الجمهوريـــــة اليمنيـــــة
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـــاكات حقـــــوق الإنســـــان

التقريـــر الـــدوري التاســـع

عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهـاكـــات حقـــوق الإنســـان في اليمـــن

للفترة من ٢٠٢٠/٨/١م وحتى ٢٠٢١/٧/١م

www.nciye.org

الـتـقـريـر الـدوري الـتـاسـع

عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكـات حقـوق الإنسـان في اليمـن

للفترة من 2020/8/1م وحتى 2021/7/1م

المحتويات

أولاً: المقدمة 4
ثانياً: المنهجية 4
ثالثاً: السياق 5
على الصعيد السياسي 5
على الصعيد الأمني والعسكري 6
على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي 6
رابعاً: علاقة اللجنة مع أطراف النزاع والجهات ذات الصلة بعملها
الحكومة اليمنية 7
التحالف العربي لدعم الشرعية 9
جماعة الحوثي 9
السلطة القضائية 10
التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان 11
التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية 12
خامساً: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير
في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات 14
في مجال التحقيق في الانتهاكات 17
أ. النزول الميداني للمحافظات والمناطق التي تشـــهد وقائع انتهاكات 17
ب. جلسات الاستماع العلنية والسرية 22
سادساً: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة:
القســـم الأول: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني 24
أولاً: قتل وإصابة المدنيين 25
ثانياً: تجنيد الأطفال 53
ثالثاً: زراعة الألغام الفردية 58
رابعاً: الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية 60
خامساً: استهداف الأعيان الطبية والمنشئات الصحية 63
القســـم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان 68
أولاً: القتل خارج إطار القانون 68
ثانياً: الاعتقال والاختفاء القسري 77
ثالثاً: التعذيب وسوء المعاملة 83
رابعاً: تفجير المنازل 89
خامساً: الاعتداء على حرية الرأي والتعبير 92
القسم الثالث: الانتهاكات ضد النساء 98
القسم الرابع: ضحايا قصف الطائرات الأمريكية 104
التحديات والصعوبات 105
التوصيات 106

أولاً: مقدمة

تسعى اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان من خلال تقريرها الدوري التاسع الذي يغطي الفترة من 2020/8/1م وحتى 2021/7/1م، إلى عرض أهم نتائج أعمالها التي أنجزتها خلال هذه الفترة في مجال الرصد والتوثيق والتحقيق للانتهاكات، وما بذلته من جهود في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وإنصاف الضحايا، وتستمد اللجنة ولايتها في التحقيق في كافة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب على جميع أراضي الجمهورية اليمنية من كافة الأطراف، وذلك بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م، بشأن إنشاء اللجنة الوطنية وتعديلاته، ويأتي إطلاق هذا التقرير بعد صدور قراري مجلس حقوق الإنسان رقم **(A/HRC/45/L.25) ، ورقم (A/HRC/45/L.51)، الصادرين بتاريخ (6/10/2020)** ، وتهدف اللجنة من خلال هذا التقرير إلى إطلاع الرأي العام المحلي والدولي وجميع المهتمين بملف حقوق الإنسان في اليمن على الوضع الحقوقي والإنساني في اليمن، وذلك من خلال بيان بعض أهم الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها خلال فترة التقرير، واستعراض لعدد من نماذج التحقيقات التي أجرتها اللجنة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويعد هذا التقرير مكملا ومتصلا بالتقارير السابقة التي أطلقتها اللجنة، خصوصا فيما يتعلق ببيان الولاية والإطار القانوني والمنهجية وأساليب العمل.

ثانياً: المنهجية

اعتمدت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان على منهجية واضحة في عملها؛ قائمة على الالتزام بمعايير التحقيق الدولية المعمول بها في اللجان المماثلة، ووفقا لمبادئ "الموضوعية والشفافية والحياد والمهنية" المنصوص عليها في قرار إنشاء اللجنة.

وتمارس اللجنة أعمالها في الرصد والتوثيق والتحقيق في الانتهاكات؛ طبقا لما هو مقرر في القوانين والتشريعات الوطنية، وذلك من خلال عدد من الوسائل والإجراءات التي تكفل الوصول إلى الحقيقة، كالمقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم، وزيارة أماكن وقوع الانتهاكات، والاستماع إلى الشهود، وتوثيق شهاداتهم، بما يضمن دقّة الشهادة، وحفظ تفاصيلها كدليل إثبات قانوني، مع مراعاة الحفاظ على السريّة، وسلامة الشهود، وضمان خصوصيتهم، إضافة إلى فحص ما يُقدم من تقارير وشهادات طبية وغيرها من الوثائق والصور والمستندات للتحقق من صحتها، كما عملت اللجنة على الاستعانة بالخبراء العسكريين الوطنيين لتحديد نوعية الأسلحة المستخدمة في استهداف الأحياء السكنية والأعيان المدنية، ومعرفة مصدر القصف وجهته ومداه، وذلك من أجل الوصول إلى قناعة في تحديد المتسبب في كل انتهاك.

وتعتبر منهجية النزول الميداني لمعاينة مكان الانتهاك إحدى الأساليب الرئيسية التي اعتمدت عليها اللجنة للوصول إلى الحقيقة، حيث بادر أعضاء اللجنة وفريق التحقيق المساعد وفرق البحث الميداني إلى الانتقال إلى أماكن وقوع الانتهاكات خصوصا

الجسيمة منها، وخلال عملية النزول والمعاينة يتم رصد وتوثيق كل الآثار المتعلقة بالانتهاك، وذلك من خلال التقاط الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو، كما يتم فتح المحاضر وإجراء المقابلات المباشرة، والاستماع إلى إفادات الضحايا والشهود، والتأكد من مطابقة ما تتضمنه الإفادات لما هو ثابت من وقائع.

وقد حرصت اللجنة ضمن منهجية عملها على مراجعة وتحليل ما يُسلم إليها من وثائق وتقارير صادرة من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات، كما قامت اللجنة بتوجيه دعوة مفتوحة لعموم المواطنين وذلك عبر موقعها الإلكتروني وصفحتيها في "الفيس بوك" و" تويتر" لتقديم بلاغاتهم المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان إلى مقر اللجنة وموقعها الإلكتروني ومكاتبها أو إلى أحد راصديها المتواجدين في كافة محافظات الجمهورية.

وقد التزمت اللجنة الوطنية في كل ذلك بالمعايير الدولية لعمل هذا النوع من اللجان خاصة فيما يتعلق بمبادئ الحياد والنزاهة والشفافية والمهنية.

ثالثاً: السياق

يتأثر وضع حقوق الإنسان سلبا وإيجابا مع ما يشهده البلد من أحداث وما يمر به من مصاعب وأزمات على كافة الأصعدة، وانطلاقا من ذلك سنحاول الإشارة في تقريرنا هذا إلى بعض أهم المستجدات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي أثرت على وضع حقوق الإنسان؛ خلال الفترة التي يغطيها التقرير، والتي من أهمها ما يلي:

1- على الصعيد السياسي:

يمكن القول أن الركود السياسي كان هو سيد الموقف خلال فترة التقرير، خصوصا فيما يتعلق بالمفاوضات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي، أو ما يسمى بأنصار الله، حيث لم تعقد أي جولة مفاوضات مباشرة بين الطرفين، وذلك بالرغم من تعدد الزيارات التي قام بها مبعوث الأمين العام إلى صنعاء وعدن والرياض وطهران ومسقط وعدد من الدول الأخرى.

من جهة أخرى شهدت المفاوضات بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي بعض الانفراج بعد الاتفاق على تشكيل الحكومة وقيامها بحلف اليمين وعودتها إلى عدن بتاريخ 2020/12/30م، وذلك تنفيذاً لما ينص عليه اتفاق الرياض في جانبه السياسي، إلا أن الأمل الذي صاحب عودة الحكومة وشروعها في ممارسة أعمالها من العاصمة المؤقتة عدن، سرعان ما تبدد بعد اضطرار رئيس الحكومة وعدد كبير من أعضائها إلى المغادرة والعودة إلى الرياض نتيجة للمضايقات التي تعرضت لها، والتي كان آخرها اقتحام مقر الحكومة في منطقة معاشيق من قبل عناصر تنتمي إلى المجلس الانتقالي بتاريخ 2021/3/16م، وهو الأمر الذي أدى إلى تعثر أعمال الوزارات وعرقلة العديد من أعمالها.

2- على الصعيد الأمني والعسكري:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير عدد من الأحداث والمتغيرات الأمنية والعسكرية في عدد من المناطق، حيث استمر الهجوم الذي تقوم به جماعة الحوثي على مدينة ومحافظة مأرب منذ بداية العام الماضي، وتمكنت جماعة الحوثي من الاقتراب إلى مناطق قريبة من مدينة مأرب، الأمر الذي أدى إلى زيادة وتيرة القصف والاستهداف للمدينة بالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة، والذي نتج عنه سقوط الكثير من الضحايا المدنيين، وتعرض بعض مخيمات النازحين إلى القصف، واضطرار الكثير منهم إلى النزوح إلى مخيمات أكثر أمنا، ومن جهة أخرى تمكنت القوات التابعة للحكومة الشرعية مسنودة بطيران التحالف العربي من تحقيق بعض التقدم في أجزاء من مديريات مقبنة وجبل حبشي والمعافر وحيفان بمحافظة تعز، فيما استمر الوضع العسكري على ما هو عليه في بقية الجبهات، ولم يتمكن أي طرف من تحقيق أي تقدم يذكر خلال فترة التقرير.

من ناحية أخرى لازالت بعض المناوشات تجري من حين إلى آخر بين القوات التابعة للحكومة الشرعية والقوات التابعة للمجلس الانتقالي في محافظة أبين، وذلك نتيجة لعدم استكمال تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالجانب الأمني والعسكري المنصوص عليها في اتفاق الرياض، وقد كان لهذا الوضع انعكاساته السلبية على الوضع الأمني، وتسببت في تردي وضع حقوق الإنسان بشكل عام في المناطق الخاضعة للحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها.

أما فيما يتعلق بالوضع الأمني في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، فقد استمرت الجماعة في إحكام قبضتها الأمنية على كافة المرافق، واستمر عناصر ومشرفي الجماعة في السيطرة على الأجهزة والمرافق الأمنية التابعة للدولة والقيام بالمهام والممارسات الأمنية التي تخدم توجهات الجماعة من خلالها، وهو الأمر الذي أدى إلى تضييق الحريات، وارتكاب العديد من الانتهاكات خصوصاً بحق النشطاء والناشطات والإعلاميين والإعلاميات المعارضين للجماعة.

3- على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

استمر التدهور في سعر العملة اليمنية أمام العملات الأجنبية، ووصل خلال فترة كتابة التقرير إلى مستويات غير مسبوقة، حيث بلغ سعر الدولار الأمريكي مقابل الريال اليمني إلى حوالي (1000) ريال، وهو الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأدوية والسلع والخدمات الأساسية، مما أدى بدوره إلى زيادة معاناة المواطنين في كافة المناطق والمحافظات، كما أن عدم دفع الرواتب للموظفين الحكوميين في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، قد ضاعف من معاناة المواطنين في هذه المناطق، كما أن استمرار الحرب وتوقف عجلة الاقتصاد ومصادر النقد الأجنبي للدولة، قد أدت إلى ارتفاع مستوى الفقر والبطالة وتردي الوضع في كافة الخدمات، بما في ذلك الصحة والتعليم والطرق والكهرباء والمياه والنظافة، كما أن انتشار فيروس كورونا(كوفيد19) وعدم توافر المرافق الصحية المجهزة الكافية لاستيعاب العدد المرتفع من حالات الإصابة وندرة الوسائل الطبية المتعلقة بالكشف عن الإصابة بالفيروس، خصوصا في المناطق النائية نتج عنه ارتفاع ملحوظ في عدد الوفيات

في كافة المحافظات، وقد أدى رفض جماعة الحوثي لإدخال اللقاحات المسلمة إلى الحكومة إلى مناطق سيطرة الجماعة إلى تقويض خطة وزارة الصحة في تعزيز المناعة لدى المجتمع وبالتالي زيادة حالات الإصابة بالفيروس.

رابعاً: علاقة اللجنة مع أطراف النزاع والجهات ذات الصلة بعملها

عملت اللجنة على التواصل بشكل مستمر مع أطراف النزاع المسلح دون استثناء للوصول إلى حقيقة الانتهاكات المنسوب ارتكابها إلى كل طرف، كما بذلت اللجنة الكثير من الجهود من أجل تعزيز التعاون والتواصل مع الجهات ذات العلاقة بعملها سواء كانت مؤسسات رسمية أو منظمات مجتمع مدني محلية أو دولية، وذلك لما فيه تسهيل عمل اللجنة وحماية حقوق الإنسان والحد من الانتهاكات، وهو الخط الذي انتهجته اللجنة منذ بدء عملها المجسد لمعايير المهنية والموضوعية والحياد.

حيث قامت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالعديد من أنشطة التواصل مع أطراف النزاع، والجهات ذات الصلة بعملها، ومن أهمها ما يلي:

1- التواصل مع أطراف النزاع:

- **الحكومة اليمنية والجهات المحسوبة عليها:**

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أخذ التواصل والتنسيق بين اللجنة والحكومة الشرعية أشكال مختلفة وفي مواضيع متعددة، ومن ذلك الطلب من بعض الجهات الرسمية التابعة للحكومة تسهيل نزول أعضاء وباحثي اللجنة لعدد من المناطق المختلفة، وكذلك إرسال عدد من المذكرات التي تتعلق بطلب الرد على استفسارات اللجنة بشأن الوقائع التي تحقق فيها، والمنسوبة إلى جهات وأشخاص تابعة للحكومة الشرعية، إضافة إلى قيام اللجنة بتقديم العديد من التوصيات إلى الجهات الحكومية بغية تحسين بيئة ووضع حقوق الإنسان، وقد اتخذت عملية التواصل بين اللجنة وبين الوزارات والمؤسسات المعنية التابعة للحكومة الشرعية طرق مباشرة متمثلة باللقاءات والاجتماعات، وطرق غير مباشرة عن طريق المخاطبات الرسمية المكتوبة، وسيتم التوضيح في الجزء الخاص بأعمال اللجنة أهم تلك اللقاءات، أما المخاطبات فقد تركزت على استكمال عملية التحقيق في الوقائع المنسوبة إلى أفراد ينتمون للأجهزة الأمنية والعسكرية وكذلك توصيات من اللجنة إلى الجهات المختصة بحماية بعض الحقوق أو فئات من المجتمع بغية الحد من الانتهاكات وتحسين بيئة حقوق الإنسان، ومن أهم تلك المخاطبات التي قامت بها اللجنة مع الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما يلي:

1. خلال الفترة التي يغطيها التقرير وجهت اللجنة عدد من المذكرات المكتوبة إلى الحكومة والمؤسسات والأجهزة التابعة لها منها عدد (3) مذكرات إلى وزير الداخلية بشان تحسين وضع السجون والسجناء في مديرية المخا في محافظة تعز، ومديريات الخوخة وحيس في الحديدة، ومحافظة حضرموت، ومحافظة مأرب، إضافة إلى مذكرة بشان الرد على استفسارات اللجنة المتعلقة بشكوى أسر ضحايا معتقلين لدى جهات تابعة لوزارة الداخلية، وعدد (3) مذكرات إلى وزير الصحة بخصوص الوضع الصحي لعدد من السجون المركزية في ظل انتشار جائحة كورونا إضافة الى تبادل العديد من المذكرات مع وزارة الخارجية

2. كما وجهت اللجنة عدد (26) مذكرة إلى عدد من قيادات الأجهزة الأمنية والعسكرية ؛ منها مذكرتين إلى جهاز الأمن السياسي ، ومذكرتين إلى إدارة أمن محافظة تعز، ومذكرة إلى إدارة أمن محافظة أمن مأرب، وعدد (4) مذكرات إلى إدارة أمن محافظة شبوة، و مذكرتين إلى قيادة محور تعز، ومذكرتين إلى قيادة الشرطة العسكرية في محافظة تعز، وعدد(5) مذكرات إلى الحزام الأمني في عدن، ومذكرتين إلى ألوية العمالقة، ومذكرتين إلى قيادة المقاومة الوطنية، ومذكرة واحدة إلى اللواء الثاني مقاومة تهامية، ومذكرة واحدة إلى قائد قوات النخبة الشبوانية، ومذكرة واحدة إلى قائد قوات الأمن الخاصة في محافظة شبوة، ومذكرة واحدة إلى قائد قوات اللواء الثاني مشاة جبلي – محافظة شبوة.

وفي حين وجدت اللجنة بعض التجاوب والردود الإيجابية على ما طرحته في مذكراتها من بعض الجهات، مثل الأمن السياسي في مأرب، بشأن عدد من وقائع الاعتقال التي تحقق فيها اللجنة، ومن إدارة أمن محافظة تعز بشأن إحدى المعتقلات التي تم التوجيه بالإفراج عنها، إضافة إلى رد من قيادة محور تعز بشأن الانتهاكات التي طالت عدد من أبناء قرية المدهافة، تم تجاهل مذكرات اللجنة من بعض الجهات الأخرى خصوصا وزير الداخلية ووزير الصحة.

وبشكل عام وباستثناء وزارة الخارجية لازالت اللجنة كغيرها من بقية المؤسسات والآليات تواجه صعوبة في التواصل مع الحكومة بسبب عدم " السماح بتواجدها في العاصمة المؤقتة عدن، وتأمل اللجنة عودة الحكومة بجميع وزاراتها وممارسة عملها بشكل دائم من العاصمة المؤقتة عدن؛ مما سيسهل على الحكومة القيام بمهامها الوطنية المناطة بها.

- **التحالف العربي لدعم الشرعية:**

قامت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالتواصل الكتابي والشفهي مع قيادة التحالف العربي لدعم الشرعية، عبر ضابط الاتصال المكلف بعملية تسهيل استلام مذكرات الاستفسار و تسليم الردود بشأنها إلى اللجنة، وهي الآلية التي اتبعتها اللجنة بأعمال التحقيق منذ بدء عملها التزاما بالمبادئ والمعايير الدولية للتحقيق، حيث تم توجيه مذكرة بتاريخ 2020/12/3م، إلى قيادة التحالف بشأن طلب الرد على استفسارات اللجنة حول عدد من الوقائع لم يتم الرد عليها من قبل التحالف.

كما التقت اللجنة في بداية شهر مارس 2021م، مع فريق تقييم الحوادث المشتركة في مكتب اللجنة الرئيسي في العاصمة المؤقتة عدن، أثناء زيارة الفريق إلى مدينة عدن خلال الفترة 3-6مارس2021م ، تم في اللقاء مناقشة عدد من وقائع الانتهاك المتعلقة بطيران التحالف التي تحقق فيها اللجنة والتي صدرت فيها بيانات من فريق تقييم الحوادث المشترك.

- **جماعة الحوثي:**

منذ أن بدأت اللجنة في ممارسة مهامها، وهي تعمل على التواصل مع قيادة جماعة الحوثي في العاصمة صنعاء، وذلك من خلال تحرير عدد من المذكرات الموجهة إلى رئيس المكتب السياسي للجماعة، بهدف الرد على استفساراتها بشأن الانتهاكات التي تقوم اللجنة بالتحقيق فيها، وكذا طلب تحديد ضابط اتصال للرد على تلك الاستفسارات، وكان آخر هذه المذكرات المحررة من اللجنة المذكرة المؤرخة في 2021/6/27م ، والمسلمة عبر راصد اللجنة في العاصمة صنعاء، وبرغم حرص اللجنة على التواصل وطلبها أكثر من مرة تحديد ضابط اتصال، إلا أنها لم تتلق حتى اليوم أي رد من قبل الجماعة بهذا الشأن، وهو الإجراء الذي تتعامل به الجماعة مع معظم الجهات الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

- غير أن هذا لم يثنِ اللجنة عن مواصلة عملها في الرصد والتحقيق لكافة أنواع انتهاكات حقوق الإنسان، التي وقعت في مناطق سيطرة جماعة الحوثي عبر باحثيها وراصديها في محافظات أمانة العاصمة، صنعاء، حجة، صعدة، ذمار، عمران، المحويت، إب، والحديدة، الذين يقومون بمقابلة الضحايا وذويهم، والاستماع إلى شهادات الشهود في تلك المحافظات، إضافة لعملية المعاينة والوصف لأماكن وقوع بعض الانتهاكات، ومنها استهداف التجمعات السكانية، والأضرار بالأعيان بمختلف أشكالها وانفجار الألغام في الطرق والمراعي.

وتأمل اللجنة من قيادة جماعة الحوثي التعاون معها وتحديد ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة، بشأن الادعاءات المنسوبة إلى الجماعة وذلك في أقرب وقت.

2- التعاون مع الجهات ذات العلاقة بعمل اللجنة:

- **التعاون مع السلطة القضائية:**

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير شللاً كبيراً في عمل السلطة القضائية في عدد كبير من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية، خصوصاً في مناطق عدن، لحج، الضالع، المكلأ، وأجزاء من أبين، وإضراباً جزئياً في شبوة وسيئون، الأمر الذي عرقل كثيراً من خطوات تواصل اللجنة مع السلطة القضائية، خصوصا في مجال تسليم الملفات التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها، حيث لم تتمكن اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من تسليم أي من الملفات التي أنهت التحقيق فيها، وذلك بسبب الإضراب القضائي، وكذا بسبب تعطل العمل في الكثير من المؤسسات بسبب انتشار كوفيد 19، ومنها النيابة العامة، والذي تسبب المرض في وفاة رئيس فريق مكتب النائب العام المعني باستلام الملفات المحالة من اللجنة القاضي شكري فرج ، وبالرغم من ذلك فقد حرصت اللجنة على التواصل مع مجلس القضاء، من خلال توجيه عدد من المذكرات إلى رئيس المجلس، بشأن عدد من التوصيات التي تتضمن بعض المعالجات التي أوصت بها اللجنة تجاه بعض أوجه القصور التي لاحظتها اللجنة، خصوصاً أثناء نزولها إلى عدد من المحافظات منها على سبيل المثال الخوخة ومارب وشبوة.

واهتماماً من اللجنة بموضوع المحاسبة والمساءلة لمرتكبي الانتهاكات، ورفع مستوى تناول القضاء لهذا الموضوع، نفذت اللجنة وبمشاركة مكتب النائب العام بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان 2020/12/10م، ورشة عمل حول الجهود المبذولة في إجراءات محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، حضرها أعضاء اللجنة وعدد 14 قاضياً من محاكم ونيابات الأحداث، والجزائية، ومكتب النائب العام، تم فيها مناقشة توصية اللجنة المقدمة للمجلس الأعلى للقضاء بإنشاء محكمة ونيابة مختصة بالنظر في الملفات المسلمة للقضاء، ودور اللجنة في تأهيل الكادر القضائي بآليات وخصوصية المحاكمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، كما أنه وخلال فترة كتابة التقرير تلقت اللجنة مذكرة من مكتب النائب العام تفيد طلب نسخة من ملف قضية الصالة الكبرى، بهدف السير في إجراءات رفع الدعوى الجزائية تجاه المسؤولين عن الواقعة، وتشكيل لجنة من قبل النائب العام لاستكمال إجراءات التحقيق، وإحالة المتهمين إلى القضاء، وقد رحبت اللجنة بهذه الخطوة، وأبدت استعدادها لتسليم الملف في أقرب وقت ممكن، والتنسيق مع النيابة العامة من أجل ضمان مسائلة المنتهكين، سواء في هذه الواقعة أو في غيرها من الوقائع، ووفقاً لما هو متفق عليه في المحضر الموقع بين اللجنة والنائب العام والمؤرخ في 2018/7/11.

- **التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان:**

تحرص اللجنة على تعزيز علاقتها والتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، باعتبار المفوضية هي المعنية بتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان، التي تنص على: أن تقوم المفوضية بتقديم الدعم للجنة في عدد من المجالات، وهي بالتحديد طبقاً **لما جاء في القرارين رقم(** A/HRC/45/L.25 **) ورقم (**A/HRC/45/L.51**) الصادرين بتاريخ** (6/10/2020) وبالرغم من تثمين اللجنة لتعاون مدير مكتب المفوضية في اليمن، والجهود التي يبذلها بمعية طاقمه في سبيل تقديم الدعم للجنة، إلا أنه للسنة الثانية على التوالي يتعثر تنفيذ القرارات بسبب عدم جدية المفوضية السامية في جنيف، والجهات المعنية بتنفيذ القرارات بتقديم الدعم، ففي الوقت الذي لم يتم فيه تنفيذ القرار السابق في الدورة (45) لمجلس حقوق الإنسان، برغم وجود اتفاق مزمن على مجالات الدعم، وذلك بسبب ظروف انتشار جائحة كوفيد 19 ، واستبشار اللجنة بتعويضها بعد صدور القرارين الأخيرين في الدورة (45) ، إلا أنها فوجئت بإبلاغها من قبل المفوضية بأن المبلغ المخصص للدعم محدود جداً؛ ولا يتعدى أل أربع مائة وخمسين ألف دولاراً، وكانت المفاجأة الأكبر بتخصيص المفوضية حوالي 70% من المبلغ لما يسمى بالخبير، الذي عينته المفوضية للعمل معها من مبلغ الدعم الذي لم تطلبه اللجنة، ولم يتم استشارتها به أو حتى معرفة ماهية الخبرة التي سيقدمها، وهو الأمر الذي استدعى من اللجنة عقد أكثر من اجتماع مع الجهات المعنية في المفوضية، لمحاولة ثنيها عن هذا الإجراء المجحف بحق اللجنة؛ والذي يهدر تطلعاتها، لكن المفوضية أصرت على قرارها، كما أنها أصرت على تخصيص الدعم المتبقي من المبلغ في عدد من المجالات التي لا تتناسب مع ما تحتاجه اللجنة، ومع ذلك لم يتم تنفيذ أي نشاط يستحق الذكر، عدى جلسة تيسير عقدتها اللجنة لراصديها من مختلف المحافظات في العاصمة المؤقتة عدن، لمدة أربعة أيام.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين اللجنة وفريق الخبراء المعين من قبل مجلس حقوق الإنسان، فقد استلمت اللجنة مذكرة صادرة من رئيس فريق الخبراء البارزين ، 21 يونيو 2021م يطلب فيها من اللجنة تزويده ببعض المعلومات المتعلقة بعدد من الوقائع التي قام برصدها وتوثيقها راصدي اللجنة في عدد من المناطق والمحافظات وقد أبدت اللجنة استعدادها للتعاون مع الفريق، وقامت بتكليف الأمانة العامة للجنة بالتواصل مع الفريق، كما عبرت اللجنة عن تطلعها إلى الاجتماع بفريق الخبراء البارزين وفقا لما تم الاتفاق عليه مع مدير مكتب

المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وذلك خلال انعقاد دورة مجلس حقوق الإنسان في سبتمبر المقبل وذلك بعد أن تعذر انعقاد الاجتماع في بداية شهر أغسطس في تونس بسبب جائحة كورونا.

- **التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية:**

لا شك أن لمنظمات المجتمع المدني دور محوري في حماية حقوق الإنسان، وإيماناً من اللجنة بعملية التشبيك والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني، خصوصاً مع تزايد الانتهاكات وتوسعها الذي يتطلب أشكال جديدة من التعاون، فقد حرصت اللجنة على رفع مستوى التواصل المباشر والغير مباشر، مع مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان؛ ومناصرة الضحايا، وعكست اللجنة هذا التوجه في خططها السنوية وأنشطتها الشهرية المختلفة.

حيث شملت آلية التعاون بين اللجنة والمجتمع المدني، قيام اللجنة بمراجعة التقارير الصادرة عن تلك المؤسسات حول الانتهاكات ووضع حقوق الإنسان، وعكس المعلومات المفيدة منها إلى راصدي اللجنة في المحافظات للتأكد منها، إضافة إلى مشاركة المجتمع المدني في مناقشة تقارير اللجنة الدورية وبياناتها الصحفية، حيث نفذت اللجنة ورشة مناقشة للتقرير الدوري الثامن بتاريخ 2020/9/7بمشاركة عدد (18) منظمة مجتمع مدني دولية ومحلية مهتمة بملف الانتهاكات في اليمن، ومنها منظمة العفو الدولية (Amnesty)، والهيومن رايتس، ومنظمة نداء جنيف (Geneva Call)، تم فيها المناقشة المهنية للتقرير؛ والوقوف على أهم النقاط التي تخدم تقارير اللجنة مستقبلاً، وسبل التعاون مع المنظمات المشاركة بالورشة والمدافعين عن حقوق الإنسان في الوصول للمعلومات، كما التقت اللجنة الوطنية بمكتبها الرئيسي في عدن مع ممثلة منظمة سيفيك Civilians in armed conflict لحماية المدنيين في ظل الصراع، المديرة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك مديرة مشاريع المنظمة في الشرق الأوسط، نوقش فيها تدشين عملية التعاون بين الجهتين والاستفادة من خبرات اللجنة وخلفيتها في القانون اليمني ونظرته وموقفه من الانتهاكات، وتحديد مستوى عكس قواعد الاشتباك؛ ومبادئ القانون الدولي الإنساني، وحماية الضحايا في التشريعات اليمنية، والاتفاق المبدئي على أوجه الشراكة بين اللجنة وسيفيك والتي تضمنت مجالات: المأسسة (السياسيات) والتأهيل ، ورفع قدرات الأمن والجيش؛ والقضاء؛ والمجتمع المدني في حماية المدنيين؛ وكذلك الرقابة على أداء المؤسسات الأمنية والعسكرية للحد من الانتهاكات عبر مذكرات التخاطب مع تلك الجهات، واللقاءات لمناقشة

المساءلة الداخلية للأفراد عن الانتهاكات، إضافة إلى دور سيفيك في تعريف المانحين وعدد من أطر المجتمع الدولي بالدور الكبير الذي تقوم به اللجنة في سبيل التحقيق في الانتهاكات وإنصاف الضحايا.

وكذلك قامت اللجنة بتنفيذ عدد من ورش العمل مع منظمات المجتمع المدني، لمناقشة مواضيع مختلفة متعلقة برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان عامة، والانتهاكات الخاصة التي تطال فئات معينة، وهو **الجانب الذي سيتم توضيحه في الجزء المتعلق بالأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال فترة التقرير.**

كما استطاعت اللجنة خلال النصف الأول من العام 2021م ، توقيع مذكرة تفاهم بينها وبين المركز الدولي للعدالة الانتقالية، تضمنت الاتفاق على دعم المركز الدولي للعدالة الانتقالية لجهود اللجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، والسعي لتحقيق العدل والسلام في اليمن، وذلك من خلال ندوات تدريبية الكترونية تهدف لبناء معارف وقدرات أعضاء اللجنة، فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية؛ والحصول على معلومات وتحليلات متعلقة بسياقات أخرى، وبناء عليه بدأ تنفيذ ورشتين تدريبيتين في شهري ابريل ويونيو 2021م ، في مواضيع أساسيات العدالة الانتقالية والمحاسبة الجنائية.

كما وقعت اللجنة مذكرة تفاهم مع منظمة نداء جنيف في نهاية شهر مايو2021م، شملت تنفيذ عدد من الأنشطة في مجالات مختلفة، منها تبادل المعلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان؛ والضغط على أطراف النزاع بإجراء المحاسبات الداخلية، والرد على استفسارات اللجنة، وتدريب المنظمة للمحققين والباحثين الميدانيين التابعين للجنة على الموضوعات ذات الصلة بعمل اللجنة، ومنها الانتهاكات ضد المدنيين عامة وبعض الفئات الخاصة.

- وفيما يتعلق ببرنامج دعم اللجنة المنفذ من قبل المنظمة الدولية لتنمية القانون IDLO وبتمويل من الخارجية الهولندية، والذي تعثر تنفيذ الكثير من أنشطته، فقد تم الانتهاء من البرنامج في نهاية شهر مارس الماضي، حيث قامت المنظمة بتسليم الأمانة العامة للجنة عدداً من البرامج والمستلزمات العينية، التي تم طلبها من قبل اللجنة، كحل بديل لعدم تنفيذ الأنشطة المتفق عليها.

خامساً: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة في مجال الرصد والتوثيق والتحقيق خلال الفترة التي يغطيها التقرير

خلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة عبر كافة طاقمها ووحداتها بتنفيذ عدد من الأعمال والأنشطة الهامة التي تدخل ضمن مهامها في الرصد والتوثيق؛ والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بموجب خطتها السنوية ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يلي:

أولاً: في مجال الرصد والتوثيق

تعتبر عملية الرصد والتوثيق هي العنصر الأساسي في عملية التحقيق التي تقوم عليها كافة لجان التحقيق المماثلة، وتشمل عملية الرصد والتوثيق التي يقوم بها راصدو اللجنة على إجراء المقابلات المباشرة مع ضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان، على ضوء المبادئ الأخلاقية والمهنية الملزمة للعاملين، ومن ذلك السرية ومراعاة صحة ودقة المعلومات، بالإضافة إلى الموضوعية والحياد، ولهذا تولي اللجنة هذا المكون الاهتمام الكبير والمتابعة اليومية، كونه يحقق تواجدها المباشر في جميع المحافظات اليمنية ويضمن الوصول إلى كافة الضحايا.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير واصل راصدو اللجنة وعددهم (40) راصداً وراصدة المتواجدين في كافة المحافظات اليمنية، أعمال الرصد اليومي والأسبوعي والشهري لوقائع انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الضحايا من الأطراف دون استثناء، بالإضافة إلى التنسيق مع عدد من المتطوعين في المحافظات البعيدة، خصوصاً في محافظات سقطرى والمهرة وريمة، أو في المناطق النائية في محافظات حجة والحديدة.

ومن أجل الوصول إلى أكبر قدر من الضحايا، ورصد كافة الانتهاكات التي طالت مختلف الفئات والشرائح في المجتمع، في جميع المحافظات اليمنية، كثفت اللجنة تواصلها مع المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال رصد وتوثيق بعض أنواع الانتهاكات، وفي سبيل ذلك قامت بما يلي:

1- نفذت اللجنة ورشة عمل عبر شبكة الإنترنت بتاريخ 2021/4/28م، حول الانتهاكات التي طالت النقابات والاتحادات العمالية والمهنية والفئوية وأعضائها في جميع المحافظات، شارك فيها عدد من رؤساء وممثلي الاتحادات والنقابات العاملة في الجمهورية اليمنية، ومنها نقابات المعلمين والصحفيين والمحاميين والمهندسين وهيئة التدريس بالجامعات، واتحادات العمال، والفئات الأشد فقرا ونساء اليمن والغرف التجارية والصناعية، نوقش فيها خطة رفد اللجنة الوطنية بالوثائق والمعلومات والبيانات الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان؛ التي قامت برصدها تلك المؤسسات وقيام اللجنة باستكمال التحقيق في تلك الانتهاكات؛ وعكسها أيضاً في قاعدة بيانات اللجنة الوطنية؛ وقد أثمر هذا اللقاء عن تفاعل عدد من النقابات؛ وفي مقدمتها نقابة المعلمين اليمنيين، والتي قامت بتسليم اللجنة مذكرة مرفق بها عدد من

الكشوفات المعدة من قبل النقابة، والتي تتضمن عدد (1165) حالة انتهاك طالت المنتسبين إلى النقابة والمنشآت التعليمية في حوالي 19 محافظة .

2- عقدت اللجنة أثناء نزولها إلى مدينة سيئون لقاءً تشاورياً؛ بمشاركة فاعلة من 28 منظمة مجتمع مدني عاملة في مجال حماية المرأة والطفل، ورصد الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال التعسفي، وتجنيد الأطفال؛ ومعاناة النازحين.

تم في الورشة مناقشة طبيعة وأنواع الانتهاكات في الوادي والصحراء ودور المجتمع المدني في التوثيق ورفع المعلومات إلى اللجنة الوطنية وفق النموذج المعد من اللجنة.

- **رفع قدرات راصدي اللجنة:**

حرصاً من اللجنة على بناء قدرات طاقمها ورفع كفاءتهم المعرفية القانونية، ومهاراتهم الفنية الميدانية لضمان جودة مخرجات عملية التحقيق، وفي خلال الفترة التي يغطيها التقرير نفذت اللجنة ثلاث ورش تدريبية لراصديها من مختلف المحافظات وذلك في المواضيع التالية:

1- ورشة تدريبية في العاصمة المؤقتة عدن لتقييم ومراجعة عملية الرصد والتوثيق للجنة شارك فيها 40 باحثاً ومتطوعاً من كافة المحافظات في الفترة 24-25 نوفمبر2020م.

2- دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام في العاصمة المؤقتة عدن لراصدي اللجنة حول: " مهارات التكييف والتحقيق في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان "، نفذتها اللجنة خلال الفترة من 18- 20اكتوبر2020م وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

3- دورة تدريبية لراصدي اللجنة لمدة أربعة أيام في الفترة من 20-23يونيو2021م، على مهارات التكييف والتحقيق في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، شارك فيها عدد (40) باحثاً وباحثة من كافة المحافظات وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

- نتائج أعمال الرصد والتوثيق خلال فترة التقرير:

تمكنت اللجنة – خلال الفترة التي يغطيها التقرير - من القيام بأعمال الرصد والتوثيق المباشر عبر راصديها وراصداتها، لما يزيد على (**3624**) حالة ادعاء بالانتهاك في مختلف محافظات الجمهورية، موزعة على أكثر من (**37**) نوعاً من انتهاكات حقوق الإنسان؛ واستمعت - خلال ذلك - إلى ما يزيد عن (**10872**) شاهداً ومبلغاً ، واطلعت على حوالي (**15920**) وثيقة، فضلاً عن مراجعة وتحليل المئات من الصور الفوتوغرافية؛ ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات، والتي تم العمل عليها وحفظها ضمن قاعدة بيانات اللجنة.

جدول يبين أهم أنواع الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها خلال فترة التقرير:

م	نوع الانتهاك	عدد الوقائع	عدد الضحايا	تصنيف الضحايا		
				رجل	امرأة	طفل
1	قتل وإصابة المدنيين	869	1386	945	133	242
2	تجنيد الأطفال	132	132	-	-	132
3	زرعة الألغام الفردية	130	150	108	14	28
4	الاعتداء على الاعيان الدينية والثقافية والتاريخية	32	-	-	-	-
5	الاعتداء على الاعيان والطواقم الطبية	13	15	2	-	-
6	القتل خارج نطاق القانون	76	76	63	3	10
7	التهجير القسري	92	160	0	0	0
8	الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري	1219	1219	1125	6	88
9	التعذيب وسوء المعاملة	86	86	81	3	2
10	تفجير المنازل	40	-	-	-	-
11	التدمير والاضرار بالممتلكات العامة	16	-	-	-	-
12	التدمير والاضرار بالممتلكات الخاصة	544	-	-	-	-
13	المنع من الحركة والتنقل	19	35	27	7	1
14	الاعتداء على المدارس	33	-	-	-	-
15	الاعتداء على التجمعات السلمية	2	2	1	0	0
16	الاعتداء على حرية الرأي والتعبير	21	21	-	-	-
17	المحاكمات الغير قانونية	5	8	1	-	-
18	إعاقة المساعدات الإنسانية والاستيلاء عليها	16	-	-	-	-
19	حصار وتجويع المدنيين	7	-	-	-	-
20	الاعتداء على المنظمات والنقابات	5	-	-	-	-
21	التعسف الإداري	35	-	-	-	-
22	الاغتصاب والعنف الجنسي	3	3	0	3	0
23	قصف الطائرات الامريكية من غير طيار					
24	إرهاب المدنيين وإثارة الرعب	64	-	-	-	-
25	استخدام المواطنين دروع بشرية	2	2	1	0	1
26	المساس بحرية الرأي والمعتقد	6	-	-	-	-
27	زراعة الغام المركبات والعبوات الناسفة	101	177	122	18	19
28	اخذ الرهائن من المدنيين	1	-	-	-	-

29	الحرمان من الحق بالدفاع	3	-	-	-	-
30	الحرمان من حق اللجوء الى القضاء	1	-	-	-	-
31	الحرمان والتمييز في حق التعليم	18	-	-	-	-
32	المعاملة الغير انسانية والماسة بكرامة الاشخاص	8	15	14	1	0
33	المعاملة اللاإنسانية للمعتقلين بسبب الحرب وحرمانهم من حقوقهم القانونية	5	-	-	-	-
34	حرمان المعتقلين من الغذاء والفحص الطبي والتواصل مع ذويهم	2	-	-	-	-
35	عدم تقديم المشتبه به للقضاء	4	-	-	-	-
36	منع تكوين نقابات او جمعيات واغلاقها	2	-	-	-	-
37	تزويج القاصر قبل البلوغ	12	12	0	0	12
	الإجمالي	3624				

- ثانياً: في مجال التحقيق في الانتهاكات:

تحرص اللجنة منذ بدء عملها ووفقا للقرار الجمهوري المنشئ لها، على إتباع آليات مختلفة لضمان جودة عملية التحقيق، والتي تهدف إلى إثبات الوقائع، وتحديد المتسببين بها، وفق القوانين الوطنية والدولية المنطبقة على كل واقعة، وبما يضمن مساءلة مرتكبي الانتهاكات وجبر ضرر الضحايا.

وفي سبيل ذلك قامت اللجنة بعدد من الأنشطة المتعلقة بالتحقيق ومنها ما يلي:

أ. **النزول الميداني للمحافظات والمناطق التي تشهد وقائع انتهاكات حقوق الإنسان:**

تم خلال الفترة التي يشملها التقرير؛ تنفيذ عدد من الزيارات الميدانية إلى عدة محافظات، بهدف تقييم حالة حقوق الإنسان؛ والتحقيق الميداني المباشر بعدد من الوقائع الجسيمة التي شهدتها وتشهدها تلك المحافظات، ومعاينة أماكن وقوع الانتهاكات؛ والأدلة الميدانية المتوفرة، والاستماع إلى الشهود والمبلغين، إضافة إلى زيارة ومعاينة السجون ومراكز الاحتجاز؛ وتحديد مستوى حصول السجناء والمحتجزين على حقوقهم المكفولة في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية؛ والاستماع إلى أقوال ومطالب السجناء والمحتجزين من الجنسين والرفع باحتياجاتهم إلى الجهات المختصة.

كما تم خلال النزولات الميدانية التي نفذتها اللجنة عقد (6) لقاءات مع قيادات السلطة المحلية في محافظات الحديدة؛ شبوة؛ مأرب؛ تعز؛ وحضرموت، بهدف مناقشة وضع حقوق الإنسان في تلك المحافظات والاستفسار عن عدد من الوقائع التي تحقق فيها اللجنة، والشكاوى المرفوعة إليها، واللقاء مع مدراء أمن تلك المحافظات، والمسئولين في الجهات والمؤسسات الأمنية والعسكرية، تم فيها مناقشة وطرح العديد من الاستفسارات بشأن عدد من الانتهاكات المنسوبة إلى بعض منتسبي هذه الجهات، إضافة إلى مناقشة بعض التجاوزات التي تقوم بها بعض الوحدات الأمنية والعسكرية في

بعض المدن الخاضعة لسيطرة الحكومة، وسنوضح هنا أهم أعمال النزول والمعاينة والتحقيقات الميدانية التي نفذها أعضاء اللجنة خلال الفترة التي يشملها التقرير.

- **النزول الميداني إلى مديرية المخا بمحافظة تعز:**

قام أعضاء اللجنة خلال الفترة من 2021/3/29م وحتى 2021/3/31م ، بزيارة مديرية المخا (الساحل الغربي) من محافظة تعز والتي سبق أن رصدت وحققت اللجنة في عدد من الوقائع التي شهدتها المنطقة منذ مايو2015م في مديريات المخا، وموزع والوازعية، وخلال النزول إلى مديرية المخا، قام أعضاء اللجنة بمعاينة آثار القصف على منطقة الزهاري، وكذلك معاينة بعض الأحياء التي شهدت عدداً، من وقائع زراعة الألغام، والإطلاع على آثار الأسلحة والأعيرة النارية التي تم بها استهداف مركز الزهاري الصحي، وآثار القصف المختلفة التي تسببت في تعطيل المركز، وحرمان مئات المواطنين من منطقتي يختل والزهاري، لفترة طويلة من الخدمات الصحية، في ظل الأوبئة التي تنتشر بهذه المنطقة.

كما قام أعضاء اللجنة بمعاينة الدمار الذي شمل منازل عدد من المواطنين، وكذا التحقيق في تفجير مدرسة الزهاري الابتدائية، التي تعمل منذ عام 1988م ، والتي كان يستفيد منها عدد 490 طالباً وطالبة.

- **النزول إلى محافظة الحديدة:**

قام أعضاء اللجنة خلال يومي 1-2021/4/2م، بالنزول إلى مديرتي الخوخة وحيس في محافظة الحديدة،حيث تم في الزيارة القيام بالاتي:

1. ناقش أعضاء اللجنة مع قيادة السلطة المحلية ممثلة بمحافظ محافظة الحديدة، ومدراء مديريات الخوخة وحيس والدريهمي وضع حقوق الإنسان، في المحافظة وأهم الانتهاكات التي شهدتها، وسبل تعاون اللجنة والسلطة المحلية في الوصول إلى الضحايا.
2. التقى أعضاء اللجنة بمدير أمن الخوخة لمناقشة أسباب زيادة عدد المحتجزين بسبب تأخر تفعيل دور القضاء والنيابة في المديرية، كما تم زيارة مركز الاحتجاز التابع لإدارة الأمن.
3. قام أعضاء اللجنة بلقاء مدير أمن مديرية حيس، لمناقشة أوضاع المحتجزين في إدارة الأمن؛ والاستماع إلى أهم الصعوبات التي تواجه إدارة أمن المديرية، كما تم زيارة عنبر المحتجزين والإطلاع على أوضاعهم، وظروف احتجازهم.

4. قام أعضاء اللجنة بالتحقيق في عدد من الوقائع التي شهدتها مدينة حيس، ومنها معاينة آثار القصف الذي استهدف مركز الكوليرا بالمديرية، وكذا معاينة وتصوير بقايا آثار القصف المدفعي الذي تعرض له مستشفى حيس الريفي؛ إضافة إلى معاينة آثار التدمير الذي لحق مدرسة القادسية جراء الحرب التي تشهدها المديرية.
5. التقى أعضاء اللجنة بالمتحدث الرسمي باسم قوات المقاومة الوطنية، وتم الاتفاق على أن تقوم قوات المقاومة الوطنية بتعيين ضابط اتصال من قبلها للرد على استفسارات اللجنة بشأن الوقائع التي تقوم بالتحقيق فيها، وقد وجهت اللجنة مذكرة بذلك إلى قائد قوات المقاومة الوطنية تطلب منه تعيين ضابط الاتصال بحسب ما تم الاتفاق عليه، إلا أنه وحتى كتابة التقرير لم يتم تكليف ضابط للاتصال مع اللجنة، وتأمل اللجنة أن يتم ذلك في أقرب وقت.

- النزول إلى محافظة شبوة:

نفذ أعضاء اللجنة نزولاً ميدانياً إلى مدينة عتق يومي 5-6 يونيو2021م ، تم خلالها القيام بعدد من الأنشطة ومنها: اللقاء مع قيادة السلطة المحلية والقضائية والجهات الأمنية في المحافظة ، والنزول إلى مبنى السجن المركزي وإدارة البحث الجنائي للإطلاع على أوضاع السجناء والمحتجزين، والوقوف على ظروف وأماكن احتجازهم، كما تم عقد جلسات استماع لضحايا عدد من الانتهاكات والتحقيق في عدد من الوقائع التي تم رصدها من قبل اللجنة.

كما التقى أعضاء فريق اللجنة بقائد قوات الأمن الخاصة في محافظة شبوة؛ وتم الاتفاق على أن تقوم قوات الأمن الخاصة بتعيين ضابط اتصال من قبلها للرد على استفسارات اللجنة بشأن الوقائع التي تقوم بالتحقيق فيها، وقد وجهت اللجنة مذكرة بذلك إلى قائد قوات الأمن الخاصة تطلب منه تعيين ضابط الاتصال بحسب ما تم الاتفاق عليه؛ إلا أنه وحتى كتابة التقرير لم يتم تكليف ضابط للاتصال مع اللجنة، وتأمل اللجنة أن يتم ذلك في أقرب وقت.

- النزول الميداني إلى محافظة حضرموت(سيئون):

خلال يومي7- 8 يونيو2021م، نفذ أعضاء اللجنة نزولاً ميدانياً إلى مدينة سيئون، حيث التقى بمدير أمن مديريات الساحل والصحراء، ومدير السجن المركزي، ومدير إدارة البحث الجنائي، كما قامت اللجنة بزيارة مقر مبنى السجن المركزي للاطلاع على أوضاع السجناء والمحتجزين والوقوف على ظروف وأماكن احتجازهم، كما عقدت اللجنة ورشة عمل موسعة مع عدد من منظمات المجتمع في مديريات الوادي والصحراء؛

بهدف التنسيق والتعاون خصوصاً فيما يتعلق برصد وتوثيق الانتهاكات وتعزيز وضع حقوق الإنسان في هذه المديريات.

- النزول الميداني إلى محافظة مأرب:

بهدف التحقيق في وضع حقوق الإنسان في مأرب قام أعضاء اللجنة خلال الفترة 9- 12 يونيو 2021م، بالنزول إلى محافظة مأرب؛ التي تشهد منذ بداية العام 2021م عمليات عسكرية؛ وسقوط مقذوفات مختلفة؛ وارتفاع في عدد الضحايا المدنيين، حيث قامت اللجنة أثناء زيارة مأرب بعدد من إجراءات التحقيق والمعاينة والاستماع للضحايا وشهود ومن ذلك:

1- اللقاء بقيادة السلطة المحلية في محافظة مأرب وعدد من القيادات الأمنية ومدراء المكاتب التنفيذية المتصلة بعمل اللجنة.

2- النزول والمعاينة لمركز الاحتجاز في البحث الجنائي، والحبس الاحتياطي، حيث تم معاينة عنابر وأقسام مركز التوقيف في إدارة البحث الجنائي، والذي تواجد فيه (136) محتجزاً وسجيناً، بالإضافة إلى بعض المحكوم عليهم، والذين تم إيداعهم في مقر إدارة البحث بسبب تجاوز الطاقة الاستيعابية للسجن المركزي نتيجة لضيق السجن وزيادة الكثافة السكانية في محافظة مأرب.

3- النزول والمعاينة للسجن المركزي والاستماع لشكاوى واحتياجات النزلاء: حيث قام أعضاء اللجنة بزيارة ومعاينة مبنى السجن المركزي، والذي كان يتواجد فيه عدد (190) محتجزاً وسجيناً؛ يتوزعون على 6 غرف (عنابر) ، فيما يتواجد عدد كبير منهم في الساحة دون وجود سقف أو غطاء، وذلك لكون السعة الاستيعابية لهذا السجن عند بناءه هي لعدد 60 سجيناً ومحتجزاً، لأن المحافظة كانت نائية، وغالباً ما تحل القضايا بالطريقة القبلية، في حين يعيش فيها حالياً آلاف المواطنين، وأغلبهم نازحين من محافظات أخرى، وهو الأمر الذي يجعل نقل السجناء إلى المبنى الجديد أمراً ملحاً.

4- النزول والمعاينة لسجن النساء المركزي، وذلك لغرض تقييم الوضع الحقوقي للسجينات والمحتجزات، والإطلاع على ظروف وأحوال احتجازهن، حيث تتواجد في السجن عدد (27) امرأة سجينة ومحتجزة على ذمة قضايا مختلفة، وقد تم الاستماع إلى شكاوى بعض السجينات وتقديم التوصيات بشأنها من اللجنة إلى الجهات المعنية.

5- معاينة مخيم السويداء واستكمال التحقيق في عدد من وقائع استهداف النازحين في عدد من المخيمات: قام أعضاء اللجنة بالنزول وزيارة مخيم السويداء الذي يمتد على مساحة شاسعة، تنتشر فيه المخيمات بشكل مترامي وسط الصحراء، حيث يتواجد في المخيم 1800 أسرةً ؛ بعدد 12000 نسمةً؛ نزح أغلبهم (1300 أسرة) في مارس 2020م، من مخيم الخانق في حدود الجوف؛ وأغلبهم نازحين من محافظة صنعاء؛ وأمانة العاصمة، من الذين هربوا من المداهمات؛ ونهب ممتلكاتهم، وتجنيد أطفالهم، أو اعتقال الرجال من الأبناء والأزواج.

التقى الأعضاء بعدد من النازحين من محافظات حجة وصنعاء وذمار وعمران، وكانت أهم شكواهم تتركز على الصرف الصحي، وقلة الماء الصالح للشرب والكهرباء، إضافة إلى عدم كفاية الغذاء والسلل المقدمة من مؤسسات الغوث الإنساني، وحاجة النساءإلى مرافق طبية خاصة؛ وتوفير طبيبات نساء أو قابلات، ولاستكمال عملية التحقيق في وقائع استهداف مخيمات التواصل والخير والميل، التقى أعضاء اللجنة بعدد من النازحين والنازحات الذين نزحوا من هذه المخيمات بسبب القصف من قبل جماعة الحوثي على المخيمات في بداية شهر فبراير 2021م؛ واضطرار النازحين خصوصاً النساء والأطفال للنزوح مرة أخرى من تلك المخيمات سيراً على الأقدام إلى مخيم السويداء، قدم فيها النازحون والنازحات عرضاً لمشاهدتهم ومعاناتهم، وحالة الخوف والفزع التي عاشوها جراء القصف الذي بدأ في الساعة السابعة صباحاً على مخيم التواصل؛ الذي نزح إليه عدد من المواطنين من محافظات حجة وصنعاء وعمران منذ ثلاث سنوات؛ واستمرار القصف لليوم الثاني حتى وصل إلى مخيم الميل؛ ومخيم الخير؛ وأدى لتدمير المخيمات؛ وإصابة عدد من النازحين.

كما استكمل أعضاء الفريق أثناء النزول التحقيق قي عدد من الوقائع التي تم رصها من قبل الباحثين الميدانيين التابعين للجنة والمتعلقة بالنازحين.

6- زيارة مركز الاحتجاز للمحتجزين على ذمة مشاركتهم في الحرب: حيث قام فريق اللجنة بتنفيذ زيارة إلى مقر الاحتجاز في قيادة المنطقة الثالثة؛ وذلك بهدف الإطلاع على ظروف وأحوال المحتجزين؛ والاستماع لهم؛ والتأكد من عدم تعرضهم لأي انتهاكات؛ وضمان احترام حقوقهم المقرة لهم وفقا للتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية.

7- التحقيق الميداني في عدد من الوقائع من بينها واقعة استهداف مسجد مقر إدارة المنشآت التابعة لشرطة مأرب؛ والذي تم استهدافه بتاريخ: 2021/6/10، أثناء تواجد فريق اللجنة بالمحافظة

- النزول إلى محافظة تعز:

قام أعضاء اللجنة بالنزول إلى محافظة تعز؛ في فترات مختلفة من الفترة التي يشملها التقرير، إضافة إلى النزول الميداني المستمر من قبل فريق مكتب اللجنة في تعز إلى المديريات النائية، التي شهدت عمليات عسكرية أدت لسقوط ضحايا مدنيين وتضرر أعيان عامة وخاصة.

حيث قام أعضاء اللجنة بالنزول إلى السجن المركزي في تعز بتاريخ: 2021/2/11م؛ والتحقق من أوضاع السجناء القانونية، وكذا التحقيق في الشكوى المقدمة منهم بشأن انتشار جائحة كوفيد 19؛ ومطالبة عدد منهم بالإفراج بسبب انتشار الجائحة، وإصابة خمسة منهم، الأمر الذي يشكل خطراً على باقي السجناء.

كما قام أعضاء اللجنة بزيارة سجن الشبكة المركزي في مديرية الشمايتين مدينة التربة، والتحقيق في شكاوى السجناء والمحتجزين، والذي يبلغ عددهم 140 سجيناً ومحتجزاً، والذين تقدموا بشكواهم إلى اللجنة بشأن عدم ملائمة مكان الاحتجاز، وعدم توفير الاحتياجات الأساسية الضرورية، إضافة إلى بطئ إجراءات التقاضي من قبل بعض رؤساء المحاكم.

كما نفذ أعضاء اللجنة عدداً من النزولات الميدانية للتحقيق في عدد من الوقائع التي تم رصدها من قبل اللجنة في مديريات مقنبه والشمايتين وعدد من مديريات مدينة تعز.

ب. تنفيذ جلسات استماع علنية وسرية:

من ضمن أعمال التحقيق التي قامت بها اللجنة تنفيذ عدد من جلسات الاستماع لعدد من ضحايا الانتهاكات في مختلف المناطق والمحافظات ومن أهمها ما يلي:

1- **جلسة الاستماع لعدد من الأطفال ضحايا الانتهاكات الجسيمة الستة:** تزامناً مع يوم الطفل العالمي 20 نوفمبر 2021م ، وبهدف تحليل أنماط الانتهاكات والمنهجيات التي أتبعت في الإضرار بالأطفال، نفذت اللجنة جلسة استماع مغلقة لمدة أسبوع كامل، استمعت فيها لعدد عشرة أطفال ضحايا انتهاكات جسيمة مختلفة؛ أدت إلى تشوه في أعضاءهم بسبب القصف والألغام، وحرمانهم من التعليم والعلاج المناسب، كما استمعت اللجنة إلى إفادات الأطفال المجندين الذين تعرضوا للعنف الجنسي، واستغلالهم بطرق لا إنسانية من قبل الجهات التي قامت بتجنيدهم.

2- جلسة الاستماع لعدد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء:

- قامت اللجنة بفترات مختلفة خصوصاً في شهري نوفمبر وديسمبر من العام 2020م، وفي شهر مارس 2021م ، بعقد جلسات استماع سرية متفرقة في مكتبها الرئيسي في العاصمة المؤقتة عدن، وفرعها في محافظة

تعز، لعدد من النساء ضحايا الاعتقال التعسفي والعنف الجنسي والتعذيب واستغلال النساء في الحرب، إضافة لعدد من النساء اللاتي تعرضن للتهجير القسري وتفجير منازلهن، وأمهات المخفيين في محافظات مختلفة، كما قدمت النساء سرداً وروايات فردية وجماعية للأوضاع الغير الإنسانية التي تعيشها في المخيمات ومناطق النزوح.

3- جلسة الاستماع لضحايا الانتهاكات في الخوخة:

قامت اللجنة أثناء زيارتها إلى مديرية الخوخة محافظة الحديدة؛ بعقد جلسة استماع علنية بتاريخ: 30 مارس 2021م، بمشاركة عدد من ضحايا الانتهاكات من الجنسين، تم الاستماع فيها إلى عدد (20) ضحية، أغلبهم من النساء والأطفال ممن تعرضوا لتشويه أطرافهم بالألغام، وتدمير منازلهم بالقصف، وإعاقات بأجسامهم بسبب القنص والقصف العشوائي على الأحياء السكنية، إضافة إلى الاستماع لعدد من المفرج عنهم بعد سنوات من الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري.

4- جلسة الاستماع للنساء ضحايا انفجار الألغام في الساحل الغربي محافظة تعز في كل من (المخا – يختل – الزهاري):

لتحليل منهجية الأضرار التي طالت النساء في المجتمعات الريفية في مناطق تهامة، والوقوف على وضع حقوق الإنسان عامة؛ والنساء خاصة في الساحل الغربي من تعز، والذي شهد الكثير من الوقائع والأحداث منذ منتصف2015 وحتى منتصف 2018م ، قام أعضاء اللجنة بعقد جلسة استماع لعدد (10) من نساء المخا والزهاري والهاملي في ساحل تعز، بتاريخ: 2021/4/1م، قدمت فيها النساء الضحايا سرداً لمعاناتهن من الانتهاكات التي طالت أجسادهن وصحتهن الجسدية والنفسية، وخسارتهن للمعيل (الزوج ، الابن)، واضطرارهن للنزوح والعيش بالمخيمات أو بالعراء، كجزء من حقيقة الانتهاكات التي طالت المدنيين عامة والنساء خاصة.

5- جلسة الاستماع لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مدينة حيس محافظة الحديدة:

عقدت اللجنة جلسة استماع علنية بتاريخ: 2021/4/2م، لعدد (20) ضحية، وهي عينات من انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والممنهجة التي ارتكبت بحق الضحايا من الجنسين بفترات مختلفة منذ العام 2015 وحتى 2020م، شملت التعذيب والتشويه والإخفاء والاعتقال التعسفي، وزراعة الألغام والتهجير القسري، قدم فيها الضحايا سرداً مفصلاً لمعاناتهم التي ما تزال آثارها على أجسادهم ومعيشتهم حتى اليوم، وهو جزء من عملية التحقيق المباشر التي تقوم بها اللجنة في تلك الوقائع، كما تسهم الجلسات في تحديد مسئوليات الأطراف عن الانتهاكات التي قامت على المنهجية وإتباع سياسات في الاعتداء على عدد من الحقوق المحظور المساس بها.

6- جلسة الاستماع لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في شبوة:

تزامنا مع زيارة اللجنة إلى محافظة شبوة بتاريخ: 5 و6 يونيو2021م، نفذ أعضاء اللجنة جلسة استماع سرية مغلقة لعدد (8) من الضحايا الناجين من انتهاكات مختلفة في مديريات عتق ومرخه وميفعة، قدم فيها فئتان من الضحايا سردهم لما طالهم من انتهاكات، وإفاداتهم المتعلقة بالأضرار التي طالتهم جراء الاعتداء عليهم واعتقالهم وتعذيبهم، إضافة للضحايا "الغير المباشرين" أو "أفراد أسرهم الذين لحقهم ضرر لقرابتهم بالضحية، خصوصاً الزوجات والأمهات والأبناء.

سادساً: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة

القسم الأول: الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني

يوصف النزاع المسلح الذي يجري حالياً في اليمن بكونه نزاعاً غير دولي، وبالتالي فإن القوانين والتشريعات الوطنية فضلاً عن أحكام القانون الدولي الإنساني؛ وتحديدا أحكام المادة (الثالثة) المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع، هي التي يجب تطبيقها والالتزام بها من قبل أطراف النزاع، إضافة إلى أحكام البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس 1949م، المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، كما أن كل الأطراف ملزمة أيضاً باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي المطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، وما يتضمنه من قواعد تتعلق بمبادئ التمييز والتناسب، والإنسانية وحماية المدنيين، والأشخاص العاجزين عن القتال، والمعاملة الإنسانية، وتنظيم أساليب القتال، ووضع الأشخاص والأعيان المحميين.

سيعرض التقرير فيما يأتي نماذج لعدد من وقائع الانتهاك المتعلقة بادعاءات انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي قامت بها اللجنة:

نماذج لأهم التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:

أولاً: قتل وإصابة المدنيين:

أولت اللجنة هذا الانتهاك حيزاً كبيراً من جهودها في الرصد والتوثيق والتحقيق، لما لهذا النوع من الانتهاكات من آثار سلبية، سواء من ناحية عدد الضحايا أو نوعية الضرر الذي تخلفه الهجمات العشوائية والخاطئة على المدنيين والأحياء السكنية، والمتمثلة في القتل والإصابات وإثارة الرعب بين المواطنين.

وقد انعكس اهتمام اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات على نتائج الرصد والتحقيق الذي قامت به، حيث بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها والتحقيق فيها من قبل اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (869) واقعة قتل وإصابة لمدنيين، سقط فيها (435) قتيلاً منهم (43) امرأة و(63) طفلاً، و(858) جريحاً منهم (179) طفلاً و(90) امرأة، وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقاوفقاً للآتي:

- عدد (235) قتيلاً وقتيلة وعدد (714) جريحًا وجريحة منسوبةً لجماعة الحوثي.
- عدد (151) قتيلا وقتيلة، وعدد (123) جريحا وجريحة سقطوا نتيجة لضربات طيران التحالف العربي والأعمال القتالية الحكومية.
- عدد (14) قتيلاً وقتيلة وعدد (17) جريحًا وجريحة تتحمل مسؤوليتها أطراف أخرى.

أ. نماذج لوقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي:

1- واقعة استهداف مطار عدن الدولي بتاريخ: 2020/12/30م:

تتلخص الواقعة، بأنه في حوالي الساعة1:24 مساء من يوم الأربعاء الموافق 2020/12/30م، وأثناء وصول الحكومة اليمنية من الرياض بعد أدائها اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية، وبعد هبوط الطائرة التابعة للخطوط الجوية اليمنية التي كانت تقل الحكومة، تعرض مطار عدن الدولي لسقوط ثلاثة صواريخ، سقط الأول على مبنى صالة كبار الضيوف (الزعفران) ، وسقط الثاني في مدرج المطار رقم(1)، وسقط الثالث أمام صالة الاستقبال؛ الأمر الذي تسبب في إثارة الهلع بين المستقبلين للحكومة والمسافرين المتواجدين في المطار. وقد أدى القصف إلى سقوط (14) قتيل و (117) جريح.

أسماء القتلى:

م	الاسم
1	صابر فضل محمد سالم الراعي
2	سمير عباس الحاصل
3	ياسمين العواضي
4	شرف قاسم صالح
5	محمد أحمد عبدالرب
6	احمد اقبال وزير
7	علي احمد هادي
8	بدر سعيد علي
9	حميد شوعي على
10	يحيي مثلي فاند
11	اديب محمد سنان
12	عبد القوي محمد قاسم الأخجم
13	جابر عبدالرب اليافعي
14	كارينجابور منيجوا سعيدي

أسماء الجرحى:

م	الاسم
1	عبدالله سالم عبدالله سعيد
2	عدنان علي فضل الصفاتي
3	محمد الجنيدي
4	هاني النمي
5	محمد علي قاسم
6	العميد / محمود صالح طالب
7	أشرف عزام خليفة
8	ذويزن حيدرة البجيري
9	زكي باعبيد

10	لميس وسام هشام
11	ماجد حسين عبده شمسان
12	يحيى عمر محمد عبد القوي
13	محمود صالح
14	عمر بادبيش
15	مفيد حسين البحري
16	عبد الله عدنان
17	سمية الحاصل
18	ابوبكر عبد الله عبيد
19	احمد علي فضل
20	لطفي فيصل عبدالله الحامد
21	صالح مقبل ناجي
22	وسيم قحطان
23	امجد عزام خليفة
24	عبد الوهاب أحمد محمد
25	هاني ناصر نمي.
26	صرواح محمد العفيفي
27	محمد حسين مبارك حيدرة
28	ابراهيم عبد الله قاسم
29	عمار شجاع الدين
30	ناصر احمد مبارك
31	فضل علي بن علي
32	عبد الله حسن كمتر
33	محمد عبد القوي صالح
34	محمد علي محمد
35	يارا محمد مصطفى خواجة
36	ابوبكر عبدالله محمد
37	نقيب ناجي اليهري
38	ناصر ثابت محمد

39	فتحي يحيى الأحمدي
40	عبدالرقيب صالح علي الشعيبي
41	سامي عمر سالم باوزير
42	خالد صالح محمد العطاس
43	عبدالله محمد عبدالله مساعد
44	عمر مبارك عمر باحميش
45	عبدالرحمن علي عبدالله
46	ريما علي سعيد الدوبحي
47	ماجد احمد ماهر طاهر
48	حسن محمد سعيد
49	ياسين محمد عبدالباقي
50	الهام علي محمد
51	يحيى عمر عبد القوي الحمادي
52	عبد الملك عدنان محسن
53	صلاح أحمد صالح سريج
54	أحمد محمد ثابت
55	محمد مساعد قاسم الأمير
56	حسين صالح عمر
57	أيمن محمد مساعد
58	منار سعيد عبدالله
59	رعد مثنى قاسم
60	زكريا محمد صالح
61	صادق أحمد علي
62	ماهر محمد علي
63	محفوظ محمد محفوظ
64	حيدرة الأهطل
65	علي سالم مثنى
66	محسن محمد عبدالله
67	آدم محمد محسن

68	زينب القيسي
69	صالح ناصر عاطف الحكمي
70	محمد عبدالولي صالح
71	أياد سيف مصلح
72	صابر عبدالربا
73	محمد علي هارش
74	أحمد علي همدان
75	عبد الحكيم خالد علي
76	صالح محمود محمد
77	خالد عبدة سلام
78	فهمي ناصر على حيدرة
79	علي حمود الهدياني
80	أمين عبدربة مصور
81	وضاح عبدالله باذيب
82	محفوظ حسن شعطل
83	سحر شوكت
84	خالد الرباشي
85	علياء فواد
86	بدر صالح الصلاحي
87	انتصار الزبيدي
88	عبدالرزاق يحيى قاسم
89	خالد الرخم
90	حسين حسب الله عمر
91	بشير قصره حبيلي جمعة
92	عبدالله ناصر عبد القادر
93	عبدالله الدودو ابراهيم
94	محمد عثمان نور الدين
95	ابراهيم يعقوب دفاش
96	شمس الدين السيد ديمان

97	سالم يونس احمد
98	علي ليله على عبادي
99	الشريف عثمان محمد
100	بخيت عبدالمطلب ادم
101	صدام جبار مرسال
102	عبدالرزاق الم ناصر
103	سليمان ابراهيم علي ادم
104	حمدون حامد محمد جمعة
105	محمد علي بغيت مسار
106	محمد مسعود حميضل
107	موسى عمر محمد
108	ادم حسين عدك
109	احمد الهادي حامد
110	محمد موسى محمد عمر
111	العميد مهدي محمد ناصر حنتوش
112	د. شوقي الشرجبي
113	علي عبيدات
114	خليل سعيد عوض
115	ا.د. الخضر ناصر لصور
116	روان بسام
117	وعد بدر المعاون

- **إجراءات التحقيق التي قامت بها اللجنة:**

بمجرد حصول الواقعة؛ تم تشكيل فريق من أعضاء اللجنة والمحققين المساعدين والباحثين الميدانيين؛ لمباشرة إجراءات التحقيق في الواقعة، وقد قام الفريق بالنزول إلى مطار عدن الدولي لمعاينة مكان الواقعة، وجمع عينات من شظايا المقذوفات التي سقطت في المطار.

كما قام بتصوير مكان سقوط المقذوفات، واستمع إلى أقوال العديد من شهود الواقعة، والمسئولين في المطار.

كما قام الفريق بأخذ نسخ من فيديوهات كاميرات المراقبة الداخلية والخارجية الخاصة بالمطار، ثم توجه الفريق إلى مستشفيات الجمهورية، أطباء بلا حدود، المستشفى الألماني، مستشفى البريهي، وذلك لسماع أقوال المصابين والأطباء الذين قاموا باستقبال الضحايا وعلاجهم.

وبعد عودة الفريق إلى مكتب اللجنة مساء نفس اليوم، قرر الفريق القيام بالإجراءات التالية:

1- الاستعانة بفريق من المهندسين المدنيين بصحبة عدد من أعضاء فريق التحقيق، للنزول إلى مكان وقوع القصف، لتحديد اتجاهات وزوايا السقوط للمقذوفات، والرفع بتقرير هندسي وفني بكل ما يتعلق بزوايا وأبعاد أماكن سقوط المقذوفات.

2- الاستعانة بفريق من الخبراء العسكريين المشهود لهم بالخبرة والنزاهة، لغرض معاينة مكان القصف، وفحص العينات من شظايا المقذوفات التي تم جمعها وتحريزها من قبل فريق اللجنة، وذلك لتحديد نوعية السلاح المستخدم في القصف.

3- في مساء نفس اليوم، تداول عدد من النشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي، وكذا المواقع الإخبارية صوراً ومقاطع فيديو تظهر القيام بعمليات إطلاق صواريخ قيل أنه تم تصويرها من قبل مواطنين في محافظتي تعز وذمار في نفس التوقيت الذي تم فيه قصف مطار عدن.

ولغرض التحقق من مدى صحة ما تضمنته هذه المقاطع، قام فريق التحقيق بتكليف باحثي اللجنة في المحافظتين المذكورتين بالتأكد من صحة حصول عمليات الإطلاق، وذلك من خلال تحديد مكان الإطلاق، والبحث عما إذا كان هناك شهود من المواطنين من سكان هذه المناطق، لمعرفة ما إذا كانت عملية الإطلاق للصواريخ التي تم تداولها في مقاطع الفيديو قد تمت فعلاً، وتحديد وقت وتاريخ الإطلاق.

4- قام فريق التحقيق بتحليل الصور ومقاطع الفيديو التي تم تصويرها من قبل فريق اللجنة، وكذلك التي تم نسخها من كاميرات المراقبة في المطار، وذلك بهدف الوصول إلى أي معلومات تفيد التحقيق من خلالها.

- **استعراض لأهم ما توصل إليه الخبراء والباحثون الميدانيون المكلفون من قبل اللجنة:**

1- **تقرير الفريق الهندسي المكلف من قبل اللجنة:**

باشر الفريق الهندسي النزول إلى المطار للقيام بالمهمة المكلف بها، وذلك بمعية المحققين المكلفين من اللجنة، ووفقا لما تضمنه تقرير الفريق الهندسي المرفق بملف القضية لدى اللجنة، فقد توصل التقرير للنتائج التالية:

أنه بعد تكليفنا من اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، تم النزول الميداني بمعية أعضاء اللجنة إلى مطار عدن الدولي للمعاينة ورفع تقرير عن الضربات التي تعرض لها المطار يوم 30/12/2020 ، وتكرر النزول في الأيام 7,10,11,12/1/2021 إلى المطار والى مقر اللجنة لمعاينة البقايا والشظايا التي توفرت لديهم للمقذوفات المتفجرة، وبناء على تلك الزيارات فإننا نبين التالي:

ملاحظات موقعية (من موقع الضربات في المطار):

وجدنا ثلاثة مواقع للضربات التي تعرض لها المطار ونوجز تفصيلها بالتالي :-

- الضربة الأولى: ((تم توضيح موقعها بالرسم الكروكي المرفق بالرمز R1)) والتي كانت في صالة الاستقبال للضيوف, وإصابة الواجهة الأمامية للصالة، وسقط الصاروخ الذي أصاب الواجهة بعد إصابتها إلى الأرض داخل الصالة؛ مسبباً أضراراً كبيرة، ومخلفاً فتحة في الأرض وفق ما هو موضح بالرسم المرفق بهذا التقرير (رسم 1,2,3).
- الضربة الثانية: ((تم توضيح موقعها بالرسم الكروكي المرفق بالرمز R2)) وكانت في مدرج المطار وعلى مسافة تبعد 79.2 متراً من موقع الضربة الأولى, وقد تسببت بأضرار كبيرة وفي إتلاف أرضية مدرج المطار بشكل واضح، ومسببة حفرة في الأرض بعمق 32.6 سم، وتم توضيح ذلك في الرسم المرفق (رسم 4).
- الضربة الثالثة: ((تم توضيح موقعها بالرسم الكروكي المرفق بالرمز R3)) وكانت خارج صالة الاستقبال، وقبل المدرج الخاص بالطائرات، وبالتحديد في منطقة الربط بين الإسفلت أمام الصالة ومنطقة التشجير, وتبعد هذه الضربة عن الضربة الثانية بحوالي 54.6 متراً، وقد تسببت بأضرار للإسفلت ومنطقة التشجير، وأدت إلى وجود حفرة كبيرة، موضحاً تفاصيلها بالرسم المرفق (رسم5).

وقد قمنا بتوضيح المزيد من الملاحظات التي وجدناها في الموقع من خلال الرسومات المرفقة

في موقع الضربة الأولى ظهرت حفرة في منطقة سقوط المقذوف والتي رمزنا لها بالرمز R1 حفرة بعمق 1.20 متر، مع حصولنا على زاوية سقوط 53 درجة مع المستوى الرأسي، وزاوية 37 درجة مع المستوى الأفقي، مع تأكيدنا أن الاصطدام أدى إلى خفض زاوية السقوط للمقذوف عما كانت عليه قبل الاصطدام، كما أن الربط بين موقع الإصابة المباشرة للصاروخ على واجهة الصالة، وبين منطقة السقوط النهائي للصاروخ يعطي زاوية انحراف بمقدار 3.5 – 5 درجة من اتجاه الشمال الشرقي إلى اتجاه الشمال، وهو الأمر الذي يحصر منطقة الإطلاق بين الخطوط الموضحة في الخارطة المرفقة أدناه.

كما توضح المساحة بين الخطين باللون الأحمر الاحتمالية الأكبر للمناطق والمواقع التي من الممكن بشكل أكبر أن تكون مصدراً للإطلاق الصواريخ، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار زاوية الانحراف التي تم تقديرها من إثر اصطدام الصاروخ الأول بواجهة الصالة، وبين موقع سقوطه النهائي داخل الصالة نفسها.

ملاحظة:

هذه الزوايا جميعاً لا تنطبق على الصواريخ الموجهة والقنابل الذكية، كونها لا تخضع لقوانين الفيزياء في حركتها الآلية، وتوجهها نحو أهدافها يكون في مسار غير منضبط ، ويمكن أن يكون متموج .....إلى آخر ما في التقرير،

والذي خلص إلى نتيجة مفادها أن الصواريخ التي تم بها الاستهداف انطلقت من موقعين مختلفين؛ من الشمال ومن الشمال الغربي، وباتجاه يقع في مسار مدينتي ذمار وتعز.

2- تقرير فريق الخبراء العسكري:

باشر فريق الخبراء العسكريين الذين تم الاستعانة بهم من قبل اللجنة، إجراءات المعاينة لشظايا المقذوفات التي تم جمعها من مكان الواقعة، كما قام الفريق بمشاهدة مواقع سقوط المقذوفات وذلك بهدف تحديد نوعية الأسلحة المستخدمة في القصف، ووفقاً للمعلومات الأولية التي قدمها الخبراء لفريق التحقيق والذي أشارت إلى أن المقذوفات التي تم بها القصف كانت لصواريخ بالستية متوسطة المدى، وأن آثار الوقود الخاص بهذه الصواريخ والأجزاء التي تم جمعها من مكان القصف تدل على أن الصواريخ التي تم بها القصف هي من نوع مطور من صواريخ (بدرF) ، وعلى ضوء ذلك ولكون فريق التحقيق قد توصل من خلال تحليله لمقاطع الفيديو التي تم أخذها من كاميرات المراقبة الخاصة بالمطار إلى ما يؤكد النتيجة التي توصل إليها فريق الخبراء العسكريين المختصين بالأسلحة بشأن نوعية السلاح المستخدم في القصف، حيث أظهرت الكاميرات ومن خلال استخدام برنامج العرض البطيء لتسجيلات كاميرات المراقبة المقابلة لصالة كبار الضيوف والكاميرات الخارجية الأخرى، تمكنت اللجنة من مشاهدة الصواريخ قبل سقوطها، وأخذ صور ثابتة تبين شكل وحجم الصواريخ التي تم بها القصف، ونظرا لدقة القصف الذي تم به استهداف مطار عدن وتشابهه مع بعض الوقائع التي قامت اللجنة بالتحقيق فيها في محافظة مأرب، وبهدف تحديد ما إذا كانت نوعية الصواريخ المستخدمة في قصف مطار عدن، هي من نفس النوع الذي تم فيه استهداف بعض المواقع في محافظة مأرب، والتي ثبت مسئولية أحد الأطراف عن القيام بإطلاقها، قرر فريق التحقيق تكليف أحد خبراء الأسلحة الذي تم الاستعانة بهم من قبل اللجنة، بالانتقال إلى محافظة مأرب ، وذلك للقيام بمقارنة ما تم جمعة من الشظايا من مطار عدن مع ما تم جمعة وتحريزه من قبل الجهات المعنية في محافظة مأرب، وبالتحديد في وقائع استهداف مقر رئاسة الأركان، ومنزل محافظ محافظة مأرب، وذلك لتشابه هذه الوقائع مع واقعة مطار عدن من حيث دقة الاستهداف واقترانه بهدف في وقت محدد.

وتنفيذاً لذلك، قام الخبير المكلف بالانتقال إلى محافظة مأرب لغرض تنفيذ المهمة المشار إليها، ووفقاً للتقرير المرفوع منه إلى اللجنة، فقد وُجد أن هناك تشابهاً إلى حد كبير بين عدد من بقايا الشظايا المميزة التي تم جمعها من مطار عدن، مع ما تم جمعه من شظايا في الواقعتين المذكورتين، وهو ما يدل على أن الصواريخ المستخدمة في قصف مطار عدن هي من نفس نوعية الصواريخ المستخدمة في الواقعتين المشار إليهما في محافظة مأرب، وكان من أهم ما توصل إليه الخبير هو النتيجة التالية:

- تشابه الشظايا المتفجرة في مأرب مع نوع الصواريخ (بدرF) مع بقايا الصواريخ المأخوذة من مطار عدن.
- تشابه الدقة في إصابة الأهداف بين الحالتين (مطار عدن + مأرب).
- تشابه التدمير بين أماكن السقوط للصواريخ في مأرب وبين ما سقطت في مطار عدن.
- صناعة الصواريخ إيرانية تنفرد بامتلاكها واستخدامها جماعة الحوثي.

ولتأكيد هذه النتيجة التي توصل إليها الخبير العسكري، قامت اللجنة بأخذ بعض القطع التي تم جمعها من أحد الوقائع المذكورة في محافظة مأرب، وإرسالها مع بعض من القطع التي تم جمعها من مطار عدن إلى أحد المختبرات الفنية المختصة بتحليل المعادن، وذلك للمقارنة بين العينتين ولتحديد مدى التطابق بين المعدن المستخدم في الصواريخ محل المقارنة.

وبعد إجراء المقارنة من قبل المختبر، تم الرفع إلى اللجنة بتقرير فني حول نتيجة مطابقة شظايا الصواريخ المرسلة من قبل اللجنة تضمنت التالي:

1- الفحص التحليلي الطبقي للعناصر: من خلال تحليل الأشعة الطبقية لتحديد العناصر المكونة لمعدن شظايا الصاروخين محل المطابقة وُجد أنها متطابقة في التحليل الكمي والنوعي.

2- فحص صلادة معدن الشظايا: تم التأكد أن صلادة معادن الشظايا المختبرة لكلا الصاروخين في نطاق متقارب السماحية (-3+15) لقيم صلادة المعادن بتدريج مقياس الصلادة برينيل(HB)، وهو ما يؤكد تطابق نوعية المعدن في الصواريخ محل الاختبار.

- تحليل مقاطع الفيديو المنشورة في مواقع التواصل وما توصل إليه باحثو اللجنة:

من خلال ما توصل إليه باحثو اللجنة في محافظتي ذمار وتعز، وإفادات العديد من المواطنين، الذي تم السماع إليهم وتسجيل إفاداتهم وشهاداتهم من قبل باحثي اللجنة، فقد تبين للجنة أن هناك موقعين تم من خلالهما إطلاق أربعة صواريخ بالستية متوسطة المدى، وهي على النحو التالي:

الموقع الأول: مطار الجند محافظة تعز: وفقا لما تحكيه مقاطع الفيديو، وما أكده الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وتحتفظ بأسمائهم، فقد شاهد الكثير من أبناء المنطقة القريبة من المطار ومن الأشخاص الذين كانوا متواجدين في المنطقة في حينه، وبالتحديد في يوم الأربعاء بتاريخ: 2021/12/30م ، من بعد حوالي الساعة الواحدة ظهراً،

تم إطلاق عدد (2) صواريخ من مطار الجند بمحافظة تعز إلى جهة الجنوب، سقط واحد منها بعد إطلاقه بقليل في مكان قريب من المطار، وقد تداول ناشطون أيضاً صوراً للصاروخ الذي قيل أنه سقط في أحد المناطق بعد انطلاقه من مطار الجند.

الموقع الثاني: أكد الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وتحتفظ بأسمائهم، أنهم شاهدوا صاروخين انطلقا من مكان بالقرب من أحد المعسكرات في مدينة ذمار في اتجاه الجنوب، وأنهم سمعوا بعد ذلك بحوالي خمس دقائق بوقوع القصف في مطار عدن.

- التخاطب مع معهد التدريب التابع للأمم المتحدة (UNSAT):

على ضوء المعلومات التي توصلت إليها اللجنة، بشان مواقع إطلاق الصواريخ، قامت اللجنة بالتخاطب مع مدير قسم التحليل الساتلي والبحوث التطبيقية في اليونسات UNSAT، بشأن إمكانية قيام البرنامج التابع للأمم المتحدة بموافاة اللجنة بأي معلومات تتعلق بصور الأقمار الصناعية التي قد يكون تم التقاطها للمواقع التي وثقتها مقاطع الفيديو المتداولة، وأكدت عليها شهادة الشهود، وتم عقد اجتماع مع مدير البرنامج عبر شبكة الانترنت بتاريخ : 2021/1/19م، تم فيه مناقشة الموضوع، كما تم إرسال مذكرة عبر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن، تتضمن المعلومات المطلوبة من قبل اللجنة مؤرخة بتاريخ: 2021/1/20م، ومرفق بها الإحداثيات التقريبية لمواقع الإطلاق ونسخ من مقاطع الفيديو، بالإضافة إلى نسخ من مقاطع الفيديو الموضحة لمكان سقوط الصواريخ، والمأخوذة من كاميرات المراقبة التابعة للمطار، وبتاريخ 17 فبراير 2021م استلمت اللجنة عبر مكتب المفوضية السامية في اليمن تقريراً بما توصل إليه برنامج الأمم المتحدة التشغيلي لتطبيقات الأقمار الصناعية ، ومن أهم ما تضمنه التالي:

" توصل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث – برنامج الأمم المتحدة التشغيلي لتطبيقات الأقمار الصناعية، إلى تقييم مفاده أن الذخيرة التي ضربت المكان ونتجت عنها الحفرة من المحتمل أن يكون اتجاهها المساري بزاوية 315 درجة، وهو اتجاه من الشمال إلى الشمال الغربي.

بعد ذلك، تتعقب الشريحة 8 هذا الاتجاه المساري في جميع أنحاء البلاد وتبين أن تعز هي نقطة انطلاق معقولة.

وتستعرض الشريحة 8 أيضاً التقارير المفتوحة المصدر المتوفرة والمتعلقة بكل من تعز وذمار للإشارة إلى مواقع العديد من مقاطع الفيديو والصور المشار إليها.

أخيراً، تم عرض مخزن مؤقت دائري بطول 150 كم للإشارة إلى أنواع الصواريخ المحتملة التي يحتويها، وينتظر برنامج الأمم المتحدة التشغيلي لتطبيقات الأقمار الصناعية تسليم الصورة التي تم التقاطها لذمار في 28 ديسمبر 2020 م، في حالة أنها تُظهر استعدادات متقدمة لأي إطلاق، إلا أن احتمالية ذلك تُعد منخفضة للغاية".

المقابلات التي قامت بها اللجنة ضمن إجراءات التحقيق:

1- التقت اللجنة بتاريخ 2021/2/8م بعضو فريق الخبراء المختص بالأسلحة، والتابع للجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن السيد وولف كريستيان بايس، وبحضور مدير مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن، وذلك في إطار تداول المعلومات مع الجهات ذات العلاقة بالتحقيق في الواقعة، حيث أبلغ اللجنة إلى أنه تم الحصول من قبل فريق الخبراء على إحدى الصور الملتقطة عبر الأقمار الصناعية، تؤكد وجود بعض من معدات الإطلاق التي تم بها إطلاق الصواريخ من مطار الجند في نفس التوقيت والتاريخ الذي تم به استهداف مطار عدن، وهي النتيجة التي تم تأكيدها بعد ذلك في التقرير المقدم من الفريق إلى مجلس الأمن.

2- التقت اللجنة بالمقدم/ ناصر سلطان ركن الاستخبارات في التحالف العربي، والذي عمل على زيارة المطار فور حدوث الواقعة، وقام بنقل بعض القطع من الصواريخ ومن مواقع الضربات الثلاث، بأنهم في التحالف قرروا تشكيل لجنة بالنزول إلى المطار، وعمل الفريق المشكل على أخذ المسافات بين كل ضربة وأخرى، وتحديد اتجاه الصواريخ، وأفاد أن الصاروخ الأول يختلف موقع إطلاقه عن الصاروخين الثاني والثالث، وأن الصواريخ متوسطة المدى، واحتمال كبير أن تكون من نوع (بدرF) ، وأن هذه الصواريخ ومن خلال القطع المتناثرة والأثر الذي أحدثته تشبه الصواريخ التي استهدفت مدينة تعز، وأن مسافتها (300 كيلومتر)، كما أفاد أنه لا يوجد مع التحالف منصات باتريوت لحماية مدينة عدن من أي استهداف بالصواريخ، وذلك بعد أن تم سحبها عند مغادرة القوات الإماراتية لمدينة عدن، كما أفاد أن قوات التحالف قامت يوم وقوع الحادثة بتأمين مبنى المطار والمناطق المجاورة، كما قامت باتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل حماية أعضاء الحكومة ونقلهم إلى مقر إقامتهم في منطقة معاشيق.

3- التقت اللجنة بمدير أمن مطار عدن والذي أفاد أن الطائرة تأخر هبوطها على المدرج لمدة حوالي 20 دقيقة بسبب ازدحام المستقبلين في المطار، وأنه تم تغيير مدرج المطار الذي كان مقرراً أن تهبط فيه الطائرة بسبب كثافة المستقبلين، ودخول أعداد منهم إلى قرب المدرج، وأنه بسبب تغيير المدرج سقط أحد الصواريخ في المكان الذي كان ستتوقف فيه الطائرة على المدرج السابق قبل تغييره، كما أفاد أنه حتى اليوم لا يزال مركز السيطرة والتحكم الخاص بطيران اليمنية في صنعاء، وبالتالي يمكن من خلاله الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالطائرات التابعة للخطوط الجوية اليمنية بما في ذلك معلومات الهبوط والإقلاع.

4- إلى جانب المذكورين أعلاه التقت اللجنة بعدد من الضحايا ومدراء المستشفيات الذي تم إسعاف الضحايا إليهم، وذلك للتحقق من الأسماء والعدد ونوعية الإصابات.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة، وما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة من تقارير ووثائق وصور وإفادات ومقاطع فيديو، وحيث أن الثابت أمام اللجنة أن واقعة القصف لمطار عدن الدولي بتاريخ: 2020/12/30م، قد تمت من خلال استخدام صواريخ بالستية من نفس نوع الصواريخ التي تم بها استهداف عدد من المواقع في محافظة مأرب، والتي أعلنت جماعة الحوثي عن مسؤوليتها عنها، كما أن الثابت أمام اللجنة أيضاً ، أن الصواريخ البالستية التي تم الاستهداف بها هي من نوع مطور، من صواريخ (بدر F) الإيرانية الصنع، والتي أعلنت جماعة الحوثي عن امتلاكها، والمعروفة بدقتها في الاستهداف، كما ثبت أمام اللجنة ومن خلال تقارير الخبراء بما في ذلك تقرير فريق برنامج الأمم المتحدة؛ أن الصواريخ تم إطلاقها من موقعين الأول؛ يقع في محافظة تعز بالقرب من الاحداثي (13.68878,44.65393) والثاني يقع في محافظة ذمار بالقرب من الاحداثي (14.538085,44.431170).

وبناء عليه تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي، ممثلة بالقيادات العليا للجماعة، وقياداتها الأمنية والعسكرية، ومن أهمهم عبدالملك بدر الدين الحوثي زعيم الجماعة، و أبوعلي الحاكم رئيس هيئة الاستخبارات التابع للجماعة، وعبدالحكيم الخيواني رئيس ما يسمى بالأمن القومي التابع للجماعة، بالإضافة إلى القيادات العسكرية في محافظتي ذمار وتعز، ونظراً لكون هذا الانتهاك قد استهدف مطار عدن الدولي والطائرة التي كانت تقل حكومة الجمهورية

اليمنية، ونتيجة لما ترتب عليه من أضرار بشرية ومادية، ولمخالفته الصريحة لأحكام معاهدة قمع الأعمال الغير مشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، والبرتوكول الملحق بها والخاص بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تستخدم الطيران المدني، إضافة لمخالفته لأهم مبادئ القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالتناسب والضرورة والتمييز، ولكون مثل هذا الفعل يعتبر من الأفعال المجرمة والمعاقب عليها وفقا للقوانين الوطنية، وطبقاً لما هو منصوص عليه في قانون العقوبات العامة، وكذا قانون الجرائم والعقوبات العسكرية، فإن اللجنة تأمل من النيابة العامة استكمال إجراءات إحالة المتهمين في هذه الواقعة إلى القضاء في أسرع وقت.

2- واقعة قصف منزل المواطن علي جحر محمد حدادي - قرية شليلة - مديرية حرض- محافظة حجة، بتاريخ 2019/1/11م.

تلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية أنه في تمام الساعة 4:00 فجراً بتاريخ :2019/1/11 تعرض منزل الضحية على حجر محمد حدادي في قرية شليلة بني حدادي مديرية حرض محافظة حجه للقصف بواسطة صاروخ باليستي استهدف المنزل مباشره وأدى إلى مقتل 7 أشخاص وإصابة 7 آخرين معظمهم من الأطفال والنساء.

والضحايا هم:

أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
-1	فاطمة علي جحر حدادي	14 عاماً
-2	مهدي علي جحر حدادي	10 أعوام
-3	ليلى جحر حدادي	7 أعوام
-4	حمود علي جحر حدادي	12 عاماً
-5	علي هادي محمد حدادي	29 عاماً
-6	يحي علي أحمد حدادي	31 عاماً
-7	شقراء أحمد علي حدادي	47 عاماً

أسماء المصابين:

م	الاسم	العمر
-1	أحمد محمد زين	22 عاماً
-2	سعد محمد زين	34 عاماً
-3	يوسف محمد زين	16 عاماً
-4	جمعه علي حدادي	44 عاماً
-5	حسن علي حدادي	14 عاماً
-6	علي جحر محمد حدادي	42 عاماً
-7	فاطمة محمد حدادي	34 عاماً

وبحسب ما ورد في أقوال الضحية علي جحر محمد حدادي، وإفادة عدد من أهالي قرية الشليلية، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وهم: (ي.ع.ع.م) و(ع.ا.ا.ج)، أنه بتاريخ: 2019/1/11م، وفي تمام الساعة 4 صباحاً تعرضت قرية الشليلة في بني حدادي مديرية حرض، محافظة حجة، للقصف بصاروخ باليستي سقط مباشرة على منزل الضحية علي جحر محمد حدادي، وتم إطلاقه من جهة شرق مدينه عبس الواقعة تحت سيطرة جماعه الحوثي، ونتج عنه انفجار؛ ودوي هائل، أثار الرعب بين سكان القرية، ونتج عنه مقتل سبعة أشخاص، وإصابة سبعة آخرين أغلبهم من النساء والأطفال، كما أدى إلى تدمير منزل الضحية علي جحر محمد حدادي، وتضرر عدد من المنازل المجاورة، وأن القصف استهدف القرية برغم أنه لا يوجد أي ثكنة أو موقع عسكري في منطقة الاستهداف، وأن القرية بعيدة جداً عن مناطق الاشتباكات.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية، وما ورد في أقوال الضحية علي جحر محمد حدادي، وإفادة بعض أهالي القرية؛ وشهادة الشهود بأن منزل الضحية علي جحر محمد حدادي تعرض للقصف بواسطة صاروخ بالستي، تم إطلاقه من اتجاه شرق مدينه عبس التي تسيطر عليها جماعه الحوثي؛ بالرغم من عدم وجود أي هدف أو ثكنة عسكرية في القرية التي يقع فيها المنزل المستهدف والمنازل المجاورة له التي تضررت من القصف،

وبناء عليه تأكد لدي اللجنة صحة وقوع الانتهاك، وأن الجهة المسؤولة عنه هي قياده جماعه الحوثي التي تسيطر على المنطقة التي تم الإطلاق منها، وبالتحديد منطقه شرق مدينة عبس.

3- واقعة استهداف مدنيين - مدينة مأرب – محافظة مأرب بتاريخ 6/10/ 2021م.

تتلخص الواقعة، بأنه في تمام الساعة (7.00) من مساء يوم الخميس بتاريخ 6/10/ 2021م ، تعرضت مدينة مأرب للقصف بعدد من المقذوفات النارية، سقط أحدها في المسجد الكائن في مقر إدارة شرطة المنشآت، مما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا، ثم أنه وحين هرع المواطنون وسيارات الإسعاف إلى مكان سقوط المقذوفات لإنقاذ الضحايا، تم استهداف منطقة القصف بمقذوفين آخرين أصاب أحدها سيارة الإسعاف، فيما سقط الآخر جوار المنزل التابع لمدير الأمن، مما أدى إلى مقتل 6 أشخاص، وإصابة 32 شخصاً، فضلاً عن ما سببه القصف من أضرار مادية. والضحايا هم:

أسماء القتلى:

م	الاسم
1	فارس سعيد ناجي الشرعبي
2	محمد قائد محسن مرشد
3	عبد الحافظ علي سعيد دبوان
4	محمد ناصر محمد القطيش
5	أحمد مطهر علا
6	محمد عبد الله هاجر
7	مبروك حسن عام
8	صالح عبده صالح علاء
9	هزاع عبد الله مسعد
10	عبد الخالق أحمد علي الذيب
11	انس أحمد حيدر علي
12	علي ناصر علي صالح
13	صالح محمد عبده الحذيفي
14	مطلق عبدربه صالح
15	عيسى عبدالله غالب دبوان
16	محمد ناصر مصلح
17	صالح عبدالله محمد شبين
18	فاروق علي حسان حسن
19	هدى علي عبدالله العولقي
20	حسين أحمد مطهر علاء
21	مهدي صالح عبدالله
22	صلاح محمد هزبر
23	رشاد عبده محمد
24	حسن عبد الكريم محمد
25	حافظ حزام صالح علاء
26	سالم علي سالم أبو غيري
27	عزيز مارش إسماعيل
28	عبد الله أحمد هادي
29	عبد الرحمن أحمد حسين
30	نصر عبده علي صلاح
31	ماجد ناجي علي
32	زهير محفوظ مسعد

أسماء الجرحى:

م	الاسم
1	محمد صغير علي علي
2	محسن ناجي عوض
3	يوسف عبدالله مصلح
4	حافظ مصلح ناجي واصل
5	جثة مجهولة الهوية
6	جثة مجهولة الهوية

وقد باشر أعضاء اللجنة الذين كانوا متواجدين في مدينة مأرب حينها بالنزول إلى موقع القصف في صباح اليوم التالي، وشرع الفريق بمعاينة وفحص بقايا المقذوفات التي سقطت في محل الواقعة، والذي كان أحدها عبارة عن طائرة مسيرة انفجرت في قمة إحدى الأشجار الواقعة في حوش منزل مدير أمن المحافظة، وقد شاهد الفريق آثار الشظايا في منزل مدير الأمن والمنازل المجاورة، كما قام الفريق بجمع أجزاء من بقايا الطائرة المسيرة التي تم بها الاستهداف، كما قام الفريق بمعاينة المسجد التابع لإدارة المنشآت، والذي تعرض للقصف والتهدم بشكل كلي، وتم جمع بقايا الشظايا المتناثرة في الموقع؛ ومعاينة آثار القصف، ومكان سقوط المقذوف، كما تم السماع لعدد من شهود الواقعة، والذين أفادوا بأنه بعد انتهاء صلاة المغرب بدقائق، وفي وقت خروج المصلين من البوابة، تعرض المسجد للقصف المباشر، بما يعتقد أنه صاروخ بالستي وذلك من خلال صوت الانفجار الذي سمع دويه في كل مدينة مأرب؛ وأدى القصف إلى تهدم المسجد بالكامل، وسقوط عدد من القتلى والجرحى، كما قام فريق اللجنة بمعاينة الساحة التي يقع في وسطها المسجد؛ والتي تم استهدافها بصاروخ آخر بعد دقائق من سقوط الصاروخ الأول، وعلى بعد أمتار بسيطة عن المسجد الذي تم قصفه، وعاين الفريق مكان سقوط الصاروخ الذي تسبب في إحداث حفرة في الحوش الترابي؛ (بعمق ٢ متر وقطر 4 متر)، وبحسب إفادة المتواجدين في الموقع، فإن الصاروخ الثاني سقط أثناء حضور سيارة الإسعاف لنقل القتلى والجرحى الذين سقطوا بسبب الصاروخ الأول وتسبب في مقتل وإصابة عدد من المسعفين والمواطنين الذين هرعوا إلى مكان القصف، كما قام فريق اللجنة بالنزول إلى المستشفى العسكري ومعاينة سيارة الإسعاف التي تضررت جراء القصف، حيث تم تصوير السيارة؛ والاستماع إلى إفادة السائق والمسعف، إضافة إلى سائق سيارة الإسعاف الثانية. كما استمع فريق اللجنة لشهادة مدير عام مستشفى مأرب العسكري حول عدد الضحايا الذين تم نقلهم إلى المستشفى، ونوعية الإصابات التي تعرضوا لها، كما قام بتسليم الفريق كشفاً بضحايا القصف الذين استقبلهم المستشفى العسكري.

بعد ذلك انتقل فريق اللجنة إلى مستشفى هيئة مأرب لاستكمال عملية التحقيق المباشر، حيث تم إبلاغ الفريق بأن مستشفى الهيئة استقبل أغلب الجرحى الذي تم الاستماع لإفادة عدد منهم، كما استلم الفريق من مدير المستشفى كشفاً بأسماء الضحايا؛ ونوعية الإصابة التي تعرض لها كل ضحية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة؛ وما تضمنه تقرير فريق النزول الذي قام بمعاينة موقع القصف وبقايا المقذوفات الذي وجدت في مكان الواقعة، وما ورد في شهادة الشهود وأقوال الضحايا؛ تبين للجنة بأن المسئول عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي، ومنهم المدعو علي محمد طيعمان، ومبارك صالح المشن الزايدي، المسئولون العسكريون التابعون للجماعة في جبهة مأرب.

4- استهداف مقر النادي الأهلي بمحافظة تعز:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما تضمنته الوثائق المرفقة في الملف، بأنه في يوم الأحد الموافق 2020/12/12م، وفي تمام الساعة (06:00)، صباحاً تعرض مبنى نادي أهلي تعز في مديرية القاهرة لسقوط مقذوف تسبب في مقتل الكابتن ناصر الريمي وولده، وإصابة (3) أطفال آخرين بجراح مختلفة.

أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
1	ناصر الريمي	52 عاماً
2	عمران ناصر الريمي	10 أعوام

أسماء المصابين:

م	الاسم	العمر
1	كرم شوقي محمد حسين	10 سنوات
2	رمزي شوقي محمد حسين	7 سنوات
3	معتز عبده محمد	10 سنوات

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الحادثة بعد حدوثها مباشرة، وذلك من خلال النزول الميداني إلى مكان الواقعة بمعية خبير عسكري مختص في تحديد أنواع الأسلحة والمقذوفات، وبمجرد النزول تم جمع عينات من الشظايا الموجودة في مكان القصف، وتصوير مكان سقوط المقذوف، والاستماع لعدد من الشهود والمسعفين ممن حضروا

الواقعة، والانتقال إلى المستشفى التي أُسعف إليها الضحايا، وقد أفاد الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع.س.أ) ، (هـ .ع.ع) ، (س.م.س) ، (ن.ع.ع)، أن مبنى النادي يرتاده يومياً الكثير من الرياضيين للتدريب، وأنه في تمام الساعة (06:00) ، صباحاً يوم السبت تاريخ: 2020/12/12م، سُمع دوي انفجار قوي وغطى على أثره الغبار والدخان ساحة النادي، وكان هذا الانفجار ناتج عن سقوط مقذوف على مبنى النادي المطل على ميدان التدريب الخاص بالنادي، وتطايرت الشظايا في جميع أرجاء المكان ما تسبب في مقتل الكابتن ناصر الريمي وولده عمران، الذين تمزقت أشلائهم في ميدان التدريب، إلى جانب عدد من الأطفال الذين أُصيب منهم (3) أطفال، وهم رمزي وكرم ومعتز، وقد كان الضحايا وهم الكابتن ناصر الريمي وابنه عمران وآخرون؛ منهم رمزي ومعتز وكرم قد وصلوا مبكراً إلى مقر النادي من اجل حضور تدريب اللاعبين المسجلين في أكاديمية النادي فئة (10) سنوات، والذي يقام يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع، ولم يصل بعد بقية الأطفال وعددهم ثلاثي طفلاً، ثم أنه وبعد سقوط الضحايا تم إسعاف الأطفال المصابين من قبل بعض أعضاء النادي الذين كانوا متواجدين؛ وبعض أفراد إدارة الأمن القريبة من مقر النادي إلى مستشفى الثورة، وقد أكد الشهود أن النادي هو عبارة عن منشأة رياضية لا يتواجد بها مسلحون، حتى أن حارس النادي لا يحمل سلاحاً، كما أنه لا توجد أي ثكنات أو أهداف عسكرية بجوار النادي، كون النادي يحده عدد من المنشئات الحيوية المدنية، وهي مركز الأمل لعلاج الأورام، ومستشفى الأمومة والطفولة، وحديقة جاردن سيتي، وهي الحديقة الوحيدة في المدينة وإدارة أمن المحافظة وعدد من المباني السكنية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة والأدلة التي حصلت عليها، وأقوال الشهود والتقارير الطبية المرفقة، وتقرير المعاينة الميدانية؛ وزاوية سقوط المقذوف، وتقرير الخبير العسكري، تأكدت ثبوت صحة الواقعة بسقوط قذيفة هاوزر، وتم تحديد الجهة مصدر إطلاق المقذوف من الجهة الشمالية لمدينة تعز من اتجاه شارع الستين؛ حيث تتمركز جماعة الحوثي، وبالتالي فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي.

5- قصف منزل وهيب عبده رضوان مديرية حيس – محافظة الحديدة 2021/3/21م:

تتلخص الواقعة بحسب ما ورد في ملف القضية، وبحسب ما تضمنته الوثائق المرفقة بالملف، أنه في تمام الساعة (06:00) من مساء يوم الثلاثاء بتاريخ: 2021/3/21م، سقط مقذوف على منزل وهيب عبده رضوان في منطقة حيس محافظة الحديدة، أدى إلى مقتل زوجته وابنته، وإصابته هو وثلاثة أطفال آخرين.

أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
1	وفاء علي محمد يحيى	34 سنة
2	نجاة وهيب عبده رضوان	12 سنة

أسماء المصابين:

م	الاسم	العمر
1	فاطمة وهيب رضوان	13 سنة
2	وهيب عبده رضوان	38 سنة
3	أديان علي جياش	6 سنوات
4	أثير علي جياش	4 سنوات

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الحادثة بعد حدوثها مباشرة من خلال النزول الميداني إلى مكان الواقعة، وجمع عينات من الشظايا وتصوير مكان سقوط المقذوف، والاستماع إلى عدد من شهود الواقعة، والمسعفين المتواجدين في مكان الواقعة، والانتقال إلى المستشفى الذي أُسعف إليه الضحايا، وقد أفاد الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع.س.أ) ، (هـ .ع.ع) ، (س.م.س) ، (ن.ع.ع) أنه في تمام الساعة (06:00) من مساء يوم الثلاثاء تاريخ 2021/3/21 م، والذي وافق أول يوم من شهر رمضان، كان وهيب عبده رضوان يجلس مع أسرته في منزله الكائن بحي الربع الأعلى بمدينة حيس استعداداً لتناول طعام الإفطار، حيث سقطت قذيفة على المنزل أدت إلى إصابته ومقتل زوجته وفاء علي محمد وابنته نجاة وهيب، إضافة إلى إصابة ابنته فاطمة وهيب، وبنات أخته أديان علي وأثير علي، ثم أنه وعلى الفور هرع أهالي الحي من الجيران إلى منزل الضحايا وقاموا بجمعهم وإسعافهم مباشرة إلى المستشفى، كما أفاد الشهود أيضاً أن اتجاه إطلاق المقذوف كان من شرق مدينة حيس منطقة الحصب حيث تتمركز قوات جماعة الحوثي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة؛ والأدلة التي حصلت عليها من مكان سقوط المقذوف، وما ورد في أقوال الشهود والتقارير الطبية المرفقة؛ وتقرير المعاينة الميدانية؛ تأكد لدى اللجنة ثبوت صحة الواقعة بسقوط قذيفة هاون عيار (120) ملي، تم إطلاقها من الجهة الشرقية لمدينة حيس، وبالتحديد من منطقة الحصب التي تتمركز فيها جماعة الحوثي، وبناء عليه فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي.

ب. نماذج وقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على الحكومة الشرعية وطيران التحالف العربي:

1- واقعة قصف طيران التحالف لمنازل بيت الساحلي - قرية العسيلة - عزلة بني الحداد - مديرية حرض – محافظة حجة – بتاريخ: 2015/8/15.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية، أنه في تاريخ: 2015/8/15م، تم قصف منازل بيت الساحلي قرية العسيلة عزلة بني الحداد في مديرية حرض محافظة حجة، بعدد من الصواريخ على إثرها تم تدمير 13 منزلاً، وقتل 12 ضحية، وإصابة 5 آخرين، والضحايا هم:

- أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
-1	ماجد علي أحمد ساحلي كديش	30 عاماً
-2	فاطمة أحمد إبراهيم محمد ساري	23 عاماً
-3	توفيق ماجد علي ساحلي	9 أعوام
-4	تركي ماجد علي ساحلي	7 أعوام
-5	نوف ماجد علي ساحلي	5 أعوام
-6	رغد ماجد علي ساحلي	3 أعوام
-7	خديجة ماجد علي ساحلي	1 عام

-8	مريم علي أحمد ساحلي	35 عاماً
-9	فاطمة علي أحمد ساحلي	32 عاماً
-10	وليد أحمد علي ساحلي	14 عاماً
-11	أمين أحمد علي ساحلي	13 عاماً
-12	محمد علي محمد احمد ساحلي	20 عاماً

- أسماء الجرحى:

م	اسم المصاب	العمر
-1	عيش علي أحمد ساحلي	23 عاماً
-2	عنود أحمد علي ساحلي	11 عاماً
-3	علي محمد أحمد ساحلي	34 عاماً
-4	عثمان محمد أحمد ساحلي	21 عاماً
-5	علي أحمد علي ساحلي	13 عاماً

- أسماء الضحايا أصحاب المنازل التي دمرت:

م	اسم رب الأسرة	عدد أفراد الأسرة	ذ	ث
1	علي احمد ساحلي	4	1	3
2	عبده علي ساحلي	15	8	7
3	ماجد علي ساحلي	7	3	4
4	احمد علي ساحلي	15	9	6
5	يحي علي ساحلي	5	3	2
6	علي علي ساحلي	3	2	1
7	محمد علي ساحلي	6	2	4
8	إبراهيم علي الساحلي	7	4	3

9	خالد علي ساحلي	5	3	2
10	عبدالله علي ساحلي	4	2	2
11	محمد أحمد ساحلي	14	6	8
12	علي محمد أحمد ساحلي	6	3	3
13	عثمان محمد أحمد ساحلي	3	2	1

كما تسبب القصف في تدمير خزان مياه أرضي للشرب، وتدمير مولد كهرباء؛ ومخزن أدوات منزلية وزراعية، بالإضافة إلى إثارة الخوف والهلع بين الأطفال والنساء من سكان القرية.

وبحسب التقرير الميداني المرفوع إلى اللجنة من قبل الفريق المكلف بالنزول؛ والصور المرفقة والتقارير الطبية، وإفادة بعض الضحايا والأهالي، وما جاء في شهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع.ع.أ.س) و(أ.أ.م.س) و (س.أ.م.ح)، فإنه في يوم السبت الساعة 1.5 بعد الظهر بتاريخ: 2015/8/15م، سمع أهالي قرية العسيلة الكائنة بعزلة بني الحداد مديرية حرض محافظة حجة، أصوات تحليق منخفض لطيران التحالف العربي، تبعه مباشرة إطلاق صاروخين استهدفا بشكل مباشر عدد من منازل أسرة بيت الساحلي، وأنه بعد دقائق وأثناء ما كان لا يزال صوت الطيران يحلق في سماء المنطقة، تم إطلاق ثلاثة صواريخ أخرى متتالية، استهدفت بقية المنازل، ما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا بين قتيل وجريح، حيث بلغ عدد القتلى 12 شخصاً، والمصابين 5 أشخاص، مع تدمير كلي للمنازل المستهدفة التابعة للضحايا البالغ عددها 13 منزلاً، من دون أن يكون في القرية أي ثكنة أو موقع عسكري، وبالرغم من أن القرية بعيده من منطقة الاشتباكات.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما تضمنته التقارير المرفقة بالملف؛ وما جاء في إفادة الضحايا وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، والذين أكدوا سماع صوت الطيران قبل الانفجار، وأنه أعقب ذلك تم قصف المنازل بخمسة صواريخ استهدفت 13 منزلاً، وأنه لم يكن في القرية أو قريباً منها أي هدف أو

ثكنة عسكرية، فأنه يتأكد لدي للجنة صحة حصول الانتهاك، وأن الجهة المسؤولة هي القوات الحكومية والتحالف العربي.

2- واقعة قصف طيران التحالف لسيارة في مديرية المطمة – منطقة المنصاف – مركز ماوية – محافظة الجوف في تاريخ: 2019/9/20م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه في تاريخ: 20/9/2019م، الساعة 9.00 صباحاً، تعرضت سيارة نوع بيك اب (شاص) موديل 1984م، في منطقة المنصاف في مديرية المطمة محافظة الجوف، للقصف بصاروخ جو-أرض، كان على متنها خمسة عشر شخصاً بينهم ثلاث نساء وأثنى عشر طفلاً، حين كانوا في طريقهم إلى مزرعة على مقربة من منازلهم لجلب أعلاف لمواشيهم، مما أدى إلى مقتلهم جميعاً، وإتلاف السيارة بشكل كامل.

أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
1	محسنة حسن محسن	38 سنة
2	عزيزة حسن محسن	31 سنة
3	حمدة أحمد حسن	37 سنة
4	حسن أحمد محسن	11 سنة
5	روضة أحمد محسن	9 سنوات
6	حسن أحمد محسن	8 سنوات
7	ذياب أحمد محسن	6 سنوات

8	صالح أحمد محسن	5 سنوات
9	نجيب أحمد علي صقرة	10 سنوات
10	محسن أحمد علي صقرة	8 سنوات
11	حسن أحمد علي صقرة	6 سنوات
12	بدر يحي حسن محسن	8 سنوات
13	جعفر يحي حسن محسن	7 سنوات
14	وزيرة يحي حسن محسن	5 سنوات
15	حسن يحي حسن محسن	سنة واجدة

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول الميداني، ومقابلة عددٍ من أقارب الضحايا، وكذا الاستماع إلى عدد من الشهود والمسعفين، ومنهم (ح. ع. أ. ص)، و (هـ. ح. ث. ض) ، حيث أكد الجميع أنه وبينما كان الطيران يحلق فوق سماء المنطقة في الوقت الذي كانت فيه السيارة التي تقل الضحايا، وعددهم خمسة عشر شخصاً، بينهم ثلاث نساء واثنا عشر طفلاً في طريقهم إلى مزرعة على مقربة من منازلهم لجلب أعلاف لمواشيهم، سمعوا دوي انفجار كبير، وعلى إثر ذلك هرع أهالي المنطقة إلى المكان، وقاموا بجمع أشلاء القتلى في حين دمرت السيارة كليا، كما أفاد شهود الواقعة أنه لم يكن هناك أي ثكنة أو هدف عسكري في المنطقة التي تمَّ استهداف الضحايا فيها.

النتيجة:

من خلال التحقيق الذي قامت به اللجنة، وما ورد في تقرير الفريق الميداني، وأقوال الضحايا وأقاربهم، وشهادة شهود الواقعة والمسعفين الذين استمعت إليهم اللجنة، وكذا شهادات الوفاة للضحايا، ولكون الواقعة حدثت في الصباح، وسمع معظم الأهالي صوت الطيران وهو يحلق بعلو منخفض في

سماء المنطقة، وأعقب ذلك قصف المكان بصاروخ جو أرض ، وحيث أن كافة التحقيقات التي قامت بها اللجنة تؤكد صحة وقوع الانتهاك، وأن الاستهداف تمَّ من خلال قصف الطيران، وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية، ، فإنه وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة هي القوات الحكومية وطيران التحالف العربي.

3- واقعة استهداف ميناء القطابة بتاريخ 2016/7/13م – مديرية الخوخة – محافظة الحديدة:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تضمنته الوثائق المرفقة بأنه في يوم الأحد الموافق 2016/7/13م، وفي تمام الساعة (02:00) فجراً تعرض ميناء القطابة بمديرية الخوخة محافظة الحديدة، لقصف جوي تسبب بمقتل اثنين من الصيادين، وإصابة صياد آخر، وتدمير قاربين كانا في الميناء.

- أسماء القتلى:

م	الاسم	العمر
1	زنبط محمد سعيد أحمد	31 سنة
2	تامر حسن علي	16 سنة

- أسماء المصابين:

م	الاسم	العمر
1	محمد جابر محمد رضي	33 سنة

وقد قام فريق اللجنة بالنزول إلى مكان الواقعة، واستمع للمصاب محمد جابر، وكذا الاستماع لعدد من الشهود والمسعفين، منهم: (ع.س.أ) ، (هـ .ع.ع) ، (س.م.س) ، (ن.ع.ع)، بأنه في تمام الساعة (2:00)، فجراً بتاريخ: 2016/7/13م، كان الضحية محمد جابر يجهز القوارب التابعة له بأدوات الصيد والمواد التموينية في ميناء القطابة بمدينة الخوخة من اجل الخروج برحلة صيد هو واثنين من الصيادين العاملين معه وقتها، وأنه تفاجئ بسماع صوت تحليق الطيران في المنطقة، ثم بعد ذلك مباشرة تم قصف الميناء بصاروخ أصاب أحد القوارب التابعة للضحية، كما أدى إلى مقتل شخصين أحدهما طفل وهم : زمبط محمد سعيد (31) سنة، وتامر حسن علي (16) سنة، كما تسبب الانفجار في إصابة الضحية محمد جابر محمد (33) سنة، بشظايا في أماكن متفرقة من جسده، وتدمير القاربين التابعين له، إضافة إلى عدة الصيد، كما أفاد شهود العيان انه لم يكن هناك أي قوات أو أهداف عسكرية في الميناء وقت الاستهداف.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة والأدلة التي حصلت عليها، وأقوال الشهود والتقارير الطبية المرفقة، وتقرير المعاينة الميدانية، تأكد لدى اللجنة ثبوت صحة الواقعة، وأن الجهة المسؤولة عن ارتكابها هي القوات الحكومية و التحالف العربي التي تسيطر على الأجواء اليمنية منذ بداية عمليات عاصفة الحزم في عام 2015م.

4- واقعة قصف طيران التحالف لمنزلي جهادي منصور الغمر و محمد منصور الغمر – منطقة شعبان - مديرية رازح - محافظة صعده - بتاريخ 2017/12/11م:

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية، وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير والصور المرفقة بالملف، وأنه في تاريخ: 2017/12/11 من الساعة 1.00 بعد منتصف الليل قام طيران التحالف العربي بقصف منزل الضحية جهادي منصور الغمر، وكذلك منزل الضحية محمد منصور الغمر، الكائنة بمنطقة شعبان مديرية رازح محافظة صعدة، ونتج عن القصف تدمير المنزلين ومقتل 14شخصاً و3 جرحى وتدمير سيارتين.

وبحسب التقارير والصور المرفقة بملف القضية، وما ورد في إفادات بعض أهالي الضحايا وشهادة الشهود من المتواجدين من أبناء المنطقة، أثناء القصف ومنهم (ج. ص .غ. ا.) و (ع.ع. ص.ع.) ، بأنه في تمام الساعة 1.00 بعد منتصف الليل تفاجأ الأهالي بسماع دوي انفجارات كبيرة، استهدفت منزل الضحايا جهادي منصور الغمر ومحمد منصور الغمر، بشكل مباشر، وقد هرع أهالي المنطقة القريبين إلى مكان الحادثة لإنقاذ من تبقى من أفراد الأسرتين، إلا أنهم تفاجئوا بتدمير المنزلين تدمير كلي، ومقتل معظم أفراد الأسرتين، والذين قُتل منهم 14 فرداً، معظمهم من النساء والأطفال، ولم يتبق من الأسرتين إلا 3 أشخاص مصابين هم الناجون الوحيدون من القصف، تم انتشالهم من تحت الأنقاض، ومن ثم إسعافهم إلى المركز الصحي بمنطقة شعارة، حيث أُجريت لهم إسعافات أولية، ومن ثم تم نقلهم إلى مستشفى السلام بمدينة صعدة، أما بقية أفراد الأسرتين فلم يبقَ منهم سوى أشلاء صغيرة متناثرة بين ركام المنازل، كما نتج عن القصف تدمير سيارة هيلوكس 2003، تابعة للضحية جهادي منصور الغمر، وسيارة شاص تابعة للضحية محمد منصور الغمر، على الرغم أنه لا يوجد في المنطقة أي موقع أو ثكنة عسكرية لأي طرف.

والضحايا هم:

اسماء القتلى:

م	الاســـــــــــــــم	العمر
1	جهادي منصور الغمر	50 عاماً
2	محمد منصور الغمر	45 عاماً
3	منصور عبد الله جهادي الغمر	20 عاماً
4	طارق عزيز جهادي الغمر	6 أعوام
5	زينب جهادي منصور الغمر	18 عاماً
6	كوكب جهادي منصور الغمر	16 عاماً
7	براءة عبدالله جهادي منصور الغمر	14 عاماً
8	إيمان جبران علي الغمر	12 عاماً
9	يسرى يحيى جهادي منصور الغمر	10 أعوام
10	روابي جهادي منصور الغمر	38 عاماً
11	زايد علي جهادي صديق	15 عاماً
12	مشعل عيسى جهادي صديق	18 عاماً
13	رايد عيسى جهادي صديق	5 أعوام
14	مشاعل عيسى جهادي صديق	4 أعوام

أسماء المصابين:

م	الاسم	العمر
-1	رابعة جبران حسن شرقه	40 عاماً
-2	جهادي احمد صديق	40 عاماً
-3	جهاد عبدالله جهادي الغمر	9 أعوام

الخسائر المادية:

اسم مالك المنزل	الخسائر
	1-المبنى بالكامل 2-اثنتين جنابي قديم 3- ذهب بقدر (100) جرام

منزل جهادي منصور الغمر	4- أربعون ألف ريال سعودي 5- مائتين ألف ريال يمني 6- ـوراق وبصائر لجميع أملاكه 7- سيارة شاص (تضرر شبه كلي) 8--اثنان بنادق آلي
منزل محمد منصور الغمر	1-المنزل بالكامل 2- سيارة هايلكس موديل 2003 3- بيته القديم يتكون من أربعة طوابق

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة والأدلة التي حصلت عليها، وأقوال الشهود والتقارير الطبية المرفقة، وتقرير المعاينة الميدانية، تأكد لدى اللجنة ثبوت صحة الواقعة، وأن الجهة المسؤولة عن ارتكابها هي القوات الحكومية والتحالف العربي التي تسيطر على الأجواء اليمنية منذ بداية عمليات عاصفة الحزم في عام 2015م.

ثانياً: تجنيد الأطفال

يعد تجنيد الأطفال من الانتهاكات الجسيمة التي تحظرها التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية المعنية بحماية الأطفال، وعلى وجه الخصوص "اتفاقية حقوق الطفل" المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، و"البرتوكول الاختياري الأول الملحق بالاتفاقية"، واللذان يحظران استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وتجنيدهم، بالإضافة إلى "قانون حقوق الطفل اليمني" المتوائم مع الاتفاقية.

ولهذا فقد اهتمت اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات، لاسيما مع توافر الكثير من صور استخدام وتجنيد الأطفال أثناء النزاع المسلح، سواء بالمشاركة المباشرة في القتال أو في تقديم العون للمقاتلين، مما تسبب في تعريض أولئك الأطفال للخطر.وفي هذا الجانب فقد رصدت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (132) حالة ادعاء تجنيد أطفال ما دون سن (15) عاماً، منها عدد(123) واقعة تقع المسئولية فيها على جماعة الحوثي ، وعدد (9) حالات تقع المسئولية فيها على الحكومة والجهات المحسوبة عليها.

- **فيما يأتي نماذج لبعض الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها:**

1- واقعه تجنيد الطفل (م.ع.م.ن) مواليد 2005م - مديريه جبل المحويت – محافظة المحويت:

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (م.س.ع.ن)، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ع.ن.ع) و(ع.س.ص)، بأنه في شهر مارس 2020م، قامت جماعة الحوثي في مديرية جبل المحويت بلاد الغيل عبر مشرفها في المديرية أبو أيمن الشاحذي، ومشرف التجنيد والتحشيد التابع لها أبو أيمن البحر، بأخذ الطفل (م.ع.م.ن)، وعمره 15 عاماً دون موافقة والديه، وتم تجنيده بعد إخضاعه لدورة ثقافية في العاصمة صنعاء، كما تم إرساله لجبهة القتال في محافظة الجوف، وظل يقاتل هناك في صفوف الجماعة حتى تاريخ: 6/15/ 2020م، حيث قُتل الطفل في الجبهة بغارة جوية من طيران التحالف، ولم يعلم والداه بأنه في محافظة الجوف، إلا بعد مقتله وعند إعادة جثته إلى والديه للدفن.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما ورد في إفادة المبلغ والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، تبين أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي، وبالتحديد المدعو أبو أيمن الشاحذي مشرف الجماعة في مديرية جبل المحويت، والمدعو أبو أيمن البحر مشرف التحشيد والتجنيد للجماعة في المديرية.

2- واقعة تجنيد ومقتل الطفل (ح. م. ع .ع) – بتاريخ: 2017/2/11م، مديرية بعدان محافظة إب :

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ: 2017/2/11م، تم تجنيد الطفل (ح.م.ع .ع) من مواليد 2004م من أبناء قرية رحبان عزلة الحرث مديرية بعدان، في صفوف جماعة الحوثي، ومن ثم إرساله مع عدد من المجندين التابعين لجماعة الحوثي إلى إحدى جبهات القتال/ حيث تم إشراكه في الحرب الدائرة بين قوات الحكومة الشرعية ومسلحي جماعة الحوثي، إلى أن قُتل بعد أقل من عامين من تجنيده.

- وبحسب ما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (ب. ع. م.)، و(ك. ع. م.)، فإن مشرف جماعة الحوثي في مديرية بعدان في حينه المدعو محمد عبدالله حمود الفلاحي، قد قام بتجنيد الطفل الضحية(ح.م ع. ع.)، أثناء ما كان في المدرسة، وذلك من خلال المحاضرات التي كان يلقيها المشرف المذكور في مدرسة المنطقة، وكذا من خلال إغراء الضحية بالمقابل المادي الذي سيحصل عليه في حال وافق على الالتحاق بصفوف مسلحي جماعة الحوثي، كما وُعد الضحية وعدد من زملاءه بأن مهامهم ستقتصر على العمل في النقاط الأمنية في المديرية لتأمينها فقط، ولن يتم إرسالهم إلى الجبهات وسيتم ترقيمهم عسكرياً، وصرف مرتبات شهرية لهم، وفي البداية التحق الضحية بالعمل كمرافق مسلح ضمن المسلحين المرافقين لمشرف المديرية لفترات متفاوتة، ثم فيما بعد تم إرساله إلى جبهات القتال، حتى وصل خبر مقتله إلى والديه من قبل مشرف

الجماعة في المديرية بعد أقل من عامين من تجنيده، والذي أبلغهما بأن ابنهما الطفل الضحية قُتل في المواجهات المسلحة التي تدور بين القوات الحكومية في جبهة نهم، كما أفاد الشهود بأنه لم يتم إحضار جثة الضحية وتسليمها لأسرته للقيام بدفنه حتى تاريخه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، ثبت لدى اللجنة صحة حصول الواقعة، وأن المسئول عن تجنيد الطفل المذكور وإشراكه في العمليات القتالية هي جماعة الحوثي وقيادتها في محافظة إب، وتحديداً مشرف الجماعة في مديرية بعدان المدعو محمد عبدالله الفلاحي..

3- واقعة تجنيد الطفل (ط.ع. ص. د) 15سنه منطقة خولان الطيال - مديرية خولان - محافظة صنعاء بتاريخ 15/ 8 /2020م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما ورد في إفادة الضحية وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ع. س. س)، و(أ. س. أ)، بأنه وبتاريخ: 15/ 8 /2020م، قامت جماعة الحوثي باستدراج الضحية الطفل (ط. ع. ص. د)، والبالغ من العمر 15 سنة دون علم ورضا والديه، وأخذه للتجنيد في صفوف الجماعة بعد أن قامت بتدريبه على بعض التدريبات العسكرية لمدة 12 يوماً في محافظة صعدة، ومن ثم تم إرساله إلى جبهة القتال المستعرة في الحدود مع المملكة العربية السعودية، حيث تم أسره من قبل القوات السعودية وظل هناك لمدة ثلاثة اشهر إلى أن تم تسليمه إلى الحكومة الشرعية، التي أودعته مركز تدريب وتأهيل الأطفال المشاركين في الحرب في مدينة مأرب، حيث يتم تسليمه بعد ذلك إلى أهله عبر منظمة الصليب الأحمر الدولي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما احتواه ملف القضية وشهادة الشهود، تأكد للجنة ثبوت مسئولية قيادة جماعة الحوثي عن ارتكاب هذا الانتهاك، وبالتحديد المدعو عبد الخالق الحوثي، والقيادي في الجماعة في محافظة صعدة المدعو محمد جابر عوض الرازحي.

4- واقعة تجنيد الطفل (ع.ح.ر.هـ) العمر 15 سنة - منطقة شيراتون – مديرية آزال - أمانة العاصمة صنعاء.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما أورده المبلغ (م.ح.م.ح) ، وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة ومنهم: (أ.ع.م.م) و (ع.م.أ.م)، أنه في شهر ديسمبر من العام 2019م، هرب الطفل الضحية

(ع.ح.ر.هـ)، **سنة من** منزله بسبب مشاكل مع والده وخلافات أسرية استغلها مشرف الجماعة في المنطقة المدعو أبو مطلق الحارثي، وبدأ في استقطاب الطفل والتودد له، وإظهار استعداده لتقديم المساعدة له، حتى وثق فيه الطفل؛ ثم طلب منه المذكور السفر معه في رحله إلى محافظة إب مع مجموعة من الأطفال - قام باستقطابهم هم أيضاً بهدف تجنيدهم- ووعدهم أنه بعد انقضاء الرحلة سيعود بهم إلى صنعاء، وحدد لهم موعد الرحلة بتاريخ: 4-12-2019م، واشترط عليهم عدم إبلاغ أهاليهم بالرحلة، وفي التاريخ المحدد تحرك بهم المذكور من صنعاء، إلا أنه لم يأخذهم إلى محافظه إب كما وعدهم، وإنما توجه بهم إلى محافظة البيضاء للقتال هناك في صفوف جماعة الحوثي، حيث تم إشاركهم في العمليات العسكرية التي تخوضها الجماعة ضد قوات الشرعية، وبقي الضحية هناك حتى تاريخ: ٢٠٢٠/٧/٩م، حيث وصل إلى أسرة الطفل خبر مقتله، وهو يقاتل في صفوف جماعه الحوثي، مما تسبب لهم في صدمة نفسية كبيرة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما احتواه ملف القضية من إفادة المبلغ وشهادة الشهود، تأكد للجنة مسؤولية قيادة جماعة الحوثي والمدعو أبو مطلق الحارثي التابع لها عن ارتكاب الانتهاك.

الوقائع المنسوبة إلى الحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها:

1- واقعة تجنيد ومقتل الضحية الطفل طاهر أمين العطاس - منطقة رضوم – مديرية رضوم – محافظة شبوة بتاريخ 7/ 3/ 2020م :

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما ورد في إفادة والد الضحية وشهادة الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ف .أ .ص)و(ف ا ص ع م)، بأنه وفي وقت سابق لتاريخ: 7/ 3/2020م، أقدمت النخبة الشبوانية من خلال المدعو خالد منصور السليماني، على تجنيد الطفل طاهر أمين العطاس السيد، والذي يبلغ من العمر 15 سنة في صفوفها بمحور بلحاف، ومن ثم وبعد حصوله على بعض التدريبات العسكرية الزج به في عدد من المهام العسكرية معرضين حياته للخطر، حيث تعرض الضحية للقتل بتاريخ 7/ 3/ 2020م، بتحريض من أحد المرتبطين بتنظيم القاعدة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما احتواه ملف القضية وشهادة الشهود، تأكد للجنة ثبوت مسئولية النخبة الشبوانية في محور بلحاف بقيادة المدعو خالد منصور السليماني عن ارتكاب هذا الانتهاك.

2- **واقعة تجنيد الطفل: (أ.ع.ن.م) مواليد العام 2003م – مديرية ذيفان محافظة عمران.**

تتلخص الواقعة: حسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية، وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ع.ص.أ.ا) ، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع.ح.س)و(م.م.ح)، بأنه بتاريخ 2018/5/6م، قامت قوات الحكومة الشرعية ممثلة بقائد اللواء 310 نبيل محمد خميس ، والكائن مقر اللواء بمحافظة مأرب، بتجنيد الطفل (أ.ع.ن.م)، البالغ من العمر 15 عاماً، وأخذه للتدريب العسكري في اللواء ، ثم بعد ذلك تم إلحاقه بصفوف أفراد اللواء للقتال ضمن قوات الحكومة الشرعية في الحرب المستعرة مع مسلحي جماعة الحوثي في محافظه مأرب، ولازال الضحية يقاتل ضمن قوات اللواء 310 حتى تاريخه، بذريعة أن عمره حالياً قد تعدى سن 15 عاماً.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما احتواه ملف القضية؛ من إفادة المبلغ وشهادة الشهود، تأكد للجنة ثبوت مسؤولية قوات الحكومة الشرعية عن الانتهاك، وبالتحديد قائد اللواء 310 العميد نبيل محمد خميس.

3- واقعة تجنيد الطفل إسماعيل عبد الناصر عكام - العمر 16 عاماً - مديرية صرواح- محافظة مأرب بتاريخ: 2021/2/10م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ن. ص. ص. أ)، وشهادة الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع. م. ص. ج) ، و(م. ع. ع. ش)، بأنه وبتاريخ 2021/2/10م، تم تجنيد الطفل (إ.ع.ع) في صفوف اللواء 310 مدرع التابع للحكومة الشرعية في محافظة مأرب، وشارك الطفل في صفوف المقاتلين التابعين للحكومة أثناء صدهم للهجوم الذي قامت به جماعة الحوثي على محافظة مأرب، وترتب على ذلك مقتله.

وقد تم تجنيد الطفل الضحية بعد التغرير به وتدريبه على حمل السلاح، والمشاركة في الأعمال القتالية وعمره لم يتجاوز سن 15 عاماً، وبموافقة والده بحجة أن الطفل لا يرغب في الدراسة ويرغب في التجنيد.

وقد تم تجنيده من قبل اللواء 310 مدرع، ومن ثم الزج به في بصورة فعلية في القتال الدائر في جبهة صرواح بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي، ليقاتل في صفوف الشرعية حتى عاد إلى أهله جثة هامدة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي الجيش الوطني ممثلاً في قيادة اللواء 310 مدرع التابع للحكومة الشرعية في مديرية صرواح بمحافظة مأرب.

ثالثاً: زراعة الألغام الفردية

تعتبر جريمة زرع الألغام الفردية من الانتهاكات المجرمة في القانون الدولي الإنساني، والمواثيق المرتبطة بها، ومنها "اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد"، والمصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية في العام 1998م.

وقد أدرجت اللجنة جريمة زرع الألغام ضمن قوائم الانتهاكات التي تعمل على رصدها والتحقيق فيها، وخلال الفترة التي يُغطيها التحقيق رصدت اللجنة (130) حالة زراعة ألغام فردية (61) قتيلا، بينهم (8) نساء و(11) طفلاً ، إضافة إلى سقوط (89) جريح من بينهم (6) نساء و(17) طفلاً.

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة في وقائع زراعة الألغام الفردية:

1- واقعة قتل الضحية/ صلاح حسان مثنى عماري – الطريق العام بنقيل الشيم – م/ قعطبة – محافظة الضالع

تاريخ: 2019/10/17م :

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمن ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في إفادة الشهود ومنهم:(ع ق ف س , س أ س ، ك ع ف)، فإنه في الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الخميس الموافق 2019/10/17م، وبينما كان الضحية صلاح حسان مثنى عماري، بجوار الطريق العام بنقيل الشيم المؤدي إلى مدينة قعطبة، انفجر به لغم أرضي تم زراعته من قبل جماعة الحوثي أثناء سيطرتها على المنطقة، وأدى الانفجار إلى إصابته بعدة شظايا في الرأس، وأنحاء متفرقة من جسمه، وتوفي على إثرها بعد أن تم إسعافه إلى مستشفى البريهي بعدن.

2- واقعة إصابة نعمة علي أحمد عبده، نتيجة انفجار لغم فردي في منقطة العنين – مديرية جبل حبشي محافظة تعز، بتاريخ 2021/1/25م:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في إفادات الضحايا وشهادات الشهود، وهم: (ع. م. ع. ح.)، و(و.ع. ع. م.)، و(م. ع. م. ح.)، بأنه في حوالي الساعة (9:30) صباحاً بتاريخ: 2021/1/25م، وأثناء ما ذهبت الضحية نعمة أحمد عبده (57) سنة لإرجاع أغنامها بعد أن تركتهم في المرعى منذ الصباح في منطقة الأروان، وعندما وصلت الضحية إلى جوار الأغنام انفجر بها لغم فردي أدى إلى بتر رجلها اليمنى من أسفل الركبة، ويبعد المكان الذي انفجر به اللغم عن منزل الضحية نعمة قرابة (300) متراً، وهذا المكان عبارة عن مزارع تعود ملكيتها لأهل القرية، ومكان يتم فيه رعي الأغنام ويمر به الرعاة وسكان القرية، وتم زراعة الألغام في منطقة الأروان من قبل الحوثيين الذين كانوا مسيطرين على هذه المنطقة قبل أن ينسحبوا منها مسافة إلى خارج هذه المزارع .

3- واقعة انفجار لغم أرضي في منطقة بلاد الجوف – مديرية القريشية - محافظة البيضاء بتاريخ: 2020/9/18م.

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه وفي تمام الساعة 11.00 صباحاً من يوم الجمعة بتاريخ: **2020/9/18م**، انفجر لغم أرضي مضاد للأفراد زرعته جماعة الحوثي عندما سيطرت على منطقة بلاد الجوف بمديرية القريشية، وأدى إلى إصابة الضحايا حمزة أحمد محمد الجوفي، و سناح قايد حزام الجوفي، وعبد الرب محمد عبد الرب الجوفي.

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما تضمنه تقرير فريق اللجنة وما جاء في شهادات الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (أ. ع. م) و (ع. ز. أ. أ)، فإنه في الساعة 11.00 صباحاً بتاريخ: **2020/9/18م**، وعندما كان الضحايا يسيرون على متن دراجة نارية، وهم من أبناء منطقة بلاد الجوف بمديرية القريشية، شاهدوا لغماً أرضياً بالقرب من إحدى المواقع التي يتمركز فيها جماعة الحوثي، تم زراعته في الأرض من قبل الجماعة في وقت سابق، لكن الأمطار والسيول أدت إلى انحسار الأتربة وانكشف اللغم، وأصبح ظاهراً للعيان، فأخذ الضحايا هذا اللغم إلى قريتهم (الشقبة) بقصد التخلص منه حتى لا يؤدي الناس، وما أن وصل الضحايا إلى قريتهم انفجر بهم اللغم الأرضي الذي زرعته جماعة الحوثي مخلفاً قتيلين؛ وهما الضحية الأول والضحية الثاني، في حين تعرض الضحية الثالث لإصابات خطيرة أُسعف على إثرها لتلقي العلاج.

م	الاسم	العمر	الحالة
1	حمزة أحمد محمد الجوفي	23 سنة	قتيل
2	سناح قايد حزام الجوفي	22 سنة	قتيل
3	عبد الرب محمد عبد الرب الجوفي	22 سنة	جريح

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، والأدلة التي حصلت عليها، في الوقائع المذكورة أعلاه وفي غيرها من الوقائع المتعلقة بزراعة الألغام الفردية ، تبيين للجنة بأن المسؤول عن هذه الانتهاكات هي جماعة الحوثي التي تنفرد بممارسة هذا النوع من الانتهاكات عن باقي الأطراف الأخرى المشتركة في النزاع المسلح في اليمن ، وتمارسه بمنهجية في كافة المواقع العسكرية التي تسيطر عليها ، والمناطق والطرقات التي تنسحب منها . كما تبين للجنة من خلال العديد من الأدلة ، وما تضمنته إفادات خبراء نزع الألغام الذين تم سماع إفاداتهم من قبل اللجنة في العديد من المناطق بأن جماعة الحوثي تقوم بتصنيع الألغام الفردية بخبرات محلية، وفي مصانع أنشأتها مستخدمة معدات ومقرات الجيش في المناطق التي سيطرت عليها، وتقوم بتوزيع هذه الألغام وتخزينها في كافة المناطق، مخالفة بذلك الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل اليمن، والتي تحظر صناعة ونقل وتخزين هذا النوع من الألغام.

رابعا: الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية

أولت اللجنة اهتماماً كبيراً برصد وتوثيق الانتهاكات التي تطال الأعيان الثقافية المتمثلة بالآثار التاريخية والممتلكات الثقافية النفيسة التي تشكل مخزوناً تاريخياً لتراث الشعب اليمني.

ويعد الاعتداء أو الإضرار بها جريمة وفقاً للتشريعات الوطنية، كما يعتبر مخالفة جسيمة للاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية لاهاي المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، فضلاً عن مخالفة ذلك لأحكام المادة (16) من

البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية جنيف والخاص بالنزاع المسلح الغير دولي والتي حظرت ارتكاب أي أعمال عدائية ضد الآثار التاريخية والأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب.

وفي هذا الإطار، فقد قامت اللجنة خلال فترة التقرير برصد وتوثيق عدد (32) حالة ادعاء بالاعتداء والإضرار بأعيان وممتلكات ثقافية وتاريخية في عدد من المناطق، منها (28) واقعة ثبت المسؤولية فيها على جماعة الحوثي، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش الوطني التابع للحكومة وطيران التحالف العربي عن (2) , فيما ثبتت المسئولية المشتركة بين القوات الحكومية وجماعة الحوثيين عن حالتين.

نماذج من التحقيقات التي أجرتها اللجنة في وقائع الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية:

أ. الوقائع المنسوبة إلى جماعة الحوثي

1- واقعة هدم مسجد النهرين الأثري - صنعاء القديمة - أمانة العاصمة صنعاء – بتاريخ: 8/ 2/ 2021.

نبذه تاريخية عن مسجد النهرين:

يقع مسجد النهرين في حي باب السبح الكائن بمدينه صنعاء القديمة؛ وهي المدينة التاريخية والأثرية التي أدرجتها منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم اليونسكو عام 1986م، ضمن قائمة التراث العالمي، ومن ضمن معالمها التاريخية مسجد النهرين، والذي يعد من أقدم مساجد صنعاء القديمة، تم بناؤه في القرن الأول الهجري من قبل أحد صحابة رسول الله عندما قدم إلى صنعاء وتُوفي فيها وتم دفنه بجوار المسجد، وقد تم توسعت المسجد في القرن الحادي عشر الهجري والقرن الثالث عشر الهجري، وقد سُمي بهذا الاسم نسبة إلى المكان الذي تم بناءه فيه والمسمى بالنهرين.

ملخص الواقعة: تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية، وبحسب ما أثبتته الوثائق وتقرير النزول الميداني والصور المرفقة بالملف، وما أفاد به المبلغ (م.م.ع.م)، والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة الوطنية ومنهم (م.م.ح.ص)، و(ل.م.ع.ط)، بأنه بتاريخ: 8/ 2/ 2021م، قامت جماعة الحوثي وعبر قيادات تابعين لها منهم: المدعو أبو هاشم المهدي، والمدعو أبو حمزة، والمدعو أبو عرفات، الذين يعملون بمكتب الأوقاف والإرشاد بأمانة العاصمة صنعاء، وهيئة المدن التاريخية المسيطر عليها من قبل جماعة الحوثي، وبحضور عدد من مسئولي مكتب الأوقاف والإرشاد بالعاصمة صنعاء التابعين للجماعة، قام المذكورون باستئجار جرافات والمباشرة في هدم مسجد النهرين، حيث تم هدم الأسقف في البداية، تلاها بعدة أيام هدم الجدران، وتسويتها بالأرض، مما تسبب الهدم

في إزالة المسجد تماماً، الأمر الذي يُعد جريمة في حق أحد الأعيان الثقافية والتاريخية الهامة التي يُمنع المساس بها، كما تسبب الهدم في إلحاق أضرار بأصحاب المنازل المجاورة للمسجد؛ ومن ذلك إغلاق الطريق العام المؤدي إلى الحي، وتشويه المنظر الجمالي الذي كان يكسيه المسجد للحي الذي يوجد فيه، وحرمان الأهالي من ممارسة شعيرة الصلاة والدراسة وتعلم القرآن الكريم فيه، حيث كان يحتوي المسجد على مدرسة مُلحقة به لتدريس القرآن الكريم وعلوم الفقه، وقد حاولت جماعه الحوثي عبر بيان لها تبرير الهدم بالقول أنه تم بهدف توسعة المسجد، وذلك رداً على حملة الانتقادات الواسعة التي وُجهت لها من قبل المواطنين والنشطاء.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة وتقرير اللجنة، موقع الانتهاك والوثائق والصور وأقوال المبلغ والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، تأكد ثبوت صحة حصول الواقعة، وأن الجهة المسؤولة عن ارتكابها هي جماعة الحوثي، وبالتحديد مسؤولي مكتب الأوقاف والإرشاد بالعاصمة صنعاء التابعين للجماعة والمسؤولين المعينين من الجماعة في إدارة أمانة العاصمة.

ب. **قوات الحكومة الشرعية والتحالف العربي:**

1- الاعتداء على قلعة قضبة – مديرية الدريهمي – محافظة الحديدة :

نبذه عن القلعة:

تعتبر قلعة قضبة إحدى المعالم التاريخية في مديرية الدريهمي محافظة الحديدة، وتقع في منطقة قضبة على الطريق إلى مدينة الدريهمي، ويعود فترة بنائها إلى فترة التواجد العثماني الثاني في اليمن، وتم تشييدها في حقب تاريخية مختلفة، وكان آخر تجديد لها أيام حكم الإمام يحيى بن محمد حميد الدين سنة: 1347ه،- أبان حربه مع قبيلة الزرانيق، فتم تجديد بنائها بعد تعرضها من الحرب بمواد بناء محلية واستخدام الطوب الأحمر المحروق – الآجر – وسقف سطحها بجذوع الأشجار، وهو ما ميزها بطراز معماري فريد، وكانت هناك مطالبات في عدد من التقارير المتخصصة بالآثار للاهتمام بهذه القلعة الأثرية، ومن ذلك تقرير المسح السياحي في اليمن للعام 1996م، وتعتبر القلعة إحدى المعالم الأثرية لليمن عامة، ومحافظة الحديدة خاصة، والواردة في تقرير العمليات الميدانية والمكتبية وفي موقع المركز الوطني للمعلومات.

ملخص الواقعة:

تتلخص الواقعة، بحسب ملف القضية لدى اللجنة، وما تضمنته الصور والفيديوهات المرفقة، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (س. أ. أ.)، و(م. ص. ع.)، و(م. م. ف.)، وما أثبته الفريق الميداني التابع للجنة عند نزوله إلى مكان الانتهاك، بأنه حوالي الساعة التاسعة صباحاً في تاريخ: 2018/4/5م ، عند دخول القوات المشتركة في الساحل الغربي الممثلة باللواء الأول عمالقة، واللواء الثالث حماية رئاسية، إلى غرب مدينة الدريهمي ووصولهم إلى حي قضبة التابع إدارياً لمديرية الدريهمي، قاموا بهدم قلعة قضبة التاريخية باستخدام الشيولات والجرافات وإزالتها.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم، وما جاء في تقرير الفريق المكلف بالنزول، والصور المرفوعة للمسجد والضريح، فإن قوات الجيش الوطني التابعة للحكومة الشرعية وبالتحديد قوات اللواء الأول عمالقة الذي يقوده العميد رائد الحبهي، واللواء الثالث حماية رئاسية، الذي يقوده العميد بسام المحضار، هي الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك، والذي يُعد اعتداءً على عين تاريخية قديمة هي ملك للشعوب، وجزء أصيل من تاريخ اليمن.

وهذا الانتهاك يُعد من الانتهاكات المحظورة وفقاً للتشريعات الوطنية، وكذلك وفقاً لنص المادة (16) من البرتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الخاصة بالنزاع المسلح الغير دولي، والتي ألزمت أطراف النزاع بعدم ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب، أو استخدامها في دعم المجهود الحربي، وألزمت المادة (19) من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية الصادرة في 14 مايو 1954م جميع أطراف النزاع المسلح باحترام الممتلكات الثقافية الواردة في الاتفاقية.

خامساً: استهداف الأعيان الطبية

تمهيد:

قامت اللجنة خلال الفترة الماضية من عملها برصد وتوثيق عدد (13) حالات ادعاء باستهداف الأعيان والطواقم الطبية في عدد من المناطق، تم التحقيق فيها جميعاً، منها (11) ثبت المسؤولية فيها على جماعة الحوثي، فيما ثبتت المسؤولية المشتركة لقوات الجيش الوطني التابع للحكومة وطيران التحالف العربي عن واقعتين.

- **الوقائع المنسوبة إلى جماعة الحوثي:**

1- واقعة استهداف مستشفى الثورة العام - تعز:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في الساعة الثانية مساءً بتاريخ 2021/3/5م، تعرض مبنى قسم الحروق والعمليات بهيئة مستشفى الثورة العام بمديرية صالة محافظة تعز إلى استهداف بمقذوف ناري تسبب في إصابة ثلاثة أشخاص بينهم طفل.

أسماء المصابين:

م	الاسم	العمر
1	إيهاب احمد سيف قاسم	38 سنة
2	خالد عبدالمجيد محمد	40 سنة
3	صخر خالد عبدالمجيد	10 سنوات

وبحسب ما أثبتته الوثائق والتقارير الطبية المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما تضمنه تقرير النزول والمعاينة المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (ا.ا.ي.ق)، و(س.د.ا) و (م.ع.د) ، فإنه في تمام الساعة (2:00) ظهراً يوم الجمعة تاريخ 2021/3/5م، أصاب مقذوف ناري مبنى قسم الحروق في هيئة مستشفى الثورة العام مما تسبب في إصابة الضحية إيهاب أحمد سيف، وهو من أفراد أمن المستشفى، كان يداوم عند بوابة مبنى الحروق والعمليات بإصابات في الرجل اليسرى ناتجة عن تطاير شظايا المقذوف، كما أُصيب أيضاً اثنين من مرافقي أحد المرضى في قسم الحروق، وهما خالد عبدالمجيد محمد، والذي أُصيب بشظية في الرقبة؛ وابنه صخر خالد عبدالمجيد الذي أُصيب هو الآخر بشظايا في الرقبة عندما كانا يجلسان أمام بوابة المبنى وقت سقوط المقذوف، وتم إسعافهم جميعاً ونقلهم إلى قسم الطوارئ بالمستشفى، كما تم معاينة الشظايا المتبقية من المقذوف وتبين أنها عبارة عن طلقة من مدفع مضاد طيران تم إطلاقها بحسب جهة وزاوية السقوط من اتجاه منطقة الحرير التي يتمركز فيها مسلحي جماعة الحوثي.

النتيجة:

ووفقاً لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في إفادة الكادر الطبي في المستشفى، إضافة إلى الصور الفوتوغرافية الموضحة لآثار مكان سقوط المقذوف، والتقارير الطبية للضحايا، فإن جماعة الحوثي هي المسؤولة عن قصف هيئة مستشفى الثورة العام في تعز بسلاح متوسط عيار (23) مللي، وذلك من مكان تمركزها في أحد التباب بمنطقة الحرير التي تطل على المستشفى والتي سبق وأن تم استهداف المستشفى منها أكثر من مرة خلال السنوات الماضية.

2- واقعة استهداف مستشفى الجفرة في مديرية مجزر محافظة مأرب.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه وبتاريخ 2020/2/8م، تعرض مستشفى الجفرة الطبي في مديرية مجزر بمحافظة مأرب للقصف بمقذوفات صاروخية، مما تسبب في تدمير وإتلاف جزء كبير من المستشفى وتوقفه عن العمل.

وبحسب ما أثبتته الوثائق المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما تضمنه تقرير النزول والمعاينة المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف، وما جاء في شهادات الشهود وإفادات عدد من أعضاء الكادر الطبي العامل في المستشفى ومنهم (م. نع) و(ص ا. ع)، فإنه وفي تاريخ 2020/2/8م، تم قصف مستشفى الجفرة الطبي الواقع في مديرية مجزر، والتي تقع في شمال غربي محافظة مأرب إلى القصف بصاروخين من نوع كاتيوشا، وعدد من قذائف الهاون وأن القصف كان من اتجاه مفرق الجوف الذي تسيطر عليه جماعة الحوثي، مما أدى إلى تدمير جزئي لمبنى المستشفى، وأضرار بالغة في معدات المستشفى المختلفة، ومنها غرفة العمليات الموجودة في داخل المبنى التي تعرضت لتدمير كلي، مما تسبب في إيقاف خدمات المستشفى؛ وبالتالي حرمان سكان المديرية والمديريات المجاورة من الخدمات الطبية والعلاجية التي كان يقدمها لهم هذا المستشفى قبل أن يتعرّض للقصف، خصوصاً من أبناء الأسر النازحة.

النتيجة:

وفقاً لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في شهادة الشهود وإفادة الكادر الطبي، وما بينتها التقارير الرسمية والصور الفوتوغرافية الموضحة لآثار الشظايا والقذائف المتناثرة على سطح وجدران المبنى وفي العديد من أقسامه، فقد تأكد لدى اللجنة أن جماعة الحوثي بقيادة المعين من قبل الجماعة كقائد للمنطقة العسكرية الثالثة المدعو مبارك صالح المشن الزايدي، والمدعو علي محمد طعيمان، هما المسؤولان عن ارتكاب هذا الانتهاك.

ب. الوقائع المنسوبة إلى التحالف والحكومة الشرعية:

1- قصف مستشفى الشهيد سيف السوادي في مدينة السوادية بمديرية السوادية – محافظة البيضاء، بتاريخ 22/ 8/ 2015م.

تتخلص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة، بأنه خلال الفترة من تاريخ 2015/8/22م ، وحتى يناير 2016م، تعرض مستشفى الشهيد سيف السوادي الذي يقع في الجهة الغربية لمديرية السوادية للقصف عدة مرات مما تسبب في تدمير المستشفى بالكامل.

وبحسب أقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم: (أ. ع .ع)، و (ي. م. ع)، فإن طيران التحالف العربي ومنذ تاريخ 2015/8/22م وحتى 1/11/ 2016م ، قام بقصف مستشفى الشهيد سيف السوادي بصورة متكررة لعدة مرات؛ مما أدى إلى تدمير جميع محتوياته وأجهزته الطبية بشكل كامل وتسويته بالأرض، حيث كان المستشفى يتكون من اثنين مباني؛ يتضمن المبنى الأول عدد من الأقسام منها العيادات الخارجية، وقسم العمليات وقسم المختبرات وقسم الصيدلية، في حين يتكون المبنى الثاني من طابقين؛ ويستخدم كسكن للأطباء العاملين في المستشفى، وقد تم افتتاح هذا المستشفى في عام 2005م، ليقدم خدماته الطبية لأكثر من 14 ألف نسمة من مواطني ثلاث من المديريات القريبة من المستشفى. وقد أدى القصف المتكرر والمستمر للمستشفى إلى تدميره كلياً وحوله إلى أثرٍ بعد عين.

النتيجة:

من واقع التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في شهادة الشهود الذين التقت بهم اللجنة، وما ورد في الوثائق والصور الفوتوغرافية المرفقة بملف الواقعة، والتي توضح التدمير الكامل للمستشفى فقد ثبت لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة هي القوات الحكومية وطيران التحالف.

2- واقعة استهداف مستشفى المظفر – مديرية المظفر – محافظة تعز بتاريخ 2019/3/23م :

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه بتاريخ 2019/3/23م، وأثناء حصول الاشتباكات ما بين الحملة الأمنية التابعة لإدارة أمن تعز، وكتائب أبي العباس التابعة للواء 35 في مدينة تعز، تعرض مستشفى المظفر الكائن في مديرية المظفر محافظة تعز إلى حريق في أجزاء منه وذلك بسبب إطلاق النار عليه وسقوط عدد من المقذوفات فيه، الأمر الذي تسبب في إحداث خسائر كبيرة في المستشفى.

وبحسب ما أثبتته الوثائق والتقارير الصادرة عن المستشفى المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما تضمنه تقرير النزول والمعاينة المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف بالنزول، وما جاء في شهادات الشهود، وإفادات عدد من أعضاء الكادر الطبي العامل في المستشفى ومنهم: (م. ع. ي.)، و(ن. ع. ع.)، فإن الاشتباكات بين الحملة الأمنية التابعة لإدارة أمن محافظة تعز، وبين كتائب أبي العباس التابعة للواء (35) مدرع، بدأت في نهار يوم الخميس 2019/3/21 م، في المدينة القديمة وسط مدينة تعز، وكانت الاشتباكات لم تصل بعد إلى جوار مبنى مستشفى المظفر، وفي مساء يوم الجمعة بدأت بعض الطلقات تصل إلى داخل المستشفى من الجهة الغربية والجهة الشمالية الغربية، حيث تتمركز قوات الحملة الأمنية في حين كانت تتمركز كتائب أبو العباس في مجمع هائل سعيد التربوي الذي يقع خلف مستشفى المظفر تماماً، وأنه في منصف الليل ازدادت حدة الاشتباكات حتى صباح السبت 2019/3/22 ، وبالتحديد في حوالي الساعة (7:45) صباحاً، حيث حدث انفجار كبير بغرفة المولد التي في حوش المستشفى مما أدى إلى اشتعال حريق كبير في المستشفى تسبب في احتراق خمسة مولدات تابعة للمستشفى، وتضرر قسم العمليات وعدد من الأجهزة الطبية منها جهاز (**CRM**) الخاص بجراحة العظام، وجهاز التخدير، بالإضافة إلى تضرر أجهزة أخرى، وتضرر مبنى المستشفى بالتحديد الغرفة التي في الواجهة الأمامية، التي تعرضت هي الأخرى إلى عدد من الطلقات النارية بأسلحة خفيفة ومتوسطة, أدت إلى أضرار في جدران الغرف والأثاث المتواجد فيها.

النتيجة:

ووفقا لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع من قبل الفريق المكلف بالنزول من قبل اللجنة، وما ورد في إفادة الكادر الطبي في المستشفى، إضافة إلى الصور الفوتوغرافية الموضحة لآثار المقذوفات، فقد ثبت لدى اللجنة أن كلاً من الحملة الأمنية التابعة لإدارة أمن محافظة تعز؛ وكتائب أبي العباس التابع للواء (35) مدرع، هما المسؤولان عن الحريق الذي لحق بمستشفى المظفر والاضرار التي نتجت عنه بسبب الاستهداف المباشر من قبل المسلحين التابعين للطرفين و التمركز إلى جوار الأبنية والملحقات التابعة للمستشفى.

القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

طبقاً لما نص علية قرار إنشاء اللجنة، تعتبر الاتفاقيات السبع الأساسية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية وهي: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل والبرتوكولات الملحقة بها، واتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب التشريعات الوطنية المرتبطة بتلك الحقوق، هي الأساس القانوني الذي تستند إليه اللجنة فيما يتعلق بأعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي تقوم بها في الانتهاكات المتعلقة بقانون حقوق الإنسان.

وبناء على ذلك فقد تعددت أنواع الانتهاكات التي تقوم اللجنة برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها والتي من أهمها الآتي:

أولاً: القتل خارج إطار القانون

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة برصد عدد (76) حالة ادعاء بالقتل خارج إطار القانون قامت بها الأطراف في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (42) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن (6) حالة.

- نماذج من وقائع القتل خارج إطار القانون التي حققت فيها اللجنة:

أ. الوقائع المنسوبة إلى جماعة الحوثي:

1- واقعه قتل المهاجرين الأفارقة بحجز مصلحه الهجرة والجوازات والجنسية بالعاصمة صنعاء بتاريخ 7-3-2021م:

تتلخص الواقعة: وفقا لما ورد في ملف القضية من أدلة وإفادات بعض الناجين من المحتجزين والشهود؛ والفيديوهات وصور والتقارير المحتفظة بها اللجنة، بقيام مسلحي جماعة الحوثي في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الأحد بتاريخ 2021/3/7م، بإلقاء عدد من القنابل الدخانية والمسيلة للدموع، وكذا القنابل الحارقة والمتفجرة من فتحات التهوية بهنجر حجز الجوازات الكائن في مصلحه الهجرة والجوازات والجنسية بشارع

خولان أمانة العاصمة صنعاء، وبداخله حوالي من 450 إلى 500 مهاجراً، من الأفارقة معظمهم من الجنسية الأثيوبية، نتج عن ذلك اشتعال حريق هائل في الهنجر أدى إلى مقتل وإصابة ما يزيد عن 400 شخص .

وقد باشرت اللجنة الوطنية في رصد وتوثيق الواقعة والتحقيق فيها فور وقوعها، وذلك من خلال مقابلة عدد من الناجين والشهود في العاصمة صنعاء، ومقابله عدد آخر من الناجين في العاصمة عدن بعد تهجيرهم من قبل جماعه الحوثي إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية، كما حصلت اللجنة على العديد من الصور والفيديوهات وقامت بتحليلها، ومن الضحايا الناجين والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة (أ.ع.ي) و(ز.هـ) و(م.س.أ) و(ف.ع.ع.أ) و(ع.م.ا) و(ع.ع.م) و(أ.ح.ع.د) و(م.أ.أ.س)، والذي جاء في أقوالهم والمحفوظة لدى اللجنة في ملف القضية، بأن جماعة الحوثي قامت قبل ارتكاب الواقعة بعدة شهور بحمله اعتقالات للمهاجرين الأفارقة، وبالذات الأثيوبيين من الشوارع والطرقات والمطاعم والمقاهي والأماكن العامة من مختلف المحافظات التي تقع تحت سيطرتها، وخاصة من العاصمة صنعاء وأودعتهم في أماكن الحجز التابعة لمصلحه الهجرة والجوازات والجنسية في العاصمة صنعاء، والذي يتكون من عدة أماكن، وكان أكبر هذه الأماكن هنجر كبير تم فيه اعتقال ما بين 450 إلى 500 مهاجر، وبعد أن تم احتجازهم لأشهر بما فيهم لاجئين لديهم بطائق لجوء من مفوضية اللاجئين يفترض أن لا يتعرضوا للاعتقال والحجز، إلا أن جماعة الحوثي قامت باعتقالهم، وتعاملت معهم معاملة غير إنسانية في سبيل ابتزازهم، وذلك بتخيير كل معتقل بدفع مبلغ مالي يصل إلى 1000 ريال سعودي مقابل الإفراج عنه وترحيله لمناطق سيطرة الشرعية، أو التجنيد في صفوفها للقتال في الجبهات، وقد حاولت ترغيبهم في التجنيد من خلال إطلاق الوعود لهم بأنها سوف تساعدهم في الهجرة إلى دول الخليج والمملكة العربية السعودية، من خلال تقديم المساعدة لهم في الدخول عبر الحدود أن استمر معها كل مجند في القتال لعده شهور، إلا أن معظم المعتقلين رفض ذلك باستثناء من 30 إلى 40 معتقلاً وافقوا على التجنيد في صفوف جماعه الحوثي.

ثم أنه وبعد استمرار الابتزاز والمعاملة القاسية وغير الإنسانية في الحجز، أقدم غالبية المعتقلين على إعلان الإضراب عن الطعام؛ وذلك في تاريخ 2021/3/7 م، نفس يوم حدوث الواقعة وفوضوا لهم متحدثاً عنهم يعبر عنهم من اللاجئين المحجوزين للتحدث باسمهم مع جماعة الحوثي، وهو الضحية قيرو الذي ذهب للتحدث مع المسئول عن الحجز، إلا أنه تم إخفاءه ولم يعرف مصيره حتى الآن، ثم إن المسئول عن الحجز قام بتهديد المعتقلين بعد أن دخل عليهم الهنجر محل الحجز مع عدد من الجنود؛ وقاموا بضرب بعض المحتجزين الذي

بدورهم قام أحدهم برمي أحد الجنود على وجهه بصحن من صحون الأكل، كردة فعل الضرب والتهديد الذي توعدهم به مسئول الحجز والسب الذي صدر منه ضدهم بشكل عنصري ومهين، وعلى الفور خرج المسئول هو وجنوده، وأغلق الباب عليهم من الخارج بإحكام، وبعد وقت قصير من تهديده لهم تفاجأ المحتجزون وهم يشاهدون من خلال فتحات صغيرة في الهنجر قيام جماعة الحوثي بتطويق مكان الحجز من الخارج بعشرات من المسلحين الملثمين، ممن يسمون شرطة مكافحة الشغب مجهزون بسياراتهم المعدة بمدافع الماء، وما هي إلا لحظات وإذا بمسلح يطلق على المعتقلين من فتحة في الباب قنبلة مسيله للدموع إلى داخل هنجر الحجز، وبعدها بلحظات قليلة تسلق مسلحون آخرون إلى فتحت تهوية في أعلى الهنجر من فوق الحمامات؛ وأطلقوا قنابل مسيلة للدموع وحارقه ومتفجرة إلى داخل الهنجر، أدت إلى اشتعال الفرش والبطانيات والملابس وتسببت في حريق هائل في الهنجر، نتج عنه هلاك أغلب من في الهنجر، ويقدر الناجون والشهود الذين قابلتهم اللجنة عدد الضحايا الذين لقوا حتفهم، والذين أُصيبوا وتفحمت أجسادهم من الحريق في الهنجر بما يزيد عن 400 محتجز، وأن العدد القليل فقط هم من نجوا بأعجوبة، وقد بقي الحريق يلتهم الهنجر ويحرق من بداخله لفترة طويلة دون فتح الباب من قبل جماعة الحوثي، لكي لا يتمكن المحتجزون الذين تدافعوا حول الباب من الخروج منه، وبحسب ما ذكر الضحية (ف.ع.ع.أ) أنه تمكن من الخروج عندما قامت جماعه الحوثي بعد نشوب الحريق بوقت طويل بهدم جدار الهنجر بشيول، وقد استغل هو من نجى معه من زملائه - الذين لم يصلوا إلى مرحلة الإغماء - انشغال مسلحي الحوثي الذين كانوا مطوقين مكان الحجز بملاحقة المواطنين الذين تجمعوا حول مكان الواقعة، بقيامه هو زملائه بكسر أبواب أماكن الحجز القريبة من الهنجر المحترق كي لا يطال الحريق أماكن حجزهم، إلا أنها وصلت فيما بعد تعزيزات جديدة قامت بإحكام تطويق المكان، وأنهم عندما شاهدو الناجين والمحتجزين في الأماكن الأخرى يهربون من أماكن حجزهم قاموا بإطلاق النار عليهم، وإصابة عدد منهم لمنعهم من الهرب.

وقد أكد الناجون وشهود عيان الذين استمعت إلى أقوالهم اللجنة، أن جماعة الحوثي منعت المواطنين الذين تجمعوا من تقديم أي مساعده للمعتقلين الذين يحترق بهم الهنجر، وكذلك منع الناجين والمحتجزين في العنابر الأخرى الذين خرجوا من مكان حجزهم من الهروب؛ أو تقديم أي مساعدة، ثم فيما بعد قامت جماعة الحوثي بتحميل من تبقى من المحتجزين على ناقلات كبيرة وترحيلهم بعد وقوع الحادثة إلى مناطق تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية، باتجاه المحافظات الجنوبية، وأنه وفي نفس الوقت سعت جماعة الحوثي لمحو أثر الجريمة من خلال هدم جدران الهنجر بالجرافات، ومن ثم جرف الجثث المتفحمة وإخفائها حتى لا يعرف أحد العدد الحقيقي للضحايا، ومنع أقارب وذوي الضحايا المتواجدين في صنعاء من مشاهدتها أو الحضور إلى مكان الواقعة، أو أخذ موافقتهم

على دفن جثث أقاربهم، كما قامت جماعة الحوثي بنقل المصابين الذي إصابتهم خطيرة إلى المستشفيات وفق إجراءات أمنية مشددة، ثم قامت بعد عدة أيام بترحيلهم إلى مناطق سيطرة الشرعية باتجاه المحافظات الجنوبية، وكان لازالت حالة البعض منهم سيئة للغاية.

وفي تاريخ 2021/3/10 م، أي بعد ارتكاب الانتهاك بثلاثة أيام أصدرت الجاليات الأثيوبية، الصومالية، الإريترية والسودانية بياناً مشتركاً حول الواقعة، حيث ذكرت أن الواقعة تعتبر حادثاً عرضياً وليس مفتعلاً، وذكر البيان أن عدد الضحايا 43 وفاة، و 200 جريح، إلا أن الضحايا الناجين والشهود الذين قابلتهم اللجنة، أكدوا أن الجاليات أصدرت ذلك البيان بضغط من جماعة الحوثي، وأن الحادثة عمدية من جماعة الحوثي، وأن عدد الوفيات يزيد عن 400 حالة وفاة.

ولم تتمكن اللجنة من الحصول على جميع أسماء الضحايا، إلا أنها قد حصلت على أسماء بعضاً من الضحايا، والذين تحتفظ بأسمائهم في ملف القضية، ولازالت تتحري وتجمع المعلومات عن أسماء بقية الضحايا، ويعزي الضحايا الناجون عن سبب صعوبة معرفة أسماء كامل الضحايا، إلى أن معظم الضحايا ينتمون إلى مناطق مختلفة في اثيوبيا ودول أفريقية أخرى، ولا يملك أغلبهم بطائق إثبات الهوية ، كما أكد عدد من الناجين الذين استمعت اليهم اللجنة أن من اصيبوا او لقوا حتفهم في الواقعة؛ وشاهدوهم في الهنجر محل الاعتقال كانوا أكثر المعتقلين وأن الناجين قلة فقط.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الواقعة، وما تضمنه ملف القضية، من أدلة وتقارير وصور ومقاطع فيديو، وما ورد في إفادات الناجين والشهود الذي تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، تبين ثبوت وقوع الانتهاك بحق المعتقلين من المهاجرين الأفارقة؛ ومعظمهم من الجنسية الأثيوبية، وأن المسئول عن ارتكابه هي جماعة الحوثي، التي قامت بإلقاء القنابل الدخانية والحارقة على المعتقلين؛ وإغلاق الأبواب عليهم بإحكام، ومنع تقديم أي مساعدة عاجلة لإنقاذهم.

2- واقعة مقتل الضحية محمد عبده حسن ثابت السريحي - إب- مديرية بعدان- 2015/12/15م:

تتلخص الواقعة : بأنه وبتاريخ 2015/12/15م، تعرض الضحية محمد عبده حسن ثابت السريحي البالغ من العمر 46 عاماً لإطلاق النار عليه وهو في المزرعة التابعة له في مديرية بعدان- عزلة الحرث- قرية بيت السريحي مما أدى إلى مقتله على الفور.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم(أ.ي.أ) و(ل.أ.ع) : فإن قيادة جماعة الحوثي في المحافظة كلفت حملة أمنية كبيرة من مسلحيها للخروج إلى مديرية بعدان قرية بيت السريحي للبحث عن مطلوبين لهم من أبناء المنطقة، بتهمة قيامهم بمعارضة جماعة الحوثي وعند وصول عناصر جماعة الحوثي إلى القرية، بتاريخ2015/12/15م، قاموا بالبحث عن الضحية محمد عبده حسن ثابت السريحي البالغ من العمر 46 عاماً، وعندما لم يجدوه في منزله، توجهوا للبحث عنه في مزرعة القات التي كان يعمل فيها، والتي عادة ما يقضي فيها أغلب وقته عند انتهاءه من العمل في مدرسة المنطقة التي يعمل بها، وما أن وصل المسلحون إلى المزرعة؛ وبمجرد مشاهدتهم للضحية وهو يعمل في وسط أرضه حتى باشروه بإطلاق النار عليه، مما أدى إلى إصابته في أماكن متفرقة في جسمه، سقط على إثرها قتيلاً، وفارق الحياة مباشرة، ثم غادر المسلحون المكان وتركوا جثة الضحية وهي مرمية في نفس المكان، كما أفاد الشهود من أبناء المنطقة أنه لم يكن هناك أي مبرر يذكر لقيام عناصر الجماعة بما قاموا به، حيث أن الضحية لم يكن مسلحاً، ولم يصدر منه أي فعل يستدعي إطلاق النار عليه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، وفي الوثائق المرفقة بملف القضية والتقارير الطبية، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقيادتها الأمنية في مديرية بعدان محافظة اب.

3- واقعة مقتل الضحيتان محمد أحمد طالب الزبيري، وحميد أحمد طالب الزبيري، بمديرية القريشية – محافظة البيضاء بتاريخ 2020/8/22م:

تتلخص الواقعة وفقاً لما يتضمنه ملف القضية لدى اللجنة، في قيام مجموعة من مسلحي جماعة الحوثي بتاريخ 2020/8/22م، بإطلاق النار على الضحيتين محمد أحمد طالب الزبيري، وحميد أحمد طالب الزبيري، وأرداهما قتيلين، وذلك خلال قيام المسلحين بمداهمة منزلهما.

وبحسب إفادات أهالي الضحية وكذلك عدد من شهود الواقعة ومنهم (ب.ع . ن) و (أ. ع. م.أ) و (ن. ن. م. ب)، والذي أفادوا بأن مجموعة من العناصر المسلحة التابعة لجماعة الحوثي في قرية جبرة، قاموا بتاريخ 2020/8/22م، بمحاولة دخول منزل الضحايا بالقوة بحجة تفتيشه، وعند رفض الأخوين السماح لهم بالدخول لوجود عائلات الضحايا في المنزل، قاموا بإطلاق النار عليهما أمام المنزل وعلى مرأى ومسمع من الجميع، ثم إن المسلحين غادروا المكان دون حتى محاولة إسعافهما.

النتيجة:-

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية، وما ورد في أقوال أهالي الضحية وشهادات الشهود، فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في مديرية القريشية محافظة البيضاء بقيادة المحافظ المعين من الحوثيين حمود محمد شتان شميلة.

4- واقعة قتل الضحية مقبل مسعود مسفر (63) سنة – مديرية مجز – محافظة صعدة.

تتخلص الواقعة، وفقاً لم تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة (5:00) مساءً بتاريخ 2018/5/17م، قامت مجموعة مسلحة بمحاصرة منزل مقبل مسعود مسفر(63 سنة) ، في قرية الزور بمديرية مجز محافظة صعدة، ومحاولة اعتقاله، وعندما حاول ابنه يحيى منعهم من أخذ والده ، تم إطلاق النار عليه، وأدى ذلك إلى مقتله، وإصابة والده بطلق ناري في الرجل.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ف. م. س. أ.)، و (س. غ. ح. ع.)، فإنه في تمام الساعة (5:00) مساءً بتاريخ 2018/5/17م، قامت مجموعة مسلحة مكونة من أربعة مسلحين على متن سيارة بقيادة المدعو أبو مالك الفيشي القيادي في جماعة الحوثي بمحافظة صعدة ، بمحاصرة منزل الضحية مقبل مسعود مسفر(63 سنة)، في قرية الزور مديرية مجز محافظة صعدة ، ومن ثم قاموا باعتقال مقبل مسعود مسفر، بحجة أنه مطلوب للمشرف الأمني وسحبه إلى داخل السيارة، وحينها حاول ابنه يحيى مسعود فتح باب السيارة ومنعهم من أخذ والده، وكان يقول لهم أنا سوف أحضر معكم، وأنزلوا والدي لأنه رجل مسن، فقام المسلحون بإطلاق النار عليه،وإصابته إصابة بالرأس، وتوفي على إثرها مباشرة، كما أُصيب والده مسعود بطلق ناري في الرجل، ثم قام المسلحون بإطلاق النار العشوائي ومنع أي شخص من الاقتراب منهم، وتركوا الضحيتين على الأرض وغادروا المكان.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وبالتحديد المشرف الأمني للجماعة في المديرية والمدعو أبو مالك الفيشي والمسلحون المرافقون له.

5- واقعة مقتل الضحية/ حميد طاهر صالح الصيادي قرية نجد القرين – دمت – م/ الضالع، بتاريخ 2016/05/10م:

تتلخص الواقعة : وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة في قيام مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي والمتمركزين بالنقطة الثانية في قرية نجد القرين – دمت محافظة الضالع بتاريخ 2016/05/10م، بإخراج الضحية: حميد طاهر صالح الصيادي بالقوة من منزله، واقتياده إلى قرب الخط العام، وإطلاق الرصاص عليه مما أدى إلى وفاته.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، والذين قاموا بمعاينة جثة الضحية والتي تم رميها من قبل جماعة الحوثي في الخط العام بقرية نجد القرين وهم: (م ط ص أ) و (ع ع أ) و (و ع ص أ)، والذين أفادوا بأن مجموعة من العناصر المسلحة والتابعة لجماعة الحوثي والمتمركزين بالنقطة الثانية في قرية نجد القرين – دمت - محافظة الضالع قاموا بتاريخ 2016/05/10م، باقتحام منزل الضحية: حميد طاهر صالح الصيادي وإخراجه من منزله بالقوة، واقتادوه إلى قرب الخط العام، ومن ثم قاموا بإطلاق النار عليه بعدة طلقات في أماكن متفرقة من جسمه، توفي على إثرها في الحال، ومن ثم تم رمي الجثة في الخط العام؛ حيث بقيت هناك إلى اليوم الثاني ظهراً حتى قام أهل الضحية بنقل الجثة ودفنها في مقبرة القرية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والأدلة والتقارير المرفقة بالملف، وما ورد في إفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود، وما احتوته التقارير الطبية والمستندات المرفقة، تأكد للجنة صحة حصول الانتهاك، وأن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي، وبالتحديد القيادة الأمنية للجماعة في مديرية دمت- محافظة الضالع - والعناصر المتمركزة بالنقطة الثانية في قرية نجد القرين بقيادة المشرف: هشام الغرباني.

ب- الحكومة الشرعية والجهات التابعة لها والمحسوبة عليها:

1- واقعة قتل الضحية: محمد علي محمد مهدي - مديرية المظفر - محافظة تعز بتاريخ 2020/8/27م:

تتخلص الواقعة، وفقاً لم تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه وبتاريخ 2020/8/27م، قام عدد من عناصر اللواء 17 مشاة بإطلاق النار على المواطن محمد علي محمد مهدي (33) سنة، أدى إلى مقتله، وذلك أثناء عودته إلى منزله في حي مدينة النور مديرية المظفر.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ف. م. س. أ.)، و (س. غ. ح. ع.)، فإنه في تمام الساعة (12:30) صباحاً، بتاريخ 2020/8/27م، خرج الضحية محمد علي محمد مهدي (33) سنة، من منزله الكائن في مدينة النور مديرية المظفر لشراء بعض الاحتياجات لابنته التي كانت مريضة،

وأثناء عودته وقبل وصوله إلى المنزل تم إطلاق النار عليه من قبل اثنين من العناصر المسلحة، ثم تم تركه وهو ينزف وغادر المسلحان باتجاه موقع الدفاع الجوي، وعندما حاول أهالي الحي إسعاف الضحية، حضر ثلاثة مسلحون آخرون من موقع الدفاع الجوي، ومنعوا أي شخص من إسعافه حتى حضر طقم عسكري وقام بأخذ الضحية إلى مستشفى البريهي، حيث وصل إليه وقد فارق الحياة، كما أفاد شهود الواقعة أن الضحية كان مغترباً في السعودية، وأنه عاد منها للمطالبة بإخلاء منزليه الذين تم الاستيلاء عليهما من قبل أفراد ينتمون إلى اللواء 17 مشاة في حي مدينة النور، وأن المغتصبين رفضوا الخروج من المنزلين رغم تقديم الضحية لعدد من الشكاوي لدى الجهات الرسمية، وصدور توجيهات من الجهات المعنية بإخلاء المنزلين وتسليمهما إليه، إلا أن هذه التوجيهات لم يتم تنفيذها، ولا يزال عناصر اللواء 17 مشاة تسيطر على المنزلين؛ وترفض إخلاءهما حتى تاريخه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، والوثائق المرفقة ذات الصلة بالقضية، فإن عناصر من الجيش الوطني التابع للحكومة الشرعية وبالتحديد من اللواء 17 مشاه الذي كان يقوده العميد عبد الرحمن الشمساني هي الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك، كون المتهمين بعملية القتل ينتمون إليها، وتوجهوا إلى مقر قيادة الدفاع الجوي بعد قيامهم بإطلاق النار على الضحية، هذا وبالرغم من قيام اللجنة بتحرير مذكرتين الأولى إلى قائد محور تعز وقائد الشرطة العسكرية بتاريخ2020/10/11م، للإفادة عن الواقعة وإحالة المتهمين إلى الجهات القضائية، إلا أن اللجنة لم تتلق أي رد من الجهات المذكورة حتى الآن.

2- واقعة قتل الضحية صلاح عبد الله حجيرة - مديرية بيحان- محافظة شبوة – بتاريخ 16 / 2020/10م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وتقرير الباحث الميداني التابع للجنة، والصور الفوتوغرافية والتقرير الطبي المرفق بملف القضية، وما ورد في إفادة ذوي الضحية وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم : (أ. ص. م) و (ح. م. ح. م)، فإنه بتاريخ **16/ 2020/10م**، وفي تمام الساعة الخامسة عصراً، وأثناء مرور الضحية صلاح عبدالله حجيرة، البالغ من العمر 40 عاماً، وهو من أبناء مديرية بيحان العليا، من النقطة الأمنية التابعة للقوات الخاصة في مدخل مدينة بيحان متوجهاً إلى سوق بيحان على متن سيارته نوع هيلوكس (موديل 2004)، أقدم أحد جنود هذه النقطة على إطلاق النار على الضحية مسبباً له إصابة بالغة

بقطع أحد الشرايين في يده اليمنى، دون مسوغ قانوني، وتم إسعافه إلى مستشفى بيحان العام، لكنه تُوفي في المستشفى متاثراً بالنزيف الحاد من جراء قطع شريان يده.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في تقرير الباحث الميداني وإفادة ذوي الضحية وما ورد في شهادات الشهود، وما تضمنته التقارير الطبية المرفقة بالملف، فإن الجهة المسئولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قوات الأمن الخاصة التابعة للحكومة الشرعية بقيادة العقيد عبدربه محمد لعكب الشريف.

3- واقعة مقتل الضحية: عمار طاهر علي عثمان في نقطة التباب – مديرية القبيطة – م/ لحج بتاريخ 2020/05/08م:

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، في قيام أحد أفراد الحزام الأمني المتمركزين في نقطة التباب – مديرية القبيطة – محافظة لحج بتاريخ 2020/05/08م، وعلى إثر مرور الضحية: عمار طاهر علي عثمان قام بإطلاق الرصاص عليه وتوفي متأثرا بإصابته.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة، والذين قاموا بمعاينة جثة الضحية وهم: (س ع ط ع) و (أ ع ع ع) و (أ ق ع ع)، والذين أفادوا بأنه وأثناء تواجدهم في نقطة التباب – مديرية القبيطة - التابعة للحزام الأمني، محافظة لحج وبتاريخ 2020/05/08م، وقف الضحية:عمار طاهر علي عثمان، والذي كان على متن سيارته نوع (دينا) في النقطة، ودارت مشادة كلامية بينه وبين أحد أفراد النقطة ويدعى: منصور سعيد محمد الصبيحي ومباشرة قام بإطلاق الرصاص على الضحية، حيث دخلت إحدى الطلقات من العين وخرجت من خلف الرأس، وتوفي الضحية على إثر ذلك مباشرة، ولم يتم اتخاذ أي إجراءات تجاه المسئول عن ارتكاب الانتهاك من قبل قوات الحزام الأمني.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والأدلة والتقارير المرفقة بالملف، وما ورد في إفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هم أفراد نقطة التباب – مديرية القبيطة – التابعة للحزام الأمني، وبالتحديد المدعو / منصور سعيد محمد الصبيحي.

ثانياً: الاعتقال والاختفاء القسري

تمكنت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من رصد وتوثيق عدد (1219) حالة ادعاء بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري قامت بها مختلف الأطراف في جميع مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن عدد (1031) حالة انتهاك، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومية والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (188) حالة.

وفيما يأتي نماذج لعدد من الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

أ- الوقائع المنسوبة إلى جماعة الحوثي:

1- واقعة إخفاء قسري لثلاثة ضحايا من أبناء مديرية عيال سريح - محافظه عمران - بتاريخ 2016/9/10م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة المبلغ (ع.أ.ح.ا) والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ر.م.ر.ا) و (ي.ص.ا) بأنه بتاريخ 2016/9/10م ،وأثناء ما كان الضحايا (م.أ.ص.أ.ا) ، (ت، ص.ي.ص.ا)، (ع. م. أ.ا)، في طريقهم مسافرون من مديريتهم عيال سريح محافظة عمران إلى محافظة مأرب، وعند وصولهم إلى أحد النقاط الأمنية التابعة لجماعة الحوثي، في مديرية رداع محافظة البيضاء، قام مسلحو الجماعة في نقطة التفتيش باختطاف الضحايا واقتيادهم إلى جهة مجهولة وإخفاءهم لديها، كما تم رفض إعطاء أي معلومات عن مكان تواجدهم أو احتجازهم لأسر الضحايا، الذين لا يزالون يبحثون عنهم منذ اختطافهم من نقطة التفتيش بحسب إفادة عدد ممن كانوا معهم في الباص الذي كان يقلهم وحتى اليوم .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال المبلغ وما جاء في شهادة الشهود، تأكد للجنة أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي وبالتحديد المشرف الأمني التابع للجماعة في محافظة البيضاء مديرية رداع، وأفراد نقطة التفتيش التي تم فيها الاختطاف والتي كانت تسمى سابقاً بنقطة أبو هاشم.

2- واقعة اعتقال الضحية (م.ن. س .ص) - مديرية المشنة- محافظة إب- 2017/4/26م:

تلخص الواقعة، وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تاريخ 2017/4/26م، قامت جماعة الحوثي باعتقال الضحية (م.ن. س .ص) البالغ من العمر20 عاماً، من منزله الكائن بجوار مدرسة خالد بن الوليد في مديرية المشنة بعد مداهمة منزله للبحث عن والده.

وبحسب ما ورد في إفادات أقارب الضحية وشهود الواقعة ومنهم (م.أ.ع) و(ن.خ.أ)، الذين قابلهم فريق اللجنة أثناء نزوله للمنطقة أنه : عند الساعة الثانية عصراً بتاريخ 2017/4/26م، قامت عناصر تابعة لجماعة الحوثي التابعة لإدارة أمن المشنة بمداهمة واقتحام منزل والد الضحية الكائن في مديرية المشنة محافظة إب بقوة السلاح لمحاولة القبض عليه، إلا أنه لم يكن متواجداً في منزله في تلك اللحظات، فقاموا بتفتيش المنزل والعبث بمحتوياته، وبعد الانتهاء من التفتيش قاموا باعتقال ابنه واقتياده إلى سجن الأمن السياسي كرهينة للضغط على والده، لتسليم نفسه مقابل الإفراج عن ابنه، وتم إشعار بعض الوسطاء الذين حاولوا التوسط لدى جماعة الحوثي لمحاولة الإفراج عن الضحية كونه ليس مطلوباً لجماعة الحوثي، وأنه لن يتم الإفراج عنه إلا حين يقوم والده بتسليم نفسه، ولا يزال الضحية معتقلاً في سجن الأمن السياسي في محافظة إب كرهينة، حتى تاريخه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي في محافظة إب، وتحديداً مدير أمن مديرية المشنة ومدير الأمن السياسي في محافظة اب.

3- واقعه اعتقال تعسفي لعدد (21) ضحية - مديرية مغرب عنس - محافظة ذمار بتاريخ 2020/3/16م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (م.م.س.ا)، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم (ج.أ.ا) و(م.أ.هـ)، بقيام جماعة الحوثي عبر القياديين التابعين لها وهم: المدعو حسين السفياني مدير ما يسمى أمن مديرية مغرب عنس، والمدعو حميد الموشكي مشرف الجماعة بمديريه مغرب عنس باقتحام ومداهمة بيت عزاء أولاد المتوفى (ي.أ.ا.ا)، بقرية الجميلة بمديرية مغرب عنس محافظة ذمار بتاريخ 2020/3/16م، الذي توفي بحادث مروري بطريق مأرب ودفن هناك بمدينه مأرب، حيث قام المذكورون بمداهمة مكان العزاء بثلاثة أطقم مسلحة وسيارة هيلوكس وأربع دراجات نارية، وبعد محاصرتهم

لمكان العزاء، قاموا باعتقال عدد (21) شخصاً – تحتفظ اللجنة بأسمائهم- وجميعهم ممن حضروا العزاء ومن ثم تم نقلهم إلى السجن المركزي بمحافظه ذمار.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية وما احتواه ملف القضية، من إفادة المبلغ وشهادة الشهود ثبت لدى اللجنة مسؤولية جماعة الحوثي والمدعو حسين السفياني مدير ما يسمى أمن مديرية مغرب عنس، والمدعو حميد الموشكي مشرف الجماعة بمديرية مغرب عنس عن ارتكاب هذا الانتهاك.

4- واقعة اعتقال الضحايا محمد صالح العمري، وعارف علي أحمد العمري، ووليد محسن صالح العمري، وعلوي أحمد الدمدمي، وعبدربه محمد صالح الدمدمي، بمنطقة الرباط مديرية ذي ناعم، محافظة البيضاء ، بتاريخ 23/ 2/ 2019م.

تتلخص الواقعة بأنه وبتاريخ 23/ 2/ 2019م، الساعة 11 صباحاً في منطقة الرباط مديرية ذي ناعم محافظة البيضاء، قامت قوة عسكرية تابعة لجماعة الحوثي باعتقال عدد (5) أطفال من أبناء المنطقة ونقلهم إلى أحد المعتقلات التابعة للجماعة.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة الضحايا وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ق. ع. س. أ) و (أ. م. ع. ق)، فإنه وبتاريخ 23/ 2/ 2019م، الساعة 11 صباحاً تمَّ إيقاف الضحايا في أحد النقاط الأمنية، وأخذهم بالقوة على متن طقم يتبع جماعة الحوثي، ويبلغ عددهم (5) أطفال، وتم احتجازهم في معتقلات الجماعة دون مراعاة لسنهم و معاملتهم معاملة سيئة والضحايا هم:

م	الاسم	العمر
1	محمد صالح العمري	16 سنة
2	عارف علي أحمد العمري	16 سنة
3	وليد محسن صالح العمري	16 سنة

4	علوي أحمد الدمدمي	15 سنة
5	عبدربه محمد صالح الدمدمي	14 سنة

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا ورد فـي أقـوال الضحايـا وشـهادة الشـهود، تبيـن للجنـة أن الجهـة المسئولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هم جماعة الحوثي، بقيادة مشرف الجماعة في مديرية ذي ناعم المدعو محمد عبد الله الريامي الملقب بـــ (أبو هاشم).

ب- الجيش الوطني والجهات الأمنية التابعة للحكومة:

1- واقعة إخفاء قسري للضحية محمد نعمان محمد خالد منطقة حوض الأشرف مديرية القاهرة محافظة تعز بتاريخ 2017/8/4م:

- تتلخص الواقعة، وفقاً لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة، وما تضمنته الوثائق، وما جاء في إفادة والد الضحية وشهادات الشهود التي التقت بهم اللجنة، ومنهم (ن. م. خ. إ) و(ح. م.أ) و(أ.م.م) بأنه في تاريخ 2017/8/4م، وفي حوالي الساعة 12 ظهراً، قامت الحملة الأمنية المكلفة من السلطة المحلية، باعتقال الضحية محمد نعمان أثناء مروره على متن دراجته النارية في منطقة حوض الأشرف سوق الصميل جولة الحوض، واتجهت به إلى مبنى المحافظة القديم، ثم أنه وعند قيام والد الضحية بالسؤال عن ابنه وعن سبب اعتقاله، تم إبلاغه بأنه تم تحويله إلى اللواء (22) ميكا، فقام والد الضحية بالتوجه إلى قيادة اللواء والسؤال عنه هناك، واستمرت المتابعة من قبل والد ووالدة الضحية أمام جميع الجهات المعنية، إلا إنهم يجد أي إجابة أو يتوصل لأية معلومات عن سبب ومكان احتجاز الضحية، وبعد قيام اللجنة برصد وتوثيق الواقعة تم توجيه مذكرة إلى قيادة محور تعز بتاريخ 202/1/30م، طلبت فيها اللجنة موافاتها بكافة المعلومات المتعلقة باعتقال وإخفاء الضحية محمد نعمان، ورداً

على مذكرة اللجنة قامت قيادة المحور بالسماح لأسرة الضحية، كما تم إبلاغ اللجنة بأنه تم إحالة ملفه إلى النيابة العسكرية، حيث بعدها تم الإفراج عنه بتاريخ 2021/5/1م.

- **النتيجة:**

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال والد الضحية، وشهادة الشهود تبين للجنة بأن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي الحملة الأمنية التابعة لقيادة السلطة المحلية في محافظة تعز وقيادة اللواء (22) ميكا ممثلة باللواء صادق سرحان.

2- واقعة اعتقال الضحية (ف. م. أ. أ.) – مديرية الخوخة – محافظة الحديدة بتاريخ 4\12\2019م:

تتلخص الواقعة، وفقا لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما ورد في إفادة الضحيّة وشهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ج. ل. م. أ.)، و (ر. ص. ن. أ.)، أنه في تمام الساعة(7:00) صباحاً، بتاريخ 4\12\2019م، وأثناء ما كان أفراد المقاومة الوطنية بمدينة الخوخة يتجهزون لإحياء ذكرى مقتل الرئيس السابق في ساحة الاحتفالات، تم استدعاء الطفل (ف. م. أ. أ.) (16) سنة، ومجموعة من الشباب للعمل في اللجنة المنظمة لإحياء الذكرى، وتم نقلهم إلى منطقة قريبة من أجل تدريبهم، وأثناء ذلك تم اعتقال الضحية، وإعادة بقية المجموعة الذين تم أخذهم للتدريب، ومن ثم تم نقله من مكان التدريب حيث تم اعتقاله إلى سجن معسكر أبي موسى الأشعري، بمديرية الخوخة التابع لقوات المقاومة الوطنية، ومازال الطفل معتقلاً رغم المناشدات التي أطلقتها أسرة الطفل، وبرغم تدخل العديد من الوجاهات الاجتماعية بمديرية الخوخة للمطالبة بالإفراج عنه.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، والوثائق ذات الصلة بالقضية، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قوات المقاومة الوطنية بقيادة العميد طارق محمد عبد الله صالح.

3- واقعة اعتقال الضحية ناجي حسن ناجي أحمد وعبده صالح محمد فارع –منطقة الجدافر- بمديرية المدنية - م/ مأرب بتاريخ 6/ 8/ 2020م.

تتلخص الواقعة : بأنه وبتاريخ 6/ 8/ 2020م ، في مديرية المدنية محافظة مأرب، قامت قوة أمنية باعتقال الضحايا ناجي حسن ناجي أحمد، وعبده صالح محمد فارع، دون مسوغ قانوني، وإصابة الطفلة أزهار علي سنحان القعطبي، وجميعهم من فئة المهمشين.

تعتبر حارة المؤسسة الواقعة في منطقة الجدافر جنوب محافظة مأرب معقل كثير من المهمشين، وهم الطبقة الأكثر فقراً في البلاد، وقد تعرض أبناء هذه المنطقة لحملة اعتقالات من قبل الجهات الأمنية الحكومية بعد تنامي مخاوف السلطات الأمنية من وجود خلايا إرهابية داخل مدينة مأرب تتبع الحوثيين، وتضم عناصر جندت من فئة المهمشين.

وتتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف التحقيقات لدى اللجنة الوطنية، وبحسب ما ورد في شهادة الشهود ومنهم (س. أ. م. ع) و (أ. أ. ع. ع)، بأنه في تمام الساعة الثانية فجراً بتاريخ 6/ 8/ 2020م، داهمت قوة أمنية منطقة الجدافر، وفرضت طوقاً أمنياً على المنطقة ومنعت السكان من الخروج من منازلهم، وأثارت الهلع و الرعب بينهم، لاسيما النساء والأطفال، الذي أرعبهم سماع أصوات الرصاص تتعالى في جوف الليل.

وقد أسفرت هذه المداهمة عن إصابة الطفلة أزهار علي سنحان القعطبي البالغة من العمر 5 سنوات، والتي نقلت على الفور إلى مستشفى حكومي لتلقي العلاج، ،كما تم اعتقال كلٍ من ناجي حسن ناجي أحمد، وعبده صالح محمد فارع، وهما من فئة المهمشين، بحجة أنهما يعملان مع خلايا إرهابية، حيث نقلوا إلى شرطة محافظة مأرب؛ وبقوا هناك معتقلين لعدة أشهر، ومن ثم نقلوا إلى مقر الأمن السياسي، واستمروا فيه رهن الاعتقال دون أن يتم عرضهم على النيابة العامة بحسب ما تقتضيه القوانين والأنظمة السارية، أو إخلاء سبيلهم في حال لم يكن هناك تهم محددة ضدهم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في شهادة الشهود، فقد تأكد لدى اللجنة بأن شرطة محافظة مأرب ممثلة بمديرها يحي علي حميد، ومدير جهاز الأمن السياسي في المحافظة ناجي حطروم، ونائبه أحمد حنشل هم المسؤولون عن ارتكاب هذا الانتهاك.

4- واقعة اعتقال الضحية: سليم أحمد محمد سلام منطقة اللحوم بمديرية دار سعد – م/ عدن بتاريخ2020/09/08م:

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في إفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة وهم: (ع خ ع أ) و (أ ح س م)، بأنه في الساعة الثانية عشر ليلاً وبتاريخ 2020/09/08م، بمنطقة اللحوم، بمديرية دار سعد – م/ عدن، داهمت قوة من الحزام الأمني التابع لمحافظة

لحج بقيادة / جلال الربيعي، وخالد عسكر منزل الضحية: سليم أحمد محمد سلام، وقامت باعتقاله واحتجازه في معسكر اللواء الرابع حماية رئاسية، دون أسباب قانونية ولا يزال الضحية معتقلاً حتى كتابة هذا التقرير.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والأدلة والتقارير المرفقة بالملف، وما ورد في شهادة الشهود، تأكد للجنة صحة حصول الانتهاك، وأن الجهة المسؤولة عن ارتكابهذا الانتهاك، قوات الحزام الأمني بقيادة المدعو: جلال الربيعي وخالد عسكر.

ثالثاً: التعذيب وسوء المعاملة

خلال الفترة التي يغطيها التحقيق قامت اللجنة برصد حوالي (86) حالة ادعاء بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، والمهينة قامت بها مختلف الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية. ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (76) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (10) حالات، وفيما يأتي نماذج لبعض الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

أ- جماعة الحوثي:

1- واقعة تعذيب أفضى إلى الموت للضحية محمد عبد الله محمد سلبه - مديرية مدينة حجة – محافظة حجة بتاريخ 27/ 8/ 2020م:

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب التقارير الطبية المرفقة بالملف، وما ورد في إفادة المبلغ (ع.م.م.هـ.)، وما جاء في أقوال الشهود الذين استمعت لهم اللجنة ومنهم: (ح.م.ي.ا) و(ص.م.هـ.م)، بأنه في تاريخ 2020/8/27 م، الساعة 7.00 مساءً خرج الضحية محمد عبد الله محسن سلبه، من منزله الكائن في مدينة حجة حي حورة، لاستلام راتبه من فرع مصرف الكريمي، وأثناء عودته إلى المنزل بعد أن استلم راتبه وعند وصوله جوار ملعب حورة الرياضي بمدينة حجة، اعترضه عدد خمسة من مسلحي جماعة الحوثي بقيادة المدعو إسماعيل أحمد فضائل، وقاموا بالقبض عليه وتغطية عينيه، ومن ثم اقتياده على متن سيارة نوع هيلوكس إلى مقر الأمن السياسي بمدينة حجة، والذي تم فيه التحقيق مع الضحية لمدة ثلاثة أيام، حيث مُورس ضده التعذيب الوحشي، وفي الساعة 8:00 مساءً من اليوم الثالث للاعتقال تم نقل الضحية إلى معتقل تابع للجماعة في منزل مهدي مهدي جابر، والذي استولت عليه جماعة الحوثي في وقت سابق وحولته إلى معتقل، وُضع الضحية في

غرفة الحراسة التابعة للمنزل، وبعد منتصف الليل دخل عليه القيادي الحوثي المدعو محمد صغير سلبه المعين من قبل جماعة الحوثي مدير أمن مدينة حجة، ومعه المدعو إسماعيل فضائل، وقاموا بخنقه من الرقبة، ومن ثم تقطيع شرايينه بآلة حادة لينزف دمه حتى فارق الحياة، وفي اليوم التالي قامت جماعة الحوثي بإبلاغ والده وأخيه بأن الضحية انتحر، وبعد مطالبة أسرة الضحية وضغطهم على جماعة الحوثي للكشف عن سبب الوفاة، كون بعض من أفراد أسرته تنتمي للجماعة، وافقت جماعة الحوثي على إحضار طبيب شرعي من قبلها، والذي أرسلته من العاصمة صنعاء لتشريح الجثة، والذي حصلت اللجنة على نسخة منه، حيث أثبت أن الضحية تعرض للإصابة بجروح قطعية من الجهة الداخلية والأمامية للرسغين الأيمن والأيسر، والوريد الكعبري الأيمن والأيسر، أحدث نزيفاً دموياً شديداً نتج عنه الوفاة، إلا أن تقرير الطبيب الشرعي ذكر بعدم وجود علامات عنف خارجي أو آثار مقاومة على الجثة، غير أن الشاهد (ص.م.هـ.م)، الذي استمعت إليه اللجنة والشاهد (ح.م.ي.ا)، أفادا أنه تم التواصل مع أحد أقارب الضحية الذي سُمح له بمشاهدة الجثة، وأنه شاهد عليها آثار تقطيع وكسور، وأن جسم الضحية أسوداً، لدرجة أنه يُصعب التعرف على ملامحه، وأنه واضح من الآثار التي على الجثة أن الضحية تعرض للتعذيب، وأنه لا يمكن أن يكون سبب الوفاة انتحار كما تدعي جماعة الحوثي، وإنما بفعل فاعل وتعذيب وحشي، كما أفاد أن من أحضر الطبيب الشرعي هي جماعة الحوثي الذي ارتكبت الانتهاك، وبالتالي لا يعول على التقرير الذي أعدته الجهة المنتهكة .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية، وما ورد في أقوال المبلغ والشهود التي استمعت إليهم اللجنة أن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي جماعة الحوثي بقياده المدعو محمد محمد، والمدعو إسماعيل احمد فضائل.

2- واقعة اعتقال تعسفي وتعذيب للضحية (م.ع.ق.هـ) وزوجته (ا.س.ص.ا.هـ) - مديرية جبل الشرق آنس محافظة - ذمار بتاريخ 2020/12/6م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما ورد في ملف القضية لدي اللجنة، بقيام عناصر من جماعة الحوثي بمداهمة منزل الضحية (م.ع.ق.هـ)، الكائن مديرية جبل الشرق آنس محافظة ذمار بتاريخ 2020/12/6م، واختطافه هو وزوجته من بين أطفالهما واعتقالهما في معتقل البحث الجنائي بمحافظة ذمار وإخضاعهما للتعذيب .

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ع.أ.ع.ل) وما جاء في شهادة الشهود، الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ن.ح.غ.ا) و(س.ي.ا)، أنه بتاريخ 2020/12/6م، عند الساعة 11 ليلاً قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بقيادة المدعو يحيى الفقيه، المشرف الأمني بالمنطقة وأبو مقتدى جبر، والمدعو صالح ناجي المهاجري، والمدعو محمد يحيى المهاجري، يرافقهما طقمان وسيارة حبة وربع مسلحة، بمداهمة منزل الضحية (م.ع.ق.هـ)، والكائن في مديرية جبل الشرق آنس واعتقاله هو وزوجته (ا.س.ص.ا.هـ) من داخل منزلهما ومن أمام أطفالهما، ثم قاموا باقتيادهما إلى معتقل في إدارة البحث الجنائي بمحافظة ذمار، وإخفاءهما فيه دون السماح لهما بالتواصل بأقاربهما، وبقيا مخفيين قسرياً، في هذا المعتقل لمده 27 يوماً، وبعد متابعة حثيثة من قبل أقاربهما اعترفت جماعة الحوثي بمكان اعتقالهما، وبأنهما لديها لكن من دون أن توجه لهما أي اتهام، ثم في وقت لاحق سمحت جماعة الحوثي لبعض من أقاربهما ومن أهالي قريتهما بزيارتهما إلى المعتقل، وقد أكد الشهود أنهم التقوا ببعض الأصدقاء الذين زاروا الضحايا إلى المعتقل، وأخبروهم أنهما كانا يتعرضان لتعذيب شديد جسدي ونفسي، وأنهم شاهدوا آثار التعذيب على وجه وجسم الضحية (ا.س.ص.ا.هـ) نتيجة الصفع على وجهها والركل في جسدها وتعرضها للضرب والتعذيب هي وزوجها، وأنهما كانا يعانيان من الإرهاق الشديد الظاهر على ملامحهما.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في أقوال المبلغ وشهادة الشهود، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي، وبالتحديد القيادات التابعة لها في مديرية جبل الشرق، وإدارة البحث الجنائي في محافظة ذمار، ومنهم المدعو يحيى الفقيه المشرف الأمني بالمنطقة، وأبو مقتدى جبر، والمدعو صالح ناجي المهاجري، والمدعو محمد يحيى المهاجري.

3- واقعة تعذيب الضحية: صادق أحمد يحيى الغاوي – الطلح – مديرية سحار – محافظة صعدة – بتاريخ 2020/6/22.

تتلخص الواقعة: تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه بتاريخ 2020/6/22م، من مسلحي جماعة الحوثي بقيادة المدعو/ أبو حسين شايف باختطاف الضحية صادق احمد يحيى الغاوي من مزرعته الكائنة بمنطقة الطلح سحار محافظة صعدة، واعتقاله وإخفاءه وتعذيبه حتى الموت واختطاف عدد من أفراد أسرته.

وبحسب وما ورد من صور للضحية وتقارير مرفقة بملف القضية وشهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وهم: (ع.م.أ.ع) و(ح.ق.م.م.ا) بأنه في تاريخ 2020/6/22م قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بقيادة

المدعو: أبو حسين شايف المشرف الأمني على المنطقة بمداهمة مزرعة الضحية صادق أحمد يحيى الغاوي أثناء ما كان متواجداً فيها ومعه اثنان من أطفاله، يبلغ أحدهما العاشرة من العمر، والآخر سبع سنوات والكائنة بجانب منزله في مديرية سحار منطقة الطلح، وأخذوه بالقوة وباشروه بالضرب بأعقاب البنادق في رأسه وظهره؛ وثم قاموا بسحبه بالقوة على متن طقم مسلح تابع لهم، وكان ذلك أمام أطفاله الذين كانوا معه في المزرعة، والذين كانوا يشاهدون ما يتعرض له والدهم من ضرب ومعاملة بقسوة، مما أصابهم حالة من الرعب والخوف الشديد، ثم قاموا بنقله إلى مكان مجهول، وقد أنكرت جماعة الحوثي فيما بعد أن يكون لديها، عندما كانت تبحث عنه أسرته.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في اقوال المبلغ وشهادة الشهود، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وبالتحديد القيادات التابعة لها في مديرية سحار بقيادة المدعو / أبو حسين شايف المشرف الأمني على المنطقة.

ب- قوات الجيش الوطني والأجهزة التابعة للحكومة الشرعية:

1- واقعة تعذيب أفضى إلى الموت للضحية: حسين مروان عيدروس محمد بتاريخ 2020/05/30م بمنطقة إنماء - مدينة الشعب – م/ عدن:

تتلخص الواقعة، وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية، بقيام مجموعه مسلحة تابعة لقوات الطوارئ بقيادة العقيد: محمد حسين الخيلي باعتقال الضحية: حسين مروان عيدروس محمد من جانب منزله بمنطقة إنماء - مدينة الشعب - و نقله إلى سجن معسكر الطوارئ، حيث تعرض هناك للتعذيب وتوفي على أثر ذلك، وتم نقل جثته إلى ثلاجة مستشفى الصداقة وتم إشعار والده بالذهاب لاستلام جثة ابنه حسين مروان عيدروس.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية وما جاء في شهادة الشهود، الذين استمعت لهم اللجنة وعدد ممن قاموا بمعاينة الجثة بعد استلامها من مستشفى الصداقة وهم: (م.ع.م.ي)، و (م.ح.ح.ع)، و (و.ع.م)، والذين أفادوا بأنه وبتاريخ 2020/05/30م خرج الضحية: حسين مروان عيدروس لإصلاح سيارته، وعند عودته وأثناء وقوفه بجانب باب العمارة، حضرت قوة تابعة للطوارئ على عدد من الأطقم التابعة لمحمد حسين الخيلي، وقاموا باعتقال الضحية؛ وتم نقله إلى سجن معسكر قوة الطوارئ، ومكث فيه أسبوعاً، وبعد أسبوع تم إحضاره إلى منزله، وكان

برفقته قوة على متن خمسة أطقم، وتم تفتيش شقة أسرته؛ وكان متواجداً معهم، وفتشوا أسطح العمارة، وكانوا يعتدوا عليه بالضرب أمامهم، ولم يجدوا شيئاً؛ وبعدها غادروا الشقة وهو معهم؛ وتم إعادته إلى سجن المعسكر، وبعد عدة أيام تم التواصل من قبل المحامي الذي أوكلوه أهل الضحية لمتابعة احتجاز ابنهم؛ وأخبرهم بأن ولدهم توفي وجثثه في ثلاجة مستشفى الصداقة، وعند ذهابهم لاستلام جثثه كانت عليه آثار تعذيب في الوجه والصدر والظهر بشكل كبير، وواضح ووجود كسور على أضلاع الصدر وكانت وفاته بسبب ما تعرض له من تعذيب.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والأدلة والتقارير المرفقة بالملف، وما ورد في إفادة ذوي الضحية، وفي شهادة الشهود، وما احتواه ملف القضية من وثائق وصور وتقارير طبية وتقرير الطب الشرعي، تبين أن الضحية: حسين مروان عيدروس محمد تعرض للتعذيب أثناء فترة اعتقاله وأدى إلى وفاته، وأن الجهة المسؤولة عن ذلك هم الجنود التابعون لقوة الطوارئ التابعة للعقيد: محمد حسين الخيلي.

2- واقعة اعتقال وتعذيب الضحية: بدر سعيد علي عباد (تبن - لحج) بتاريخ 2019/09/08م:

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه وبتاريخ 2019/09/08م ، قامت مجموعة مسلحة من الجنود باقتحام منزل الضحية: بدر سعيد علي عباد، واعتقاله بقوة السلاح ونقله إلى مكان مجهول.

وبحسب ما ورد في إفادة ذوي الضحية وشهادة الشهود الذين استمعت لهم اللجنة وهم: (أ ن ع)، و (ب س ع)، فإنه في يوم الأحد الساعة الثانية عشر ليلاً بتاريخ 2019/09/08م، قامت مجموعة من الجنود التابعين لقوات الطوارئ في اللواء الخامس باقتحام منزل الضحية : بدر سعيد علي عباد، بمديرية تبن محافظة لحج، واعتقاله والاعتداء عليه بالضرب، وإساءة معاملته واقتياده بقوة السلاح إلى جهة مجهولة تعرض فيها للاعتداء المبرح والتعذيب ، ولا يزال مصير الضحية مجهول حتى الان.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والأدلة والتقارير المرفقة بالملف، وما ورد في أقوال ذوي الضحية، وشهادة الشهود، تأكد للجنة صحة حصول الواقعة، وأن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي الطوارئ في اللواء الخامس محافظة لحج بقيادة المدعو: ناصر الحطيبي.

3- واقعة تعذيب الضحية زايد عبدالله سعيد الهميس وآخرين – مديرية عتق – محافظة شبوة – بتاريخ 2019/6/21م.

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بقيام حراس في السجن المركزي مديرية عتق بتعذيب عدد من السجناء المحتجزين في السجن المركزي بمديرية عتق، وذلك خلافاً للقانون.

وبحسب إفادات ذوي الضحية وما جاء في شهادة الشهود؛ ومنهم (ص، ص، ع، أ)، و (أ، ص، أ)، فإنه وفي تمام الساعة التاسعة صباحاً بتاريخ 2019/6/21م، أقدم جنود من حراس السجن المركزي في مديرية عتق بمحافظة شبوة، وهما المدعوان حسام الدحبول، وفضل الضيني، على إخراج عدد من السجناء من العنابر المحتجزين فيها ومن ثم اخضاعهم للتعذيب المتواصل، وذلك بضربهم بالعصي والأسلاك الحديدية والآلات الحادة، وركلهم بالأرجل في أجزاء متفرقة من الجسد بصورة مهينة وماسة بالكرامة الإنسانية، وبقسوة مفرطة أدت إلى حدوث كسر في الرجل اليمنى لأحد السجناء، وإمعاناً في التعذيب تركوه يعاني الألم الناجم عن الكسر دون أن يسمحوا له بعلاج قدمه، على نحو ما هو ثابت في الصور المرفقة بملف التحقيق لدى اللجنة. والضحايا هم :-

م	الاسم	العمر
1	زايد عبدالله سعيد الهميس	16 عاماً
2	محمد صالح القرميم	52 عاماً
3	علي البكري اليافعي	35 عاماً

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنه ملف القضية من تقارير طبية وصور فوتوغرافية وغيرها ، فقد ثبت لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي إدارة السجن المركزي في عتق والجنديان حسام الدحبول وفضل الضيني.

رابعاً: تفجير المنازل

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة برصد حوالي (40) حالة ادعاء بتفجير المنازل. ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الانتهاكات تنفرد به جماعة الحوثي فقط، وعلى نحو ما هو مبين في نتيجة التحقيقات الخاصة بالنماذج التي أوردتها اللجنة في هذا التقرير.

- **فيما يأتي نماذج لعدد من وقائع تفجير المنازل التي تم الانتهاء من التحقيق فيها من قبل اللجنة:**

1- تفجير منازل أسرة (م. م. ع. ا)- مديرية الظهار- محافظة اب في تاريخ2015/8/3م:

- تلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تحكيه الصور والتقارير المرفقة بالملف، وما ورد في إفادات الضحايا وشهادة الشهود، الذين استمعت لهم اللجنة ومنهم (ع.م .ع)، و(أ.ج.م)، أنه بتاريخ 2015/8/3م قامت جماعة الحوثي بتفجير منزل الضحية(م. م. ع. ا)، المكون من دورين والكائن في مديرية الظهار جوار إدارة مرور المحافظة، حيث قامت مجموعة مسلحة كبيرة من عناصر جماعة الحوثي بتطويق المنزل بعدد كبير من المسلحين التابعين لها، وإخراج أسرة (م. م. ع. ا)، من المنزل بقوة السلاح وعدم السماح لهم بإخراج أي أغراض تخصهم في المنزل، بعد أن قاموا بتفتيش المنزل تفتيشاً دقيقاً، وعبثوا بأثاثه ومحتوياته، ثم قاموا بوضع عدد من العبوات الناسفة والأحزمة المتفجرة في جميع أنحاء المنزل المكون من دورين مع ملحقاته، وقاموا بتفجيره بالكامل وسط هتافات تلك العناصر بشعار الصرخة الخاص بجماعة الحوثي وتم تسوية المنزل بالتراب، وفي وقت لاحق بتاريخ 2015/10/14م، قامت جماعة الحوثي بتفجير منزل ابن الضحية (ف.م. م. ع. ا)، في قرية السناحي مديرية بعدان محافظة إب، وقد قام فريق اللجنة بالنزول إلى مكان المنزل الذي تم تفجيره وتم معاينة ركام المنزل الذي لا يزال على حاله حتى هذه اللحظة، والحصول من أحد أقرباء الضحية على مقطع فيديو للحظة قيام جماعة الحوثي بتفجير المنزل وتسويته بالتراب، كما أفاد الشهود أن الضحية يعتبر من الوجاهات الاجتماعية بالمحافظة؛ وأحد قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام في المحافظة؛ وعضو اللجنة الدائمة للحزب؛ لكنه كان يحاول بوجاهته عدم انزلاق المحافظة في المواجهات المسلحة، ويعارض قيام جماعة الحوثي بالاقتحامات المسلحة لمناطق ومديريات المحافظة، ومعارضته لممارسات وأنشطة قيادات ومشرفي جماعة الحوثي في المحافظة، فتم اتهامه من قبل جماعة الحوثي بقيامة بدعم جبهات المقاومة للتواجد الحوثي في مديرية بعدان وأماكن أخرى.

- **النتيجة:**

من خلال ما ورد في إفادات ذوي الضحية؛ وشهادات الشهود، وما تضمنه ملف القضية، وما قامت اللجنة به من نزول وتحقيقات ومعاينة لمكان تفجير المنازل، ومقاطع الفيديو تبين للجنة؛ أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي؛ وقيادتها في محافظة إب، وتحديداً المشرف الأمني التابع للحوثيين في مديرية الظهار محافظة إب.

2- واقعة تفجير منازل الضحايا: صلاح ثابت زين عبد القوي؛ ودارس علي أحمد العامري؛ و حاتم محمد عامر؛ عبدالله القيسي؛ و زبين أحمد محمد الشافعي؛ وجبر عامر عبدالله حسين القيسي، وحسين علي عبدالله العامري؛ منطقة يكلا مديرية ولد ربيع بمحافظة البيضاء بتاريخ 26-27-2020/8/28م:

ملخص الواقعة: تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة؛ وبحسب ما تحكيه الصور والتقارير المرفقة؛ وما ورد في إفادات الضحايا؛ وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم ومنهم (ع.ع.ع) ، (م. ع. م. أ)، فإنه وبعد سيطرة جماعة الحوثي على منطقة يكلا، فقد أقدمت عناصر مسلحة من هذه الجماعة ولمدة ثلاثة أيام على التوالي؛ بتاريخ 26-27-2020/8/28م، بمداهمة عدد من منازل المواطنين؛ وتفخيخها بمواد متفجرة، بهدف تدمير هذه المنازل بشكل كامل، وبما تحويه من أثاث ومقتنيات، كما أنها وبالإضافة إلى ذلك قامت بنهب ورشة الضحية صلاح ثابت زين عبد القوي، والاستيلاء على كل ما فيها من معدات وأدوات ومن ضمنها سيارته نوع شاص موديل 84م، ودراجتين ناريتين كانتا في الورشة، بالإضافة إلى سيارة الضحية حسين علي عبدالله العامري نوع شاص موديل 2006م، التي كانت موجودة هي الأخرى في الورشة، وذلك بذريعة أن الضحايا متعاونين مع الحكومة الشرعية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في إفادات الضحايا وما ورد في شهادة الشهود، وما تضمنته الصور المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة البيضاء؛ والمشرف الأمني، التابع للجماعة في مديرية ولد ربيع بمحافظة البيضاء، وبالتحديد المدعو حمود محمد شتان شميلة.

3- واقعة تفجير منزلين بحي مدرسة محمد علي عثمان بمديرية صالة بمحافظة تعز- بتاريخ 2020/22/25م:

تتلخص الواقعة، وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تاريخ 2020/11/25م، أقدمت مجموعة من مسلحي جماعه الحوثي المتمركزين في مدرسة محمد علي عثمان شرق مدينة تعز مديرية صالة، بتفجير منزل المواطن عبدالرحمن ثابت محمد، و منزل المواطن أمين سيف غالب الكائنين بجوار المدرسة، وتدميرهم بالكامل بعد تلغيم المنزلين بمواد شديدة الانفجار.

ومن خلال ما ورد في إفادات الضحايا، وما تحكيه صور ومقاطع الفيديو المرفقة بالملف؛ وما جاء في شهادات الشهود، الذين استمعت لهم اللجنة، ومنهم: (ع. ع. م. ي.)، و(ي. ص. س.) ، بأنه عند الساعة (5:30) من مساء يوم الجمعة الموافق 2020/11/25م، قام مسلحو جماعة الحوثي المتواجدون داخل مدرسة محمد علي عثمان بمنطقة الكمب مديرية صالة محافظة تعز، والتي يسيطرون عليها منذ منتصف العام 2015م، بتفجير منزلين مجاورين لمدرسة محمد علي عثمان، المنزل الأول يتبع المواطن عبدالرحمن ثابت محمد، والذي نزح منذ فترة إلى منطقة العسكري في مديرية صالة، ويتكون المنزل من دور واحد شعبي عبارة عن شقتين، والمنزل الثاني خاص بالمواطن أمين سيف غالب، الذي نزح بسب الاشتباكات القائمة جوار منزله منذ سنوات إلى أمانة العاصمة، ويتكون منزله من ثلاثة أدوار مسلح؛ كل دور عبارة عن شقة فيها ثلاث غرف وحمام وصالة، وأدى هذا التفجير إلى تدمير المنزلين بالكامل وتسويتهما بالأرض.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما تضمنه ملف القضية من تقارير وأوراق مرفقة، وما ورد في شهادات الشهود وأقوال الضحايا، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وبالتحديد القائد العسكري والمشرف الأمني التابع للجماعة في مديرية صالة بمحافظة تعز.

4- واقعة تفجير منازل الضحايا(م.ع.ع)، و(م.ع.س.ا) قرية الذراع - منطقة حريب نهم مديرية نهم - محافظة صنعاء - بتاريخ 2019/3/31م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة؛ وبحسب ما تحكيه الصور والتقارير المرفقة، وما ورد في إفادات الضحايا، وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت لهم اللجنة وهم: (ف.ص.ص.ا)، و(م.ع.ع)، فإنه وبتاريخ 2019/3/31م، قامت جماعة الحوثي بتفجير منزلين تابعين للضحيتين (م.ع.ع)، و(م.ع.س.ا)، بعد أن قامت بنهب ممتلكاتهم عندما احتلت القرية الكائن فيها المنزلان، وهي قرية الذراع بمنطقة حريب نهم مديرية نهم محافظة صنعاء، في العام 2015 م، عندما رفض أهالي القرية السماح للحوثيين التمركز في قريتهم؛

والسماح لهم بإنشاء نقاط تفتيش فيها لتأمين خطوط مقاتليهم التي تمر عبر القرية إلى وادي صرواح، وقد انتقمت جماعة الحوثي من أهالي القرية فداهمتها وهجرت سكانها، واحتلت منازلهم وتحويلها إلى ثكنات عسكرية؛ ولازالت تحتلها إلى الآن؛ وبين كل فتره وأخرى تقوم بتفجير منازل المناوئين والمعارضين لبقائهم فيها، آخرهم منزل الضحيتين (م.ع.ع)، و(م.ع.س.ا)، الذي قامت جماعة بتفجيرهما بعبوات ناسفة سوت بهما الأرض.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في إفادات الضحايا؛ وما ورد في شهادة الشهود، وما تضمنته الصور المرفقة بملف القضية، تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي بمديرية نهم محافظة صنعاء.

خامساً: الاعتداء على حرية الرأي والتعبير

تمهيد:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، انتهت اللجنة من التحقيق في عدد (21) حالة اعتداء على حرية الرأي والتعبير، قامت بها مختلف الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (13) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (7) حالات، وفيما يأتي نماذج لبعض الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

1- واقعة اعتداء ونهب مقر صحيفة أخبار اليوم – حي الأنصار – أمانة العاصمة بتاريخ 7\2\2015م، والاعتداء والنهب لمقر ومطبعة مؤسسة الشموع (صحيفة أخبار اليوم) – المدينة الخضراء – محافظة عدن بتاريخ 1\3\2018م:

تتلخص الواقعة، وفقاً لما تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة (3:30) عصراً يوم الخميس بتاريخ 7\2\2015م، قام مسلحون بمداهمة مقر صحيفة أخبار اليوم الكائن في حي الأنصار شارع السفينة جوار فندق حدة في أمانة العاصمة صنعاء، والاعتداء على أفراد حراسة مقر الصحيفة واحتجاز موظفيها، ثم تم نهب كافة محتويات الصحيفة وهواتف الموظفين؛ إضافة لمحتويات شقة رئيس التحرير الأستاذ سيف محمد الحاضري.

كما أنه وفي تاريخ لاحق وبعد انتقال رئيس التحرير إلى محافظة عدن لمباشرة العمل وإصدار الصحيفة من عدن؛ وفي تمام الساعة (3:00) فجراً، يوم الخميس بتاريخ 2018\3\1م، اقتحم جنود ملثمون قدموا على متن ثلاثة أطقم عسكرية مقر مطابع مؤسسة الشموع (صحيفة أخبار اليوم)، في المنطقة الخضراء بمحافظة عدن، وتم إحراق المطابع ثم بعد (20) يوماً عاودت قوة عسكرية اقتحام مقر المؤسسة من جديد؛ وقاموا باعتقال كل الموظفين الذين كانوا متواجدين، ونهب كل محتويات المؤسسة التي سلمت من الحريق في المرة السابقة.

وبحسب ما ورد في إفادة الضحايا، وشهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ج. ل. م. أ.)، و (ر. ص. ن. أ.)، والذين أفادوا بأنه في تمام الساعة (3:00) عصراً، من يوم الخميس بتاريخ 2015/2/7م، شاهدوا مجموعة مسلحة بزي مدني وعسكري على متن أطقم عسكرية تابعة لجماعة الحوثي، تقوم بمحاصرة مقر صحيفة أخبار اليوم في أمانة العاصمة بحي الأنصار جوار فندق حدة، ثم قام المسلحون باقتحام المبنى والاعتداء بالضرب على حراسة الصحيفة، وأخذ هواتفهم بالقوة وتكسير كاميرات المراقبة، ثم قاموا بالدخول إلى المكاتب عنوة وأخذ هواتف جميع الموظفين وأجهزة اللابتوبات، واحتجاز جميع الموظفين الذين كانوا متواجدين في غرفة واحدة؛ وعددهم (50) موظفاً، وذلك من الساعة الـ(3:30) عصراً إلى الساعة الـ(8:00) ليلاً والتحقيق معهم في مبنى الصحيفة؛ واتهامهم بالارتباط بتنظيم القاعدة؛ ولم يتم الإفراج عنهم إلا بعد التزامهم بعدم العودة للعمل مع الصحيفة، ثم قاموا بعد ذلك بالدخول لصالة التحرير الصحفي التي تحوي تجهيزات كثرة تم نهبها بالكامل؛ إضافة إلى نهب المطبعة وكافة ملحقاتها، وأثناء اقتحامهم للمبنى كانوا يبحثون عن رئيس تحرير الصحيفة سيف محمد محمد الحاضري، الذي لم يكن موجوداً في شقته التي تقع في نفس المبنى، والتي قاموا باقتحامها ونهب كل ما فيها؛ وسمحوا فقط لعاملة النظافة أن تخرج بشنطة يدها فقط، وحتى ساعة كتابة التقرير لا يزال مقر الصحيفة في صنعاء مسيطراً عليه من قبل مسلحي جماعة الحوثي، وما تزال الصحيفة متوقفة من الصدور في صنعاء .

كما أنه وبعد انتقال رئيس التحرير إلى عدن ومباشرة عمله الصحفي من محافظة عدن؛ وبحسب ما تحكيه مقاطع الفيديو التي صورتها كاميرات المراقبة التابعة للصحيفة؛ وما ورد في إفادة الضحايا، وشهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ج. ل. م. أ.)، و (ر. ص. ن. أ.)، بأنه في تاريخ 2018/3/1م، الساعة (3:00) فجراً، اقتحم جنود ملثمون قدموا على متن ثلاثة أطقم عسكرية تابعة لقوات التدخل السريع الذي يقوده في حينه العميد منير اليافعي (أبو اليمامة)، مقر مطابع مؤسسة الشموع في المنطقة الخضراء بمنطقة دار سعد بمحافظة عدن، حيث دخل جزء من الجنود إلى داخل المبنى؛ والجزء الآخر بقوا خارج المبنى وطلبوا من جميع الموظفين

وعددهم (12) موظفاً، الخروج من المطبعة وقاموا بتهديدهم والتلفظ عليهم بألفاظ عنصرية ومناطقية، وبعد ذلك قاموا بصب البنزين على الطابعة وإحراقها؛ ومغادرة المكان، وفي تاريخ 2018/3/21م، أي بعد عشرين يوماً من حادثة الإحراق للمطابع، قامت قوة عسكرية تابعة للحزام الأمني في محافظة لحج باقتحام مبنى المؤسسة في المنطقة الخضراء؛ ثم قاموا بنهب بقية الأشياء التي لم تتضرر نتيجة إحراق المطبعة، واعتقال جميع الموظفين الذين كانوا متواجدين وعددهم (7) موظفين، تعرض بعضهم للتعذيب والتهديد، واستمرت هذه القوة متمركزة في مبنى المؤسسة لمدة أسبوع كامل.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، وما احتواه ملف القضية، من وثائق وتسجيلات فيديو، تبين للجنة مسؤولية جماعة الحوثي عن واقعة الاعتداء والنهب لمقر صحيفة أخبار اليوم – حي الأنصار – في أمانة العاصمة بتاريخ 7\2\2015م، وذلك بعد سيطرة الجماعة عسكرياً على أمانة العاصمة.

كما ثبت لدى اللجنة مسئولية عناصر لواء قوات التدخل السريع الذي كان يقوده العميد منير اليافعي؛ وعناصر قوات الحزام الأمني في محافظة لحج؛ بقيادة العميد صالح السيد عن واقعتي الاعتداء والنهب لمقر ومطبعة مؤسسة الشموع (صحيفة أخبار اليوم)، وإحراقها في المدنية الخضراء محافظة عدن، بتاريخ 2018/3/1م وتاريخ 2018/3/21م.

2- واقعة اعتقال وتعذيب عدد (10) صحفيين – شارع الستين – مديرية معين – أمانة العاصمة تاريخ 9\6\2015م: تتلخص الواقعة، وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة (1:30) فجراً، بتاريخ 9\6\2015م، وأثناء ما كان (10) صحفيين متواجدين في فندق بحر الأحلام الكائن في شارع الستين مديرية معين – أمانة العاصمة، قام عدد (20) مسلحاً باقتحام الجناح الذي كان يتواجد فيه الصحفيون، وقاموا باعتقالهم إلى عدة سجون كان آخرها سجن الأمن السياسي في صنعاء، والصحفيون الضحايا هم:

م	الاسم
1	هيثم عبدالرحمن
2	توفيق المنصوري
3	حارث صالح

4	عبدالخالق عمران
5	أكرم الوليدي
6	هشام اليوسفي
7	عصام أمين
8	حسين عبدالله
9	هشام طرموم
10	صلاح القاعدي

عبد الخالق عمران، توفيق المنصوري، حارث صالح، أكرم الوليدي ، وتبرئة الستة الآخرين وهم: هيثم عبد الرحمن، هشام اليوسفي، عصام أمين، حسين عبد الله، هشام طرموم، وصلاح القاعدي،

وبحسب ما ورد في إفادة الضحية؛ وشهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (ج. ل. م. أ.)، و (ر. ص. ن. أ.)، بأنه في تمام الساعة (1:30) فجراً، بتاريخ 2015\6\9م، وأثناء ما كان الصحفيين يتواجدون في فندق بحر الأحلام، الكائن في شارع الستين مديرية معين أمانة العاصمة صنعاء، اقتحم عدد (20) مسلحاً الجناح الذي كان يتواجد فيه الصحفيون، وقاموا بمصادرة أجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف التابعة للصحفيين ثم قاموا باعتقالهم، ووضع بعضهم في قسم الحصبة والبعض الآخر في قسم الأحمر، واستمر احتجازهم مدة يومين ثم تم نقلهم إلى سجن البحث الجنائي؛ وهناك تم التحقيق معهم وأعينهم معصوبة، كما تعرض بعضهم أثناء التحقيق للتعذيب والضرب بالعصى واللكم بالأيدي والصعق بالجلوس على كرسي كهربائي، إضافة إلى ترهيبهم بإشهار الأسلحة عليهم، وبعد حوالي شهر تم نقل الصحفيين إلى سجن احتياطي الثورة، وهناك قضى الضحايا فترة ثمانية أشهر، ومن ثم تم نقلهم إلى سجن احتياطي هبرة، حيث قام الضحايا بتنفيذ إضراب عن الطعام بسبب طول فترة احتجازهم دون توجيه أي تهم إليهم، وعدم تحويلهم للنيابة، ثم بعد ذلك بشهرين تم نقل الضحايا الى مقر جهاز الأمن السياسي، والإبقاء عليهم هناك من تاريخ 2016/5/16م، وحتى تاريخ 2020/3/20م ، وخلال هذه الفترة تعرض كافة الضحايا المحتجزين لأنواع بشعه من التعذيب كما تعرضوا للتهديد باختطاف زوجاتهم ، إضافة إلى منع العلاج عنهم، وإجبارهم على تناول غذاء سيئ؛ وحرمانهم من التعرض لأشعة الشمس مدة خمسة أشهر، وهو الأمر الذي أدى الى إصابة معظمهم بتقرحات وجروح وتقيح جروح أجسادهم دون السماح بنقلهم إلى

المستشفى للعلاج، وأثناء فترة احتجازهم في الأمن السياسي قام بزيارتهم القيادي في جماعة الحوثي محمد البخيتي الذي وعدهم بالإفراج نظراً لعدم وجود أي تهمة عليهم، ولكن لم يتم الوفاء بوعده، وتفاجأ الصحفيون بتحويلهم إلى المحكمة، وإصدار أحكام عليهم بتاريخ 2020/4/11م، والتي جاء فيها الحكم بالإعدام على أربعة صحفيين هم : عبدالخالق عمران، توفيق المنصوري، حارث صالح، أكرم الوليدي، وتبرئة الستة الآخرين وهم: هيثم عبدالرحمن، هشام اليوسفي، عصام أمين، حسين عبدالله، هشام طرموم، صلاح القاعدي، والاكتفاء بالفترة التي قد قضوها في السجن، وبرغم ذلك استمر الضحايا الستة المذكورين في السجن، حتى تم الإفراج عنهم بصفقة التبادل التي تمت بين جماعة الحوثي والحكومة الشرعية، التي كانت برعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فيما لايزال الصحفيون الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام معتقلين لدى جماعة الحوثي حتى الان.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، وما احتواه التقرير، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بقيادة المدعو عبد الحكيم الخيواني رئيس ما يسمى جهاز الامن السياسي كما تتحمل الجماعة مسئولية استغلال القضاء في إصدار أحكام قضائية بإعدام أربعة صحفيين دون وجه حق.

3- واقعة اعتقال وسوء المعاملة للضحية حافظ محسن علي علي مطير – مديرية المدينة، محافظة مأرب، بتاريخ 2019/8/20م:

تتلخص الواقعة: بأنه وبتاريخ **2019/8/20**م، وتحديداً الساعة 5.0 عصراً، قامت مجموعة من الجنود التابعين لقوات الأمن الخاص في محافظة مأرب بمداهمة منزل الضحية واعتقاله واقتياده إلى معسكر قوات الأمن الخاصة (الأمن المركزي سابقا) بصورة مخالفة للقانون.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة الضحية، وشهادة الشهود، الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (م. م. ع. أ)، و(ر. م. م)، فإنه وبتاريخ **20/ 8/ 2019م**، قامت مجموعة مسلحة من جنود قوات الأمن الخاصة في محافظة مأرب بمداهمة منزل الضحية حافظ محسن علي علي مطير، واقتياده إلى معسكر قوات الأمن الخاصة م/ مأرب بطريقة مخالفة للقانون، حيث فوجئ الضحية وذويه بمجموعة من الجنود يلبسون الزي العسكري الخاص بقوات الأمن الخاصة يقتحمون ديوان منزل الضحية بشكل مستفز وتعسفي وبدون ابراز أمر قضائي من النيابة أو حتى الإفصاح عن الأسباب التي دعتهم للمداهمة. كما تم تفتيش منزل

الضحية وتكسير الدواليب والأبواب للبحث عن التلفونات وجهاز الكمبيوتر والمقتنيات الخاصة بالضحية بطريقة اثارت الهلع والرعب في نفوس النساء والأطفال الموجودين في المنزل.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادة والد الضحية، وما جاء في شهادة الشهود، تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قوات الأمن الخاصة في محافظة مأرب التابعة للحكومة الشرعية ممثلة بقائده العقيد عبدالغني شعلان.

4- واقعة اقتحام قناة اليمن اليوم والاستيلاء عليها ونهب ومصادرة ممتلكاتها - بيت بوس -جنوب أمانة العاصمة صنعاء - بتاريخ 2017/12/2م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما ورد في ملف القضية لدي اللجنة، بأنه في تمام الساعة 8.00 مساءً من يوم السبت بتاريخ 2017/12/2م، قامت جماعة الحوثي عبر مجاميع مسلحة تابعة لها بمهاجمة مبنى قناة اليمن اليوم الكائن في أمانة العاصمة صنعاء بيت بوس، والاستيلاء عليه وحجز واعتقال 40 موظفاً، من طاقم القناة؛ ومصادرة القناة وكافة ممتلكاتها والاستيلاء على بثها التلفزيوني.

وبحسب الصور والتقارير المرفقة ومقاطع الفيديو وإفادة المبلغ (ف.ع.م.ر) ، وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وهم: (ص.م.ج)، و(س.أ.ق)، بأنه بتاريخ 2017/12/2م، قامت مجاميع مسلحة تابعة لجماعة الحوثي بمهاجمة مقر قناة اليمن اليوم التابعة لحزب المؤتمر الشعبي العام، الذي كان يرأسه الرئيس السابق علي عبد الله صالح عقب بثها لكلمة ألقاها علي عبد الله صالح تضمنت فض شراكة تحالفه مع جماعه الحوثي - على إثر تصاعد الخلاف بينهما، والتي أعقبها اشتباكات مسلحة بين قوات الطرفين في العاصمة صنعاء، فبعد أن أنهت القناة بثها لكلمة علي عبدالله صلح، بدأت المجاميع المسلحة التابعة لجماعة الحوثي والمتمركزة في مبانٍ قريبة، من القناة بمهاجمتها بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة، بما فيها القصف بقذائف الآر بي جي على المبني، ثم انه وبعد أن تمكن مسلحو جماعه الحوثي من دخول المبنى التابع للقناة، قامت بمحاصرة الطاقم العامل في القناة والذين كانوا متواجدين في بدروم المبنى، والبالغ عددهم حوالي 40 موظفاً من صحفيين وفنيين وموظفين اداريين حيث تم احتجازهم بداخل مبنى القناة لمدة أربعة أيام، ثم قامت بعدها بنقلهم إلى مكان مجهول خارج العاصمة صنعاء، حيث بقوا هناك الى أن تم اطلاق سراحهم بعد أن أخذوا منهم تعهداً والتزاماً مكتوباً بعدم مغادره اليمن، وعدم انتقاد أو التحريض ضد الحوثيين ومن خالف ما تعهد به فإن دمه مهدور.

كما ان عناصر جماعة الحوثي وبعد ان قامت بالسيطرة على القناة تم نهبها ومصادرة ممتلكاتها وكافة الأجهزة التابعة لها بما في ذلك أجهزة البث والتحكم في البث التلفزيوني كما قامت قيادة الجماعة بتحويل القناة إلى قناه اعلاميه تابعه لها، حيث لازالت حتى الان تقوم ببث برامجها عبرها.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، والأدلة والصور ومقاطع الفيديو والوثائق والاعترافات والبيانات المرفقة بالملف، وما جاء في أقوال المبلغ والشهود تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن الانتهاك هي جماعة الحوثي.

القسم الثالث: الانتهاكات المتعلقة بالنساء

تمهيد:

أوضحت اللجنة في تقاريرها السابقة الإطار القانوني الذي تعمل من خلاله بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، ومنها ما هو متعلق بحقوق النساء وحمايتهن، والتي يأتي من ضمنها التشريعات الوطنية، بالإضافة إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي صادقت عليها اليمن، إضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم 1325 ، والقرارات اللاحقة به الخاص بحماية حقوق النساء أثناء النزاع المسلح، خصوصاً أشكال العنف الجنساني، ونظراً لخطورة الوضع الذي تعيشه النساء، في ظل ضعف سلطة الدولة واشتعال الحرب في كثير من المناطق اليمنية، وما صاحب ذلك من انتهاكات طالت كافة فئات المجتمع اليمني، خصوصاً الفئات الأكثر ضعفاً وفي مقدمتها النساء، ونتيجة لتوسع ظاهرة الاعتداء على النساء، وزيادة عدد الانتهاكات المرتكبة بحقهن في كثير من المحافظات، فقد أولت اللجنة هذا الجانب كثيراً من الاهتمام، وقد أوضحت ذلك في بيانها الصحفي السنوي، الذي أطلقته في ندوة نقاشية بتاريخ 2021/3/7م، بمناسبة الثامن من مارس اليوم العالمي للمرأة،شارك فيه عدد (27) منظمة مجتمع مدني، عاملة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، وتضمن البيان توضيح الكثير من واقع ما تعرضت له النساء اليمنيات من انتهاكات حقوق الإنسان، وأضراراً مختلفة مست حقوقهن المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفق ما توصلت إليه اللجنة من وقائع انتهت من التحقيق فيها، إضافة لتحديد المنهجيات والأنماط والسياسات التي كانت موجهة ضد حياة وسلامة وأمن النساء وبيئاتهن، ونتج عنه انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وانتهاكات خطيرة لقانون حقوق الإنسان خلال الفترة من بداية العام 2015م وحتى نهاية العام 2020م.

وتأكيدا لذلك وبالإضافة إلى تناول موضوع انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء ضمن أنواع الانتهاكات الأخرى المختلفة التي تعرضها اللجنة في تقاريرها، تفرد اللجنة فيما يلي عرضاً موجزاً لبعض أهم النماذج المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء لتوضيح مستوى وأشكال الانتهاكات التي تمارس ضدهن في كافة المناطق ومن جميع الأطراف.

1- واقعة الاعتقال الضحية (هدى علي عبدالله عبيد) – حي حدة – أمانة العاصمة بتاريخ 10\4\2018م:

تتلخص الواقعة، وفقاً لما تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة، أنه في تمام الساعة(1:00) ظهراً، بتاريخ 10\4\2018م، قامت مجموعة مسلحة على متن سيارة وطقم عسكري وبينهم امرأة باقتحام منزل الضحية هدى علي عبد الله عبيد (35) سنة الكائن في شارع هائل (20) وتقييدها مغمضة العينين واقتيادها إلى مبنى يتبع مقر الأمن القومي.

وبحسب ما ورد في إفادة الضحيّة وشهادات الشهود الذي استمعت لهم اللجنة، ومنهم: (ج. ل. م. أ.)، و (ر. ص. ن. أ.)، بأنه في تمام الساعة (1:00) ظهراً، بتاريخ 10\4\2018م، قامت مجموعة مسلحة تابعة لجماعة الحوثي على متن سيارة وطقم عسكري ومن بينهم امرأة باقتحام منزل الضحية هدى علي عبدالله عبيد (35) سنة، ثم قاموا بإغماض عينيها واقتيادها بسيارتهم إلى مبنى مجاور لمقر الأمن القومي والإبقاء عليها في المبنى مدة (3) أيام، قاموا خلالها بالتحقيق مع الضحية وتعريضها للتهديد والضغط النفسي، وذلك بذريعة أنها تعمل في (المركز السويدي)، وأن هذا المركز يقوم بالتبشير؛ إضافة إلى اتهامها بالعمالة وخيانة الوطن، كما تم تهديدها أكثر من مرة باختطاف أخواتها إذا لم تقم بالتعاون مع المحققين، ثم أنه بعد ذلك تم نقلها إلى مقر مبنى السجن المركزي الواقع في حي الجراف، ووضعها هناك في زنزانة انفرادية، ومنع أسرتها من زيارتها أو حتى السماح لها بالاتصال بهم؛ أو إبلاغهم بسبب احتجازها، واستمر وضعها في الزنزانة الانفرادية لمدة (5) أشهر، عانت خلالها العديد من الآلام الجسدية والضغوط النفسية بسبب ضيق الزنزانة والظلام الخانق الذي فيها، وبسبب تعرضها للابتزاز من قبل المعين من قبل جماعة الحوثي مدير البحث الجنائي، الذي كان يتردد على الضحية وهي بالسجن لغرض الحصول على أي معلومات تساعده في ابتزاز المنظمات التي كانت الضحية تعمل معها، وكان هذا هو المبرر الوحيد لإبقائها قيد الاعتقال بعد أن تبين عدم وجود أي أدلة تدينها، ثم بعد ذلك تم نقل الضحية إلى عنبر النساء في نفس السجن المركزي، وهناك تم البدء بالسماح لأسرتها بزيارتها، واستمر اعتقالها وتقييد حريتها في السجن المركزي وبدون أي أمر قضائي حتى تاريخ 2019/6/4م ، حيث تم الإفراج عنها

بعد أن قدمت الضحية أكثر من تظلم للنيابة، بأنه لا يوجد أي اتهام ضدها أو مبرر لبقائها في السجن، وقيام لجنة من النيابة بالنزول إلى السجن المركزي قسم النساء للإطلاع على ملف الضحية التي طالت فترة اعتقالها دون عرضها على النيابة، ثم بعد ذلك تم الإفراج عنها بضمانة تجارية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وبالتحديد المدعو عبد الحكيم الخيواني المعين من قبل جماعة الحوثي كرئيس جهاز الأمن القومي، بالإضافة إلى مدير البحث الجنائي بأمانة العاصمة.

2- واقعة اعتقال الضحية انتصار عبد الرحمن مهيوب الحمادي وزميلتها (ي.ا) - مديرية معين - شملان - أمانة العاصمة صنعاء في تاريخ 2/20 2021م:

تتلخص الواقعة: بأنه في تاريخ 2021/2/20م، قامت مجموعة مسلحة ترتدي ملابس مدنية تابعة لجماعة الحوثي في نقطة تفتيش مستحدثة في حي شملان بأمانة العاصمة صنعاء باعتقال الضحية انتصار عبدالرحمن مهيوب الحمادي، وزميلتها (ي.ا)، والسائق الذي كان يقلهما على متن سيارته، ومن ثم اقتيادهما إلى قسم شرطة شملان، ومن القسم تم نقلهما إلى إدارة البحث الجنائي بمحافظه صنعاء الذي تسيطر عليه جماعة الحوثي، وهناك تم إخفائهن لمدة عشرة أيام دون إبلاغ ذويهما كما تم تعريض الضحيتين للتعذيب.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وتحتفظ بأسمائهم لديها، بأنه في تاريخ 2021/2/20م، أثناء ما كانت الضحيتان انتصار عبد الرحمن مهيوب الحمادي وزميلتها (ي. ا)، ذاهبتان إلى منطقة الأصبحي بأمانة العاصمة لعمل جلسات تصوير عرض أزياء لأحد المحلات، حيث تعمل الضحية انتصار عارضة أزياء منذ عدة سنوات، وكان معهما سائق السيارة وشخص آخر يرافقهن ويعمل على مساعدتهن في العمل، وعند وصولهن منطقة شملان بأمانة العاصمة صنعاء استوقفهما مجموعة من مسلحي جماعة الحوثي في نقطة أمنية مستحدثة، وقامت بتفتيش السيارة واعتقالهما ومصادرة مقتنيات الضحية انتصار، وهي حقيبتها الخاصة وبداخلها متعلقاتها الشخصية وتلفونها، وبعد أن تم القبض على الضحايا من قبل مسلحي نقطة التفتيش قاموا باقتيادهما إلى قسم شرطة شملان، ومن هناك تم نقلهما إلى إدارة البحث الجنائي بمحافظة صنعاء، حيث بقيت الضحيتان هناك لمدة عشرة أيام تعرضتا فيها للعديد من الانتهاكات: كالتعذيب الجسدي، والنفسي، وحرمان الضحيتين من التواصل مع أسرتيهما والاستعانة بمحام، كما تم تلفيق الاتهام لهما بتعاطي الحشيش وتناول المواد

المخدرة وممارسة الدعارة من دون أي دليل، وأُجبرن على التبهيم على محاضر تتضمن اعترافات لهما بالتهم الموجهة لهما، أُخذت منهما وهن تحت التعذيب، ثم فيما بعد وبعد مرور عشرة أيام من الاعتقال والتعذيب قامت عناصر جماعة الحوثي المسؤولة عن إدارة البحث في محافظة صنعاء بنقل الضحية انتصار ومعها بقية الضحايا إلى النيابة العامة، وبحسب المعلومات التي حصلت عليها اللجنة أن ما يُسمى النيابة الجزائية المتخصصة رفضت قبول الضحايا، لعدم صحة وجدية التهمة الموجهة إليهما، ليتم بعد ذلك إحالة الضحايا إلى نيابة غرب الأمانة الواقعة تحت سيطرة الجماعة، وبأمر من هذه النيابة تم إيداع الضحيتين انتصار وزميلتها (ي.ا)، في السجن المركزي بصنعاء بتهمة تعاطي الحشيش؛ وتناول مواد مخدرة وممارسة الدعارة.

وقد تعرضت الضحيتان انتصار وزميلتها للعديد من الانتهاكات أمام نيابة غرب الأمانة منها عدم كفالة حق الدفاع وعدم تمكين محامي الضحايا من الإطلاع على ملف القضية، وعدم تمكينهما من الحصول على صورة منه لتفنيد مزعوم التهم الموجهة لهما، كما مُنع محامي الدفاع من الحضور في جلسات التحقيق وبالرغم من كل هذه المخالفات قامت نيابة غرب الأمانة بتقديم الضحيتين إلى محكمة غرب أمانة العاصمة، والذي بدأت أول جلسات محاكمتهما بتاريخ ٦/٦ /٢٠٢١م، بتهمة حيازة مخدرات وفعل فاضح غير جسيم، ولازالت اللجنة تتابع قضية الضحيتين انتصار الحمادي وزميلتها (ي.ا)، وكذلك جمع المعلومات والأدلة عن ضحايا آخرين تدعي جماعة الحوثي أنها ألقت القبض عليهم في منزل السائق الذي كان مع الضحيتين انتصار وزميلتها عقب اعتقالهما.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قد أجرتها اللجنة، وما حصلت عليه من أدلة في الواقعة، وما ورد في إفادة المبلغ، وشهادة الشاهد يتأكد لدي للجنة بوقوع الانتهاك، وأن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة صنعاء، وبالتحديد مسلحي نقطة التفتيش ومسئولي قسم شرطة شملان، وإدارة البحث الجنائي بمحافظة صنعاء، ووكيل نيابة غرب الأمانة المدعو ياسر الزنداني، والمدعو عادل الضاعني عضو النيابة.

3- واقعة الاختفاء القسري للضحية مريم إبراهيم صالح رزه – حيس – الحديدة- 2018/3/5م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة؛ وما ورد في إفادات الشهود، وذوي الضحية أنه في يوم الخميس بتاريخ 3/5/ 2018م، قامت مجموعة مسلحة باقتحام منزل الضحية مريم إبراهيم صالح زره في حي بني زره في مدينة حيس محافظة الحديدة، واعتقالها واقتيادها إلى جهة مجهولة.

وبحسب ما ورد في إفادة عدد من ذوي الضحية وشهادات الشهود الذي استمعت لهم اللجنة، ومنهم :- (ن،ع،ه، م)، و(ف،ع،ه،م)، و(ح،م،ط،م)، أنه في يوم الاثنين الساعة الخامسة مساءً بتاريخ 2018/3/5م، قامت مجموعة مسلحة بقيادة أكرم دعاك التابع للواء الأول عمالقة باقتحام منزل الضحية مريم صالح (58) سنة في حي بني زره مديرية حيس، ثم قاموا بنهب محتويات المنزل من ذهب ومبالغ ماليه تقدر بخمسة مليون ريال يمني، وبصائر وعقود، ثم قاموا باعتقال الضحية مريم صالح واقتيادها معهم إلى مكان مجهول ولم تتم معرفته حتى لحظة كتابة التقرير، كما أفاد عدد من الشهود أن المدعو أكرم دعاك يشغل منذ فترة منصب قائم بأعمال مدير أمن حيس بتكليف من قائد اللواء الأول عمالقة العميد رائد الجبهي.

النتيجة:

من خلال ما ورد في إفادات ذوي الضحية، وشهادات الشهود، وما تضمنه ملف القضية، وما قامت اللجنة من تحقيقات، تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي اللواء الأول عمالقة بقيادة العميد رائد الجبهي، والمدعو أكرم دعاك أحد أفراد اللواء ومجموعته المسلحة.

4- واقعة قتل الضحية: ختام علي عبد الكريم العشاري مديرية العدين محافظة إب :

تتخلص الواقعة، وفقاً لم تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه في حوالي الساعة (5:00) فجراً بتاريخ 2020/12/22م، قام مسلحون باقتحام منزل المواطن محمد مقبل العشاري في حي العرضي، ومن ثم الاعتداء علي زوجته ختام علي عبدالكريم العشاري بالضرب المبرح و تهديد أبنائه نبيل (13) سنة، بدر (9) سنوات، معتز (12) سنة، هاجر سنيتن ونصف، وفي اليوم الثالث توفيت الضحية في المستشفى متأثرة بآثار الضرب والخنق والاعتداء بالأسلحة.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ف. م. س. أ.)، و(س. غ. ح. ع.)، أنه حوالي الساعة (5:00) فجراً، بتاريخ 2020/12/22، اقتحم مسلحون يتبعون إدارة أمن مديرية العدين منزل محمد مقبل العشاري في حي العرضي بذريعة البحث عن زوجها صاحب المنزل، وخلال ذلك قاموا بالاعتداء علي زوجته ختام علي عبدالكريم العشاري بالضرب الشديد بالبنادق والهراوات ومحاولة الخنق، وتهديد أبنائها نبيل (13) سنة ، بدر (9) سنوات، معتز (12) سنة، وهاجر (2) أعوام، وإثارة حالة الخوف والفزع

الشديد في كل أفراد الأسرة، بعد أن تم إيقاظهم من نومهم باقتحام منزلهم بتلك الصورة المفزعة، وعلى أصوات الأسلحة وإشهارها في وجوههم، والاعتداء على والدتهم أمام أعينهم، ثم بعد ذلك غادر المسلحون المنزل، فيما تم إسعاف الضحية إلى مستوصف الدكتور أنور الهناهي في اليوم الثاني صباحاً، وهي تعاني من الآلام في الرقبة والرأس والظهر، وفي اليوم الثالث بدأت رقبتها بالتورم؛ وتم إعادتها إلى المستوصف للمتابعة، وتوفيت داخل المستوصف متأثرة بالإصابات التي تعرضت لها جراء الاعتداء عليها في منزلها من مسلحين يتبعون مدير أمن العددين شاكر أمين الشبيبي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي، وبالتحديد إدارة أمن مديرية العدين بقيادة شاكر أمين الشبيبي المعين من قبل جماعة الحوثي مدير أمن المديرية.

5- واقعة الاعتداء على : (ر.ب.س.ل) – مديرية بني مطر – جرب الأميرة لؤلؤة - محافظة صنعاء :

تتخلص الواقعة، وفقاً لم تضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة أنه في تمام الساعة (11:00) صباحاً، بتاريخ 2021/2/5م، قامت مجموعة مسلحة بالاعتداء على الضحية (ر.ب.س.ل) التي تنتمي إلى الفئة المهمشة، (الأشد فقراً) أثناء تواجدها جوار نقطة الصباحة مديرية بني مطر محافظة صنعاء.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ف. م. س. أ.)، و (س. غ. ح. ع.)، فإنه وفي تمام الساعة (11:00) صباحاً، بتاريخ 2021/2/5م، وأثناء ما كانت الضحية (ر.ب.س.ل) – التي تنتمي للفئة المهمشة- تتسول هي وابنتها الصغيرة جوار نقطة الصباحة، مرت بجوار سيارة القيادي في جماعة الحوثي المدعو بشار علي سوار، ومعه مجموعة من المسلحين، حيث قامت طفلة الضحية بطلب الصدقة من المذكور فرفض، وعندما استمرت الطفلة تلح عليه، قالت لها والدتها توقفي عن طلب الصدقة من هؤلاء الناس، ولم تكن تعرف أن صوتها سيسمع إلى السيارة، وعندما سمع المرافقون التابعون للقيادي الحوثي كلام الأم، نزلوا من السيارة وقاموا بالاعتداء على المرأة وابنتها، وذلك بخنق الأم وضربها وضرب ابنتها بشكل مبرح ووحشي؛ وأمام مشاهدة القيادي المذكور لهذا السلوك والتعذيب من سيارته ولم يقم بمنعهم وإيقافهم، كما أنه وبعد أن وصل جنود آخرون من نقطة الصباحة إلى المكان، حاولت الضحية التوجه بالشكوى إليهم؛ لم يقوموا بأي شي حتى توقف المسلحون عن ضرب الضحية وابنتها من أنفسهم؛ وصعد الجنود على متن الطقم وتحركوا إلى

النقطة من دون حتى محاولة إسعاف الضحية وابنتها، إلى أن قام أحد المارة بإسعافهما إلى أحد المستشفيات، ودفع تكاليف علاجهما؛ ومن ثم إعادتهما إلى منزلهما، وظلت الضحية من إثر الاعتداء تعاني الآلام وتخضع للعلاج لمدة ثلاث أشهر، وهي لا تستطيع الخروج من المنزل.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي بالتحديد القيادي في الجماعة بشار علي سوار ومرافقيه الذين قاموا بالاعتداء على المرأة وابنتها في الشارع العام جوار نقطة الصباحة بمحافظة صنعاء مستغلين سلطتهم ومكانتهم في الجماعة لحمايتهم من الخضوع للمساءلة.

القسم الرابع: وقائع قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم رصد واقعة ادعاء واحده بانتهاك تتعلق بقيام ما يسمى بالطائرات الأمريكية بدون طيار، باستهداف مدنيين، تم توثيقها وجمع المعلومات بشأنها، والتحقيق فيها من قبل اللجنة، حيث تشير الإحصاءات إلى مقتل طفل واحد.

1- واقعة قصف طفل في مديرية مرخة – محافظة شبوة- بتاريخ 25/ 5/ 2018م:

تتلخص الواقعة وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في يوم الجمعة وتحديداً في تمام الساعة 5.00 عصراً، بتاريخ **25/ 5/ 2018م** ، كان الطفل الضحية محضار حسين محمد الحاج البالغ من العمر18 عاماً، وهو طالب في الصف الأول الثانوي، متواجداً في سوق الخورة الواقع في مديرية مرخة، بمحافظة شبوة، لشراء إفطار لعائلته الصائمة في شهر رمضان المعظم، وأثناء عودته إلى منزله مستقلاً دراجته النارية أطلقت طائرة بدون طيار أمريكية صاروخاً على دراجته النارية، مما أدى إلى تفحم جثته ووفاته على الفور.

وقد قام فريق اللجنة المكلف برصد الواقعة بالانتقال إلى سوق الخورة بمديرية مرخة في محافظة شبوة، والاستماع إلى إفادات ذوي الضحية وشهادة الشهود ومنهم: (ص. م. أ)، و (ح. م. أ. س)، والذي أكدوا للجنة بأنه في بتاريخ 25/ 5/ 2018م، سمعوا صوت انفجارٍ كبيرٍ، وشاهدوا في الأجواء طائرة بدون طيار تقصف منطقة خورة، وعلى إثر ذلك توجهوا إلى مكان الانفجار؛ و بعد أن وصلوا إلى المكان عثروا على جثة الضحية متفحمة ومتناثرة في المكان، وعلى الفور باشر الأهالي بنقله من المكان ودفن الضحية.

النتيجة:

من خلال ما قامت به اللجنة من اعمال تحقيق في الواقعة، خلصت اللجنة الى مسئولية القوات الامريكية، بالشراكة مع الحكومة اليمنية التي سمحت بمثل هذه التدخلات، عن ارتكاب هذا النوع الخطير من الانتهاكات. وتأكيدا لما ضمنته اللجنة في تقاريرها السابقة بهذا الشأن، فان اللجنة الوطنية تحذر من مغبة استمرار مثل هذه الضربات، ومواصلة قتل واستهداف المواطنين المدنيين الآمنين، كما تؤكد اللجنة على ضرورة التزام الحكومة اليمنية بنصوص الدستور والقوانين الوطنية، والتي تؤكد وجوب حماية المواطنين من كل اعتداء. وتوجب تقديم المتهمين باي اتهامات الى القضاء، وترى اللجنة انه على الحكومة المبادرة الى دفع التعويضات العادلة للمتضررين من تلك الانتهاكات ووضع حد للتجاوزات التي ترتكبها الطائرات الامريكية بدون طيار في اليمن وبأسرع وقت.

سابعا: التحديات والصعوبات

واجه عمل اللجنة كغيرها من الجهات العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان؛ والوصول إلى الضحايا، وكذلك العمل في المجال الإنساني والإغاثي عدد من الصعوبات والتحديات، بعض من هذه التحديات مستمرة بسبب الوضع الأمني والعسكري منذ نهاية العام 2014م، وبعضها حديثة بسبب مستجدات الأرض التي حدثت خلال فترة التقرير، ولم تقف تلك التحديات حائلاً دون قيام اللجنة بمهامها المنصوص عليها في القرار الجمهوري المنشئ للجنة، وصولاً إلى التحقيق في كافة انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من كافة الأطراف، ومن خلال هذا التقرير تشير اللجنة إلى بعض التحديات العامة التي تواجهها في عملها، والتي تراها مؤثرة على وضع حقوق الإنسان بشكل عام، وتحتاج إلى تكثيف الجهود من قبل الجميع من أجل تخطّيها، والتغلب عليها، وتحسين بيئة العمل، ووضع حقوق الإنسان في اليمن، وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يأتي:

1. استمرار الحرب المندلعة في اليمن منذ قرابة سبع سنوات واتساع دائرتها في الفترة الأخيرة، وما نجم عنها من أعمال عسكرية وزيادة في عدد الانتهاكات المختلفة.

2. عدم امتثال أطراف النزاع لالتزاماتهم الدولية المتعلقة بتطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني الخاصة بالتمييز، والتناسب أثناء تنفيذ الهجمات العسكرية، وارتكابها لانتهاكات خطيرة بحق الأشخاص والأعيان المحمية.

3. عدم تعاون بعض أطراف النزاع مع اللجنة الوطنية للتحقيق، مما أدى لاكتفاء اللجنة بالاعتماد على الراصدين والباحثين الميدانيين التابعين لها، وكذلك تأخر بعض الأطراف في الرد على الاستفسارات الموجهة من اللجنة بشأن الادعاءات بالانتهاكات المنسوبة إليها.

4. صعوبة الحصول على بعض الوثائق والمحررات الطبية والجنائية والكشوفات الرسمية الخاصة بالضحايا، بسبب توقف عمل الكثير من المؤسسات الرسمية وخاصة في مناطق النزاع المسلح.

5. الجهد المضاعف التي تتطلبه عملية التحقيق في الانتهاكات القائمة على أساس النوع الاجتماعي، خصوصاً العنف الجنسي ضد الإناث، وإحجام الكثير من الضحايا عن التبليغ عنها، إضافة إلى صعوبة رصد الانتهاكات المتعلقة بالأمراض، وسوء التغذية، والأوبئة ومنها كوفيد19 ، إما لقلة مصادر المعلومة، أو لعدم القدرة على الوصول إلى بعض المناطق لتحديد الأضرار.

6. نزوح الكثير من الضحايا وأسرهم وانتقال الشهود بسبب استمرار الحرب، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التمكن من استكمال ملفات بعض الوقائع.

7. صعوبة التنقل في المناطق الخطرة خصوصاً المزروعة بالألغام، وتردي خدمات الاتصالات والكهرباء الذي أعاق تواصل الباحثين وإرسال المعلومات من قبلهم.

ثامناً: التوصيات

حرصاً من اللجنة على تنبيه أطراف النزاع إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه إعمال حقوق الإنسان الواردة في أحكام القانون الدولي الإنساني، أو المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحميل الأطراف والجهات مسئوليتها في حماية حقوق الإنسان، عملت اللجنة على تقديم عدد من التوصيات إلى كافة أطراف النزاع والجهات، وذلك في كافة تقاريرها الدورية الثامنة السابقة وفي بياناتها الصحفية والمناسباتية.

أولاً: توصيات عامة لجميع أطراف النزاع

توصي اللجنة أطراف النزاع بالآتي:

1- التوقف عن الهجمات العشوائية الموجهة ضد المدنيين والأعيان المدنية عامة، والمناطق السكنية للمدنيين والنازحين خاصة، والالتزام بمبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين لتجنب إلحاق الأضرار بالسكان والممتلكات، والبنى التحتية والمنشآت التعليمية.

2- احترام حق المدنيين بضرورة الحصول على الضروريات الأساسية من الغذاء والماء والعلاج والخدمات، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى جميع المحافظات باعتبار ذلك يمثل حقاً أساسياً للمواطنين.

3- وقف جميع أعمال القتل خارج نطاق القانون؛ والاعتقال غير القانوني والإخفاء القسري، وسرعة الإفراج الفوري وغير المشروط على جميع المعتقلين والمخفيين قسراً.

4- احترام كرامة المحتجزين والموقوفين والمحرومين من حريتهم، ومعاملتهم معاملة إنسانية كريمة، والحفاظ على حياتهم وحقوقهم الشخصية، ومعتقداتهم الدينية والسياسية، وضمان تواصلهم مع ذويهم لمعرفة أخبارهم.

5- عدم التذرع بالظروف الأمنية والاستثنائية وظروف الحرب للقيام بأعمال المداهمات وتقييد الحريات والتهجير القسري، ومنع الحركة والتنقل، ومضايقة النشطاء والناشطات والإعلاميين والإعلاميات، ومؤسسات المجتمع المدني في كافة المناطق التي تشهد هذه الأشكال من الانتهاكات.

6- التعاون مع اللجنة الوطنية وتسهيل أعمالها، وإتاحة الفرصة لوصول أعضائها وفريق التحقيق المساعد والراصدين إلى جميع الأماكن والأشخاص والجهات، وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة.

ثانياً: توصي اللجنة جماعة الحوثي بالآتي:

1-الكف عن استهداف الأحياء السكنية والمخيمات والأضرار بالمدنيين؛ خاصة في محافظات مأرب والحديدة وتعز.

2- إيقاف عمليات الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري للمواطنين والمواطنات، وإطلاق سراح كافة المحتجزين والمحتجزات، والحد من الإجراءات المقيدة لحرية الرأي والتعبير، لاسيما ضد المعارضين السياسيين والنشطاء ومنظمات المجتمع المدني.

3-التوقف الفوري عن ممارسة كافة أشكال العنف الجنسي، والقائم على النوع الاجتماعي عامة؛ وضد النساء خاصة؛ بما في ذلك الانتهاكات في أماكن الاحتجاز المختلفة.

4-إيقاف كافة أشكال تجنيد الأطفال واستغلالهم في الحرب، وأنشطة التحريض بالعنف في المدارس والتعديل في المناهج بما يضر في قيم التعايش والسلام.

5-التوقف عن صناعة وزراعة الألغام المضادة للأفراد، والتي تسببت في إلحاق الضرر العمدي بالمدنيين، وعرضت حياتهم للخطر، وتدمير مخزون الألغام التي تحت سيطرتهم.

6-التوقف عن التدخل في أعمال القضاء، خاصة من خلال التوجيه بإصدار أحكام قضائية ضد الخصوم.

7-الرد على مراسلات اللجنة الوطنية؛ وتوفير المعلومات المطلوبة بصورة عاجلة.

ثالثاً: توصي اللجنة قيادة التحالف العربي بالآتي:

1-مساعدة مؤسسات الدولة في اليمن على الوفاء بالتزاماتها في توفير الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والصحة.

2-التحديث المستمر لقائمة المرافق الطبية والأعيان المدنية والثقافية والبنى التحتية التي يمنع قصفها واستهدافها بموجب القانون الدولي الإنساني، وإشراك الهيئات والمنظمات العاملة في تقديم المساعدات الإنسانية في تحديث تلك القوائم.

3-سرعة الرد على مذكرات اللجنة الوطنية المتعلقة بالاستفسارات حول بعض وقائع قصف الطيران التي يتم التحقيق فيها من قبل اللجنة.

4-تنفيذ توصيات اللجنة الواردة في التقارير الدورية السابقة؛ لاسيما المتعلق منها بإجراء تقييم شامل للأضرار الناتجة عن وقائع قصف الطيران، وتقديم التعويضات عن الوفيات والإصابات التي لحقت بالمدنيين بشكل غير مشروع.

5- استمرار اللقاءات بين اللجنة الوطنية والفريق المشترك لتقييم الحوادث ومواصلة مناقشة كافة الوقائع والادعاءات المنسوبة لطيران التحالف..

رابعاً: توصي اللجنة الوطنية للتحقيق الحكومة اليمنية بالآتي:

1. الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني أثناء العمليات العسكرية، وللالتزامات الواردة في نصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان المتعلقة بكفالة وحماية الحقوق المدنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ورفع قدرات منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بمجال تطبيق واحترام مبادئ الإنسانية والتمييز والحماية.

2. تحسين مستوى الحقوق الاجتماعية والخدمات للمواطنين، خصوصاً في قطاعات الكهرباء والمياه والنظافة والتعليم والأمن، ودفع المرتبات للموظفين في كافة المحافظات، وكذا توفير المشتقات النفطية بسعر مناسب لقدرات المواطنين.

3. التوقف عن كافة أشكال الاعتقال التعسفي والتعذيب ومضايقة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب ممارستهم لحقهم في حرية الرأي والتعبير.

4. رفع مستوى التعاون مع اللجنة الوطنية للتحقيق، والتجاوب مع توصياتها الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، وسرعة التفاعل مع مراسلات اللجنة، وتوفير المعلومات والمعطيات المطلوبة في أجل معقول.

5. إتباع مصفوفة تدابير تضمن إنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وتعويض ضحايا الانتهاكات من الجنسين، وإعادة تأهيلهم مادياً ونفسياً واقتصادياً.

6. توفير الدعم اللائق للأطفال؛ وضمان وصولهم لكافة الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها الغذاء والصحة والتعليم والدعم النفسي.

7. توفير خدمات الحماية والرعاية للنساء؛ خصوصاً الناجيات من العنف والنازحات من مناطق الحرب.

- **توصي اللجنة المجتمع الدولي:**

1- تكثيف الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار؛ تمهيداً لإحلال سلام دائم في اليمن، شريطة أن يتأسس إطار السلام على احترام حقوق الإنسان؛ والمشاركة الكاملة للنساء وتحقيق الإنصاف وجبر الضرر للضحايا.

2- زيادة مستوى الدعم المقدم من مجلس حقوق الإنسان للجنة الوطنية للتحقيق في مجالات الدعم الفني والتقني، والمشورة ورفع القدرات بما يضمن قيامها بمهامها على أكمل وجه وتوفير التمويل اللازم لمكتب المفوضية في اليمن لتعزيز حقوق الإنسان.

3- رفع مستوى التمويل للمشاريع والمنح المقدمة للدولة بكافة أشكالها، لتحقيق معونة إنسانية كافية تسهم في تعزيز حقوق الإنسان؛ وتحقيق العيش الكريم للمواطنين والمواطنات.

4- الضغط على أطراف النزاع في اليمن للالتزام بضمانات حماية حقوق الإنسان والحد من الانتهاكات.

الجمهوريـــــة اليمنيـــــة

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات

انتهـــاكات حقـــــوق الإنســـــان

www.nciye.org